



الكتاب الأسود

دراسة ترصد دور الأطراف المحلية والإقليمية في الحرب اليمنية
من وجهة نظر : مجلس الأمن الدولي ومجلس حقوق الإنسان

الجزء الثالث

انتهاكات الأطراف المحلية في الحرب اليمنية



الكتاب الأسود

مركز الجنوب
اليمني للدراسات



الكتاب الأسود

الأطراف المحلية والإقليمية في الحرب اليمنية
من وجهة نظر مجلس حقوق الانسان
رصد ودراسة قرارات وتقارير خبراء مجلس حقوق الانسان بشأن اليمن
2014-2022

الجزء الثالث

انتهاكات الأطراف المحلية في الحرب اليمنية
في ضوء تقارير خبراء مجلس حقوق الانسان

مركز الجنوب
اليمني للدراسات



الكتاب الأسود

دراسة ترصد دور الأطراف المحلية والإقليمية في الحرب اليمنية
من وجهة نظر : مجلس الأمن الدولي ومجلس حقوق الإنسان

الجزء الثالث

انتهاكات الأطراف المحلية في الحرب اليمنية
في ضوء تقارير خبراء مجلس حقوق الإنسان
2014-2022

مقدمة

يصدر الجزء الثالث والأخير في سلسلة جهود مركز الجنوب اليمني للدراسات في رصد ودراسة الحرب اليمنية في ضوء تقارير مجموعة الخبراء التابعين لمجلس حقوق الإنسان خلال فترة الحرب 2014-2022، ويتضمن هذا الجزء تفاصيل وبيانات تطورات الحرب وأدوار أطرافها المحلية وداعميها. ويشتمل هذا الجزء بدرجة رئيسية على تقارير مجموعة الخبراء في السنوات 2018، 2019، 2020، وما تضمنته من قضايا وموضوعات ركزت في الغالب على حالات انتهاك حقوق الإنسان وفقا للمبادئ والمعاهدات والمواثيق الإقليمية والدولية، مع توضيح المسار السياسي والعسكري للحرب الراهنة، بالإضافة إلى بيانات حالات الانتهاك التي أخذت طابع الشمول والاستمرار بحيث ألحقت الضرر في قطاعات واسعة من السكان، وتلك الانتهاكات وأعمال العنف التي طالت فئات معينة كالنساء والأطفال والمهمشين واللاجئين.

الولاية:

رصد حالة حقوق الإنسان في اليمن والإبلاغ عنها.

استقصاء جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والمجالات الأخرى المناسبة والقبالة للتطبيق من القانون الدولي التي ارتكبتها جميع الأطراف في النزاع منذ سبتمبر 2014 بما في ذلك الأنماط الاجتماعية المناطة بالجنس /الجندر لتلك الانتهاكات.

- إثبات الواقع والملابسات المحيطة بالانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان والمجالات الأخرى القابلة للتطبيق.
 - كشف المسؤولين عنها حيثما أمكن.
 - تقديم توصيات عامة عن توطيد احترام حقوق الإنسان وحمايتها.
 - إحالة تقرير كتابي شامل إلى المفوض السامي بحلول موعد انعقاد الدورة 42 لمجلس حقوق الإنسان تليه جلسة تحاور.
 - مارست المجموعة ولايتها وأصدرت تقريرين كتابيين شاملين، في سبتمبر 2018، وسبتمبر 2019.
- اجتهادنا:
- أثبتنا ما رأينا أنه الأهم من تلك الانتهاكات منسوبةً للأطراف المحلية والإقليمية، محاولين إعطائها الوصف القانوني المناسب لكل واقعة «التكييف».

تمهيد

في البداية يجب أن نشير إلى النقاط التالية:

- تدخل المجتمع الدولي بالشأن اليمني عندما لاحظ عمليات العرقلة لإجراءات وترتيبات الانتقال السلمي.
- تحريك المجتمع الدولي لآلياته وإنتاج عدة قرارات عنيت بالشأن اليمني، وإنشاء لجنة للجزءات وفريق للخبراء يرتبط بها.

ولما تفاقمت الأمور واندلعت الحرب وتصاعدت وتيرة الانتهاكات لحقوق الإنسان في اليمن، تضاعف قلق المجتمع الدولي وازداد شعوره بالحرَج، فتدخل مجلس حقوق الإنسان تحت وطأة ضغوط الرأي العام العالمي وضغوط الجهات المهتمة بالشأن الحقوقي، وكان نتيجة ذلك التدخل:

في 29 سبتمبر 2017 طلب من المفوض السامي بموجب القرار (31/A/HRC/RES/36) إنشاء مجموعة من الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين بشأن اليمن.

في 28 سبتمبر 2018 جدد بموجب قراره رقم (A/HRC/RES/39/16) ولاية المجموعة.

في 26 سبتمبر 2019 جددت بموجب قراره رقم (2) /42/ (A/HRC/RES) ولاية المجموعة للمرة الثانية.

فهرس المحتويات

5	مقدمة.....
6	تمهيد.....
8	فهرس المحتويات.....
10	تقرير العام 2018.....
11	انتهاكات القانون الدولي.....
16	تجنيد الأطفال واستخدامهم.....
18	تقرير العام 2019.....
18	الإطار القانوني.....
26	معركة عدن (مارس - يوليو 2015).....
51	تعز، خط المواجهة المستمر.....
80	المناطق الخاضعة لسلطات الأمر الواقع.....
133	أخذ النساء كرهائن.....
135	تأثير النزاع المسلح على الأطفال.....
143	الانتهاكات المتعلقة بالحالة الإنسانية.....
148	أثر النزاع على الأقليات والمهاجرين.....
152	تدمير المواقع الدينية والثقافية.....

154	المساءلة.....
155	تقرير العام 2020.....
159	الحرمان التعسفي من الحياة وقتل المدنيين.....
160	الانتهاكات المتعلقة بالوضع الإنساني.....
163	الاحتجاز التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري.....
169	العنف القائم على النوع الاجتماعي.....
176	تجنيد الأطفال واستخدامهم.....
195	معاملة مجموعات معينة.....
200	الانتهاكات المتعلقة بنظام إدارة العدل.....
206	خاتمة.....

تقرير العام 2018

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> الاستيلاء على السلطة واجتياح المحافظات. «الانقلاب». 	<p>في العام 2011 قامت ثورة شعبية ضد نظام الرئيس علي عبدالله صالح الحاكم في اليمن منذ 33 عاماً. وقد أعطى اتفاق توسطت فيه دول مجلس التعاون الخليجي الرئيس صالح الحصانة ونقل السلطة إلى نائبه عبد ربه منصور هادي. عندئذ عقد اليمنيون مؤتمر الحوار الوطني الذي رافقته عملية صياغة الدستور. ولكن في العام 2014 تصاعد الصراع بين القوات الموالية للحكومة بقيادة الرئيس هادي والحوثيين والمجموعات المسلحة حول ترتيبات تقاسم السلطة ومسودة الدستور. في سبتمبر من هذا العام استولى الحوثيون والمجموعات المسلحة المتحالفة مع الرئيس صالح على العاصمة صنعاء، وأحكموا السيطرة عليها وعلى مناطق أخرى من البلاد.</p>	17	5	1
	<ul style="list-style-type: none"> جرائم عدوان. 	<p>في 4 نوفمبر 2017 أطلق الحوثيون صاروخاً من اليمن باتجاه السعودية. وبعد يومين أعلن التحالف عن فرض حصار تام على الحدود اليمنية الجوية والبحرية والبرية. في الأسابيع اللاحقة رفع هذا الحصار تدريجياً. وفي العام 2018 واصل الحوثيون إطلاق الصواريخ على المملكة العربية السعودية.</p>	22	6	2
		<p>إن النظرة المبسطة التي تصنف النزاع كصراع ثنائي بين الحكومة من جهة وتحالف الحوثيين/ صالح من جهة أخرى، بالرغم من أنها لم تكن يوماً دقيقة، أمست أكثر تشويشاً في السنة الماضية بسبب تغير التحالفات وانتشار المجموعات المسلحة وانقسام الفصائل.</p>			

	<ul style="list-style-type: none"> • قتل خارج القانون. 	<p>بعد استمرار التوتر بين الحوثيين وحلفاء الرئيس السابق صالح اندلعت اشتباكات بينهما في ديسمبر 2017 في صنعاء، وقتل صالح علي يد الحوثيين. في يناير 2018 أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي الذي أنشئ في مايو 2017 حالة الطوارئ في عدن، واندلعت اشتباكات مكثفة بين مناصريه وقوات الحكومة. وعاد الهدوء الحذر إلى عدن بعد تدخل التحالف.</p>	24	6	.4
--	-----------------------------------------------------------------------	-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----	---	----

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
---------------	--------------------------	------	--------	---	---

انتهاكات القانون الدولي

	<ul style="list-style-type: none"> • قتل خارج القانون. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني، «جرائم حرب». 	<p>تعقد الوضع في تعز لكثرة الجماعات المسلحة الناشطة بما فيها قوات الحوثيين/ صالح والقوات الموالية للرئيس هادي والمليشيات السلفية ومليشيات حزب الإصلاح والجماعات الجهادية. ويتحمل الكثير من الأطراف المحاربة في تعز مسؤولية وقوع ضحايا من المدنيين. بينما تتغير خطوط المواجهة بشكل مستمر داخل المدينة نتيجة للاشتباكات المستمرة، حافظت قوات الحوثيين/ صالح على سيطرتها على المرتفعات المحيطة بالمدينة منذ بداية النزاع. وقد جمع فريق الخبراء تقارير عن القصف الذي قامت به قوات الحوثيين/ صالح من المرتفعات ومن الأجزاء الواقعة تحت سيطرتها في المدينة والذي أدى إلى معظم الإصابات بين المدنيين. ومع ذلك فإن تحديد على من تقع مسؤولية سقوط الضحايا المدنيين في تعز يقتضي مزيداً من التحقيق.</p>	41	9	.5
--	-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----	---	----

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	• اعتداء على المدنيين، (قتل وجرح) «جرائم حرب».	تظهر المعلومات المتوفرة لدى فريق الخبراء تعرض مدنيين، ومن بينهم نساء وأطفال للقصف والقنص من قبل قوات الحوثيين/ صالح، ومن أطراف أخرى في النزاع أثناء تواجد هؤلاء المدنيين في بيوتهم أو بجانبها، وأثناء جلبهم للمياه من الآبار المحلية، وفي طريقهم لشراء الطعام، وأثناء تنقلهم للحصول على الرعاية الطبية وتوصيل المواد الضرورية. وقد ادعى بعض الشهود أنهم تعرضوا لهجمات شبه يومية في نطاق سكنهم.	42	9	.6
	• اعتداء على المدنيين بالقتل الممنهج. «جرائم حرب مستمرة».	أفاد عدد كبير من الشهود، وعلى نحو متسق أن ضربات الهاون والمدفعية والسلاح الخفيف أتت بانتظام، ومن ناحية هضبة تبة سوفتيل وهضبة السلال وهضبة الدفاع الجوي وهضبة الدفاع المركزي، بالإضافة إلى الخوالة والحريير والحوض والصالحين وجبال القحوص والتي كانت جميعها تحت سيطرة قوات الحوثيين عند وقوع تلك الهجمات.	43	9	.7
	• اعتداء على المدنيين «جريمة مستمرة» جرائم حرب.	إن فريق الخبراء قلق إزاء ما زعم حول استخدام الحوثيين للأسلحة ذات تأثير واسع النطاق في حالة حرب المدن، إذ أن استخدامها في بيئة مدنية يعد عشوائياً. ومن الممكن أن تشكل انتهاكات للقانون الدولي الإنساني.	45	9	.8

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • حصار وتجويع ممنهج ومقصود «جريمة حرب». 	<p>تعز مدينة ذات أهمية استراتيجية تقع بين صنعاء ومرفأى عدن والحديدة، وهي تشهد أعمالاً قتالية مستمرة وقيوداً شديدة على الوصول. أعاقت أطراف النزاع وصول الإمدادات الإنسانية والمواد الأساسية لبقاء السكان المدنيين في تعز على قيد الحياة. وكان للقيود التي فرضتها قوات الحوثيين أثراً ضاراً بشكل خاص.</p>	60	12	.9
	<ul style="list-style-type: none"> • حصار وتجويع ممنهج. • نهب للممتلكات. • انتهاك لحرية التنقل. • عرقلة للمساعدات الإنسانية. • جرائم ضد الإنسانية. 	<p>منذ حوالي مارس 2015 سيطرت قوات الحوثيين/صالح على طريقتين رئيسيتين مؤديتين إلى تعز، أحدهما على الجانب الشرقي للمدينة والآخر على الجانب الغربي. وشهدت هذه الفترة الممتدة من مارس حتى يوليو 2015 اشتباكات مسلحة بين قوات الحوثيين/صالح وجماعات مسلحة محلية داخل المدينة. ولم يسمح القادة المسؤولون عن نقاط التفتيش للمدنيين بمغادرة المدينة إلا بعد تركهم لأمتعتهم الشخصية. كذلك كان بإمكان المدنيين الدخول إلى المدينة ولكن فقط سيراً على الأقدام، وغالباً ما كان يصادرون وينهب معظم ما يحملونه من مواد غذائية وأدوية خاصة بهم عند نقاط التفتيش. أما الشاحنات التي تحمل إمدادات إنسانية فكانت تتعرض للتأخير ومدد طويلة وغير ذلك من أشكال التدخل. نتيجة لذلك بدأ موردو المواد الإنسانية والسلع التجارية باستخدام طريق جبلي غير معبد جنوب المدينة لتوصيل الإمدادات الأساسية. بالتالي صارت الرحلات</p>	61	12	.10

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
		من إب أو عدن تستغرق ساعات كثيرة إضافية أثناء سلوك الطريق الجنوبي.			
	<ul style="list-style-type: none"> • تصاعد الحصار وتشديده. • جريمة حرب. 	في أغسطس 2015 عندما توجهت القوات الموالية للحكومة شمالاً بعد استعادة عدن، أمست القيود المفروضة من الحوثيين/ صالح أكثر حدة حيث استخدمت قناصين لتعزيز هذه القيود.	62	12	.11
	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك للقانون الدولي الإنساني. • جريمة حرب. 	استناداً إلى المعلومات المتاحة، خلال الفترة من يوليو 2015 إلى يناير 2016 حيث كانت في أشدها، تبدو القيود التي فرضتها قوات الحوثيين/ صالح انتهاكاً للقانون الدولي. وتدعو الحاجة إلى تحقيقات إضافية بشأن القيود والعوائق التي تفرضها جميع الأطراف في تعز.	64	12	.12

الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة

تلقي فريق الخبراء معلومات تفيد بممارسة سوء المعاملة والتعذيب في جهاز الأمن القومي وجهاز الأمن السياسي وقسم التحقيقات الجنائية وسجني هبرة والثورة في صنعاء من ضمن مرافق احتجاز أخرى تحت سيطرة سلطات الحوثيين.

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • اعتداء على الحريات الدينية. • اعتداء على حرية تكوين المنظمات المدنية. • حرمان من الحق في محاكمة عادلة. 	<p>كذلك تم استهداف أعضاء الطائفة البهائية. ويملك فريق الخبراء معلومات عن احتجاز عدد من الأشخاص من الطائفة البهائية في صنعاء على أساس معتقدهم، وقد مر على اعتقال بعضهم أكثر من عامين. في العام 2018 حكم على بهائي معتقل منذ العام 2013 بالإعدام في صنعاء بعد جلسة استماع لم يسمح له ولا لأسرته بحضورها، كما نص الحكم نفسه على حل الجمعيات البهائية جميعها. رفضت سلطات الأمر الواقع طلب فريق الخبراء لزيارة الضحية في مرفق الاحتجاز. وفي خطاب متلفز في مارس 2018 وصف قائد الحوثيين المعتقد البهائي بأنه «شيطاني» ومشارك في حرب ضد الإسلام.</p>	77	14	.13
	<ul style="list-style-type: none"> • تعذيب وسوء معاملة. • جرائم حرب. 	<p>تلقي فريق الخبراء معلومات تفيد بممارسة سوء المعاملة والتعذيب في جهاز الأمن القومي وجهاز الأمن السياسي وقسم التحقيقات الجنائية وسجني هبرة والثورة في صنعاء من ضمن مرافق احتجاز أخرى تحت سيطرة سلطات الأمر الواقع.</p>	78	14	.14

م	ص	الفقرة	النص	الوصف القانوني (التكليف)	وجه الاستدلال
تجنيد الأطفال واستخدامهم					
<p>تلقي فريق الخبراء معلومات مهمة تفيد بأن الحكومة والقوات المدعومة من التحالف وقوات الحوثيين جميعها تقوم بتجنيد الأطفال أو تطويعهم ضمن القوات أو الجماعات المسلحة وتستخدمهم للمشاركة النشطة في الأعمال الحربية.. الحوثيون قاموا بتجنيد الأطفال قسراً في المدارس والمستشفيات والمنازل، علماً أنهم اعتمدوا على المناشطات وعلى الحوافز المادية لاستقطاب الأطفال للتجنيد. وإلى جانب ذلك استخدموا الأطفال في المعارك ولتشغيل نقاط التفتيش ولزرع الأجهزة المتفجرة.</p>					
15.	17	95	<p>أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة عن 842 حالة مؤكدة من التجنيد والاستخدام للأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم 11 سنة في اليمن في عام 2017. ونسب ما يقارب ثلثي هذه الحالات إلى قوات الحوثيين/ صالح، مع زيادة ملحوظة في عدد الحالات المنسوبة إلى قوات الحزام الأمني والجيش اليمني، بالمقارنة مع عدد الحالات في العام 2016. كذلك وثقت الأمم المتحدة حرمان الأطفال من حريتهم من قبل القوات والجماعات المسلحة بناءً على ادعاءات حول ارتباط هؤلاء الأطفال بأحزاب معارضة. وكشفت تحقيقات فريق الخبراء في تجنيد الأطفال واستخدامهم عن مخاوف مماثلة.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • تجنيد أطفال بالمخالفة للتشريعات المحلية والدولية. • جرائم حرب. 	
16.	17	96	<p>تلقي فريق الخبراء معلومات مهمة تفيد بأن الحكومة والقوات المدعومة من التحالف وقوات الحوثيين/ صالح جميعها تقوم بتجنيد الأطفال أو تطويعهم ضمن القوات أو الجماعات المسلحة، وتستخدمهم للمشاركة النشطة في الأعمال الحربية. وقد تراوحت</p>	<ul style="list-style-type: none"> • تجنيد أطفال بالمخالفة للتشريعات المحلية والدولية. • جرائم حرب. 	

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		من إب أو عدن تستغرق ساعات كثيرة إضافية أعمار الأطفال في معظم الحالات بين 11 و17 سنة، وهناك تقارير متماسكة حول تجنيد أو استخدام أطفال لم يتجاوزوا الثامنة من العمر. حصل فريق الخبراء على معلومات موثقة عن استخدام الأطفال في الكثير من المحافظات المتأثرة بالنزاع. أثناء سلوك الطريق الجنوبي.			
	<ul style="list-style-type: none"> • تجنيد أطفال بالمخالفة للتشريعات المحلية والدولية. • جرائم حرب. 	وبحسب شهود ومصادر، فإن قوات الحوثيين/ صالح قامت بتجنيد الأطفال قسراً في المدارس والمستشفيات والمنازل، علماً أنها اعتمدت في مناطق أخرى على المناشدة القومية وعلى الحوافز المادية لاستقطاب الأطفال للتجنيد. وإلى جانب ذلك استخدمت قوات الحوثيين/ صالح الأطفال في المعارك وتشغيل نقاط التفطيش وزرع الأجهزة المتفجرة.	97	17	.17

تقرير العام 2019

الإطار القانوني

أ: المقدمة

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
• الصراع غير دولي.	• تأصيل قانوني لطبيعة الصراع. ويخضعه للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.	يتم وصف الوضع في اليمن بشكل أساسي على أنه نزاع بين الحكومة اليمنية المدعومة من قبل التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والحوثيين. لكن يوجد أيضًا عدد من النزاعات المسلحة غير الدولية الأخرى المنفصلة، ولكن المترابطة والتي تشارك فيها جماعات مسلحة مختلفة، سواء كانت تابعة لأطراف النزاع الرئيسي أو تدعمها. يُطبّق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في اليمن بناءً على قانون المعاهدات والقانون العرفي.	44	14	1.

ب- القانون الواجب التطبيق

• الصراع غير دولي.	• تأصيل قانوني	يعتبر النزاع بين القوات المسلحة التابعة للحكومة اليمنية (يُشار إليها لاحقاً باسم «القوات المسلحة اليمنية») والحوثيين بمثابة نزاع مسلح غير دولي بين دولة طرف وجماعة مسلحة غير تابعة للدولة. تواجدت شروط النزاع المسلح، وبالأخص وصول الأعمال العدائية إلى درجة الشدة اللازمة، طوال الفترة الزمنية قيد الاستعراض. النزاعات المسلحة غير الدولية ينظّمها قانون المعاهدات وبالتحديد المادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع.	46	14	2.
--------------------	----------------	--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----	----	----

	<ul style="list-style-type: none"> • تأصيل قانوني. 	<p>بالإضافة إلى المادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع، ينطبق البروتوكول الإضافي الثاني على النزاع بين القوات المسلحة اليمنية والحوثيين. في الواقع يصل مستوى تنظيم سلطات الأمر الواقع والحوثيين، وسيطرتها على أجزاء من الأراضي اليمنية إلى عتبة التطبيق المحدد في المادة الأولى من البروتوكول الإضافي الثاني.</p>	47	15	.3
--	-------------------------------------------------------------------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----	----	----

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • تأصيل قانوني. 	<p>إن مشاركة التحالف الدولي بقيادة السعودية في مارس 2015 بناءً على طلب من الحكومة اليمنية وبدعمٍ منها لا يغير من الطابع غير الدولي للنزاع. نظرًا لأن التحالف الدولي يدعم اليمن كدولة طرف في نزاع ضد جماعة مسلحة غير تابعة للدولة، لا يوجد أي نزاع بين دولتين طرفين وهذا شرط أساسي لاعتبار النزاع دولياً. أصبحت الدول الأعضاء في التحالف الداعم لحكومة اليمن أطرافاً «محاربة» في النزاع المسلح غير الدولي الموجود مسبقاً بين اليمن والحوثيين منذ تدخل التحالف في مارس 2015.</p>	50	16	.4

ج. التحليل القانوني

	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك للقانون الدولي الإنساني. • استهداف المدنيين بالقصف العشوائي • واستخدام الألغام بشكل عشوائي. • جرائم حرب. 	<p>تُعتبر قانونية الأسلحة أو أنظمة الأسلحة فيما يتعلق بطبيعتها أو استخدامها في النزاع في اليمن موضع شك في عدد من الحالات، لا سيما في القصف والنيران غير المباشرة في المناطق السكنية واستخدام الحوثيين للألغام الأرضية المضادة للمركبات والأفراد دون أي محاولة لاتخاذ خطوات لحماية السكان المدنيين من أثارها.</p>	80	26	.5
--	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----	----	----

	<p>تأصيل قانوني وفقهي «دولي» يؤكد:</p> <ul style="list-style-type: none"> • استمرار الحكومة اليمنية بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان في كامل أراضيها. • التزامات الجماعات المسلحة بحقوق الإنسان. 	<p>يلزم القانون الدولي لحقوق الإنسان أيضاً جماعة أنصار الله باعتبارها سلطة الأمر الواقع، وتمارس وظائف شبيهة بالحكومة ولديها سيطرة ميدانية على مناطق معينة من اليمن. هذا هو الحال على الرغم من استمرار الحكومة اليمنية بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان في كامل أراضيها، كما ذكر أعلاه. ومن المسلم به حالياً على نطاق واسع بما في ذلك من قبل مختلف أجهزة وهيئات الأمم المتحدة وكذلك علماء القانون، أن الكيانات المسلحة غير التابعة للدولة عليها التزامات فيما</p>	82	27	.6
--	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----	----	----

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	• تأصيل قانوني.	يخص حقوق الإنسان، سيما عندما تمارس السيطرة الميدانية على مناطق معينة.			
		السياق والخلفية وتطورات الوضع السياسي			
	<ul style="list-style-type: none"> • تشكيل الجماعات المسلحة واللجوء للعنف مناهض للتشريعات والاتفاقيات المحلية والدولية. • تأجيج وتهيج النزعات الطائفية. • التمرد على الدولة. • جرائم حرب. 	<p>في أوائل التسعينيات، في شمال صعدة، ظهرت مجموعة تشجع إحياء تعاليم الزيدية الشيعية كردّ على الشعور بالتهميش المتزايد للأغلبية الزيدية في الشمال من جانب الرئيس صالح (على الرغم من أنه كان أيضاً زيدياً)، وكذلك ردّاً على انتشار المعاهد العلمية السلفية. بدأت حركة الشباب المؤمن بمجهود لإحياء التعليم حول الزيدية التي حكم أمتها شمال اليمن من خلال مزيج من الوسائل الدينية والعلمانية لمدة ألف سنة حتى عام 1962. وكانت حركة «الشباب المؤمن» قد بشرت في البداية بالتسامح والسلام، وحظيت بدعم من الحكومة التي رأت فيها «موازنة للتعدي الوهابي السعودي في شمال البلاد»، بعد ذلك، وبعد اصطفا المجموعة مع حسين بدرالدين الحوثي، أصبحت متورطة في السياسة وتم تشكيل جناح مسلح، في البداية دفاعاً عن النفس ضد الخصومة المتزايدة التي أبدتها الحكومة تجاه الحوثيين وأتباعهم. وأصبحت الجماعة المسلحة تحت قيادة الحوثيين تعرف باسم «الحوثيين» بعد وفاة حسين الحوثي في عام 2004، وبعد ذلك قاتلوا بقيادة عبدالمملك الحوثي ضمن حملة تمرد ضد الحكومة اليمنية، وهذا ما يشار إليه في العادة باسم حروب صعدة الست التي دامت من 2004 إلى 2010.</p>	98	31	.7

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • عرض سياسي لتطورات الأوضاع. • رفض للاتفاقيات والتسويات السياسية. 	<p>وفيما حاول مجلس التعاون الخليجي (gcc) التوسط لعقد صفقة لرحيل صالح، تطورت الاحتجاجات غير العنيفة إلى معارضة متفرقة من النشطاء والأحزاب السياسية بما في ذلك الإصلاح، والجماعات المسلحة، مثل الحوثيين والحراك الجنوبي والقاعدة في شبه الجزيرة العربية. واستقال صالح من منصبه بعد التوقيع على اتفاق دول مجلس التعاون الخليجي الذي منحه الحصانة، وانتقلت السلطة إلى نائبه الرئيس هادي. لم يقبل الحوثيون والجماعات الأخرى بهذا الترتيب. وفاز نائب الرئيس هادي في انتخابات رئاسية بالتركيبة في فبراير 2012، منهياً بذلك حكم صالح الذي دام 33 عاماً.</p>	101	32	.8
	<ul style="list-style-type: none"> • شراكة الحوثيين مع صالح. • تمرد مسلح على الشرعية الوطنية والدولية. • بداية الحرب من قبل الحوثيين. 	<p>بدأ تصاعد التوترات في يونيو ويوليو 2014 عندما شنّ أعضاء «اللجان الشعبية» (الجماعات المسلحة) الموالية للحوثيين، والقوات المسلحة اليمنية السابقة ورجال القبائل المواليون للرئيس السابق صالح هجوماً مسلحاً في محافظة عمران. فبدأت فترة التحالف بين الرئيس السابق صالح والقوات الموالية له والقوات الحوثية واللجان الشعبية التابعة لها.</p>	105	33	9
	<ul style="list-style-type: none"> • عرض للتطورات. 	<p>في أغسطس 2014، خرج عشرات الآلاف من المتظاهرين المؤيدين للحوثيين إلى شوارع صنعاء وعدة مدن أخرى للاحتجاج على قرار الحكومة برفع الدعم عن الوقود، مع إلقاء اللوم على الرئيس هادي لإخفاقه في تنفيذ الإصلاحات الموعود بها، والدعوة إلى استقالة الحكومة. بدأ أعضاء اللجان الشعبية بالوصول إلى صنعاء. ونُظمت</p>	106	33	.10

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	• تأصيل قانوني.	مظاهرات مضادة من جانب مؤيدي الحكومة في صنعاء طوال شهر سبتمبر، تحوّل بعضها إلى اشتباكات عنيفة بين المعارضين.			
	• النكت باتفاق السلم والشراكة في اليوم التالي لتوقيعه. • مواصلة الحرب «الانقلاب».	في 21 سبتمبر 2014، وقّع الرئيس هادي إلى جانب وفود أنصار الله والأحزاب السياسية الرئيسية الأخرى، على وقف لإطلاق النار توسطت فيه الأمم المتحدة، «اتفاق السلم والشراكة الوطنية»، سمح بإنهاء شهر من القتال الذي أدى إلى سقوط مئات الضحايا. لكن في اليوم التالي هاجم مقاتلو الحوثيين واستولوا على مؤسسات الدولة في صنعاء.	107	33	.11
	• تعزيز التمرد المسلح على شرعية الرئيس والهجوم على قصره في صنعاء.	بقي الوضع الأمني متوتراً للغاية، وفي أواخر يناير 2015، اندلع القتال في صنعاء بين مقاتلي الحوثي وأعضاء الحرس الرئاسي. استولى الحوثيون على القصر الرئاسي في 20 يناير وعلى مقر إقامة الرئيس هادي، الذي كان تحت الإقامة الجبرية مع عدد من كبار المسؤولين. وقدم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء استقالتهم. وفي 21 فبراير 2015 تمكّن الرئيس هادي من الفرار إلى عدن، ومن هناك أعلن عزمه على مواصلة ممارسة مهامه الرئاسية.	108	34	.12
	• تعزيز التمرد المسلح «الانقلاب» بالهجوم الجوي على القصر الرئاسي واستهداف الرئيس في عدن.	وفي مارس 2015، شن مقاتلو الحوثي - صالح هجوماً عسكرياً للسيطرة على الجنوب. وفي 19 مارس تعرض القصر الرئاسي في عدن لهجوم جوي، يُزعم أن أنصار الحوثي - صالح من القوات الجوية اليمنية قد نفذوا الهجوم.	109	34	.13

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	• عرض للتطورات.	في 24 مارس 2015، طلب الرئيس هادي من مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية التدخل عسكرياً، مع إخطار مجلس الأمن التابع	110	34	.14
		للأمم المتحدة، ورفع طلب باعتماد قرار تحت الفصل السابع يدعو جميع الدول الراغبة في تقديم الدعم من أجل ردع تقدّم الحوثيين. في 25 مارس 2015، شكّلت 10 دول بقيادة المملكة العربية السعودية تحالفاً للتدخل عسكرياً في اليمن، استجابةً لطلب الرئيس هادي. وأعلنت الولايات المتحدة أنها ستقدّم الدعم اللوجستي والاستخباراتي للتحالف. وشنت قوات التحالف حملة عسكرية جوية ضد أهداف الحوثيين العسكرية في اليمن في 26 مارس سميت عاصفة الحزم. بالإضافة إلى الغارات الجوية، فرضت قوات التحالف البحرية حصاراً فعلياً على مينائي عدن والحديدة.			

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جريمة عدوان. • التسبب في الإضرار بمصلحة البلاد. 	<p>في 4 نوفمبر 2017 أطلق الحوثيون صاروخاً من اليمن باتجاه العاصمة السعودية الرياض. واعترض الدفاع الجوي السعودي الصاروخ فوق المدينة لكن ورد أن شظايا سقطت في منطقة مطار الملك خالد الدولي. ردًا على ذلك، كثفت المملكة العربية السعودية الغارات الجوية في جميع أنحاء اليمن، واعتباراً من 6 نوفمبر أعلنت حصاراً كاملاً لجميع الحدود اليمنية-الجوية والبحرية والبرية. ومنعت جميع المساعدات الإنسانية من الدخول وتم إيقاف الرحلات الجوية الإنسانية، فعلق العاملون في المجال الإنساني داخل اليمن. في 22 نوفمبر أعلن التحالف أنه سيسمح باستئناف الرحلات الجوية الإنسانية إلى العاصمة صنعاء، مع البدء بنقل «المواد الإنسانية والإغاثة العاجلة» إلى ميناء الحديدة الذي يسيطر عليه الحوثيون.</p>	115	35	.15
	<ul style="list-style-type: none"> • عرض للتطورات. 	<p>من 28 نوفمبر 2017 في أعقاب التوترات المستمرة بين الحلفاء الحوثيين والرئيس السابق صالح، اشتبكت قواتهم في صنعاء في 2 ديسمبر، وأعلن صالح في بيان متلفز انفصاله عن الحوثيين، داعياً أنصاره إلى استعادة البلاد والتعبير عن استعدادهم للدخول في حوار مع التحالف. وفي 4 ديسمبر، هاجم مقاتلو الحوثيين منزل صالح في صنعاء. قتل صالح على يد الحوثيين في ذلك اليوم في ظروف اختلفت الروايات حولها.</p>	116	35	.16

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك للقانون الدولي الإنساني. • قتل المدنيين. 	<p>شهد شهر يناير 2019 نهاية هدنة بين الحوثيين وقبائل حجور وداخل ذلك الجزء من محافظة حجة بداية العمليات العسكرية التي انتهت باستيلاء الحوثيين على حجور في 8 مارس. تعتبر المنطقة بما في ذلك جبل كشر والعبيسة التي تم اعتبارها ذات أهمية استراتيجية كونها تربط بين العديد من المحافظات. وفي أوائل مايو بدأ المقاتلون الحوثيون يتقدمون جنوباً، واستولوا على الجبال والقرى في محافظتي الضالع والبيضاء بعد قتال عنيف مع القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة الموالية لها.</p>	120	37	.17
	<ul style="list-style-type: none"> • جريمة عدوان. • جرائم حرب. 	<p>في 14 مايو، أعلن الحوثيون مسؤوليتهم عن هجمات الطائرات بدون طيار التي ضربت المنشآت النفطية في المملكة العربية السعودية، مما أدى إلى تكثيف الحملة الجوية للتحالف والهجمات الصاروخية اللاحقة من قبل الحوثيين، بما في ذلك ما أفيد عن قتلى وجرحى مدنيين في مطار أبها الدولي في المملكة العربية السعودية.</p>	122	37	.18
<ul style="list-style-type: none"> • سقوط اتهام الانتقالي للإصلاح بصريح الاعتراف الصادر من الحوثيين. 	<ul style="list-style-type: none"> • اعتراف بالاعتداء باستهداف حفل في عدن، أسفر عنه مقتل وإصابة العشرات. 	<p>ظل الوضع الأمني متوتراً للغاية في الجنوب. ففي أغسطس 2019 شهدت عدن أسوأ أعمال العنف منذ القتال في عام 2015. في الأول من أغسطس 2019، أسفر صاروخ عن مقتل العشرات من مقاتلي الحزام الأمني في خلال عرض عسكري، بينهم أحد أبرز قادته، منير «أبو اليمامة» الياضي. رغم أن الحوثيين أعلنوا مسؤوليتهم عن الهجوم، ألقى هاني بن بريك اللوم على الإصلاح وجدد دعوات الانفصال. وصلت التوترات إلى ذروتها في 7 أغسطس، عندما اندلع القتال بين قوات الحزام</p>	123	37	.19

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
		الأمني المدعومة من الإمارات العربية المتحدة والقوات الموالية للرئيس هادي.			

معركة عدن (مارس- يوليو 2015)

في 3 أبريل 2015 في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً هاجم مقاتلو الحوثي-صالح سيارة إسعاف تنقل رجلين مصابين من مديرية خور مكسر إلى المنصورة مما أدى إلى مقتل اثنين من العاملين في الهلال الأحمر اللذين كانا يقودان سيارة الإسعاف.

في 6 مايو 2015 شن مقاتلو الحوثي-صالح هجمات بالقصف على ميناء التواهي في عدن، مما أسفر عن مقتل أكثر من 40 مدنياً وإصابة أكثر من 60 آخرين.

في 24 يونيو 2015 أطلق الحوثيون أربع قذائف مدفعية على الأحياء السكنية لمدينة الشعب في البريقة غرب عدن. سقطت إحدى القذائف على سكن الجامعة الذي كان يستضيف عشرات المدنيين النازحين وتسببت في مقتل 3 مدنيين وجرح 29 آخرين. ومن بين المصابين امرأتان و8 أطفال.

أسفر القصف الحوثي الذي وقع في دار سعد في 19 يوليو 2015، عن مقتل 107 مدنيين، بينهم 32 امرأة و 29 طفلاً وإصابة 198 مدنياً بينهم 42 امرأة و 28 طفلاً فضلاً عن تدمير 14 منزلاً مدنياً.

استخدم مقاتلو الحوثي-صالح الأسلحة المتفجرة ذات النطاق الواسع لمهاجمة المناطق المكتظة بالسكان المدنيين والمواقع المدنية، ما تسبب في عدد كبير من الضحايا والمعاناة والتدمير واسع النطاق. وأصابت هذه الهجمات المساكن والمباني والقوارب والأسواق والمحلات التجارية والفنادق.

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • الاعتداء والاجتياح للجنوب: - جرائم حرب. - جرائم ضد الإنسانية. 	<p>في سبتمبر 2014 سيطر مقاتلو الحوثي-صالح على صنعاء وبعد بضعة أشهر في يناير 2015 أعلن الرئيس هادي استقالته قبل أن يضعه الحوثيون رهن الإقامة الجبرية. وتمكن الرئيس هادي من الفرار إلى عدن في 21 فبراير 2015 ومن هناك أعلن عزمه مواصلة مهامه الرئاسية. في مارس 2015 شن مقاتلو الحوثيين-صالح هجوماً عسكرياً للسيطرة على عدن.</p>	124	38	.20

• عرض للتطورات وبداية عاصفة الحزم.

كانت القوات التي تقا تل نيابة عن الحكومة اليمنية في حالة من الفوضى منذ المراحل المبكرة للمعركة، وأصبحت الانقسامات بين المؤيدين للرئيس هادي وأنصار الرئيس السابق صالح واضحة. في المراحل الأولى من القتال تمكن الحوثيون وصالح من السيطرة على مناطق رئيسية في عدن ولحج. وكانت هذه المناطق سابقاً تحت سيطرة شبكة من المقاتلين المواليين للرئيس السابق صالح الذين تخلوا عن سيطرتهم على بعض المناطق بدون قتال. في 19 مارس 2015 قام المواطنون بنهب معسكر قوات الأمن الخاصة (الأمن المركزي) في عدن بعد أن فرقائها (عبدالحافظ السقاف) الموالي للرئيس السابق صالح إلى تعز وغادر الجنود الذين يعملون تحت إمرته المعسكر. بعد عدة أيام قام عناصر من اللواءين 31 و 39 الذين يقودهما موالون للرئيس السابق صالح بترك مناصبهم وعادوا إلى أماكن إقامتهم تاركين الطريق مفتوحاً لمقاتلي الحوثي- صالح. في 25 مارس عندما سيطر مقاتلو الحوثيين- صالح على مطار عدن الدولي، فر الرئيس هادي من عدن، ولجأ إلى المملكة العربية السعودية.

125

38

.21

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		بعد ساعات بدأ التحالف بقيادة السعودية رسمياً الحملة الجوية التي ظلت مستمرة.			
	• عرض للأحداث والتطورات.	ومع وصول القتال إلى مدينة عدن وأبين انضم السكان إلى المعركة دفاعاً عن أحيائهم. ووجد المدنيون أنفسهم وسط القتال في مدينة عدن فعانوا من آثار استخدام الأسلحة ذات النطاق الواسع في المناطق المكتظة بالسكان. عندما انتهت معركة عدن في أواخر يوليو 2015 تمكنت المقاومة المناهضة للحوثيين من إجبار مقاتلي الحوثيين- صالح على التراجع. وكانت المقاومة المناهضة للحوثيين تتألف من قوات مسلحة يمنية موالية للرئيس هادي ومن جماعات مسلحة ضعيفة التنظيم.	126	38	.22
	• انتهاك للقانون الدولي الإنساني. • قتل المدنيين. «جريمة حرب».	استخدم مقاتلو الحوثيين- صالح الأسلحة المتفجرة ذات النطاق الواسع لمهاجمة المناطق المكتظة بالسكان المدنيين والمواقع المدنية، ما تسبب في عدد كبير من الضحايا والمعاناة والتدمير واسع النطاق. وأصابت هذه الهجمات المساكن والمباني والقوارب والأسواق والمحلات التجارية والفنادق. وفي معظم الحالات التي تم التحقيق فيها استحال التعرف على أي هدف عسكري بالقرب من المواقع المتضررة. في بعض الحالات تمت الإفادة عن وجود عدد من أعضاء المقاومة ضمن حشد كبير مؤلف من مدنيين نازحين. وقد تسبب القصف المستمر للأحياء المدنية بدمار واسع النطاق وترويع للمدنيين وأثر على كل جانب من جوانب الحياة المدنية، بما في ذلك سير أعمال المدارس والمستشفيات. ونفذت معظم	130	40	.23

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
		الهجمات الموثقة في وضح النهار في مناطق مكتظة بالسكان بشكل واضح.			
	• جريمة حرب ترتقي إلى جريمة ضد الإنسانية.	في 6 مايو 2015 في حوالي الساعة العاشرة صباحاً شن مقاتلو الحوثيين- صالح هجمات بالقصف على ميناء التواهي في عدن، مما أسفر عن مقتل أكثر من 40 مدنياً وإصابة أكثر من 60. وفي صباح الهجوم تقدم مقاتلو الحوثيين- صالح من حي المعلا إلى التواهي بعد هزيمة مجموعة من المقاومة. ومع اقتراب القتال هرع عدد كبير من المدنيين إلى ميناء التواهي للفرار على متن قوارب إلى شبه جزيرة البريقة حيث أصبحت معظم طرق الهروب الأخرى تحت سيطرة مقاتلي الحوثيين- صالح. تجمع عشرات الأشخاص بينهم نساء وأطفال ومسنون ونازحون على رصيف التواهي في ذلك الصباح. وبينما كان المسافرون يركبون القوارب سقطت القذائف بالقرب من الرصيف. سقطت قذيفتنا هاون في الماء. ثم سقطت مجموعة ثالثة على متن قارب يحمل بين 20 إلى 30 راكباً، وضربت مجموعة رابعة جدار الميناء ووقعت شظايا على الرصيف. كما أفاد شهود أنهم رأوا نيران أسلحة في المياه. اشتعلت النيران في القارب الذي ضربه القصف. وقد توفي بعض ركاب القارب نتيجة القصف وعلق بعضهم في النيران بينما غرق آخرون بعد القفز في الماء.	131	41	.24
	• جريمة حرب ترتقي إلى جريمة ضد الإنسانية.	في 24 يونيو الساعة الحادية عشر وخمسة وأربعون دقيقة أطلق مقاتلو الحوثيين- صالح أربع قذائف مدفعية على الأحياء المدنية لمدينة الشعب في البريقة غرب عدن. سقطت إحدى القذائف على سكن الجامعة	132	41	.25

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		الذي كان يستضيف عشرات المدنيين النازحين وتسببت في مقتل ثلاثة مدنيين وجرح 29 آخرين. ومن بين المصابين امرأتان وثمانية أطفال.			
	• جريمة حرب ترتقي إلى جريمة ضد الإنسانية.	ابتداء من منتصف يونيو 2015 أطلق مقاتلو الحوثيين- صالح عشرات القذائف على شبه جزيرة البريقة من داخل حي التواهي عبر الخليج. فترة شهر واحد، سقطت القذائف في مناطق مختلفة من شبه الجزيرة، بما في ذلك في مناطق سكنية، مما أدى إلى مقتل مالا يقل عن 5 مدنيين وإصابة 12 آخرين وتدمير المساكن المدنية وإلحاق الأضرار بإحدى المدارس. كما أصاب القصف مصفاة نפט عدن مما تسبب بأضرار بيئية واقتصادية واسعة، وأدى إلى تدهور الوضع الإنساني. واستمر قصف البريقة حتى تراجع مقاتلو الحوثيين- صالح في 17 يوليو.	133	42	.26
	• جريمة حرب ترتقي إلى جريمة ضد الإنسانية.	خلال ليل 30 يونيو و 1 يوليو 2015 أطلق مقاتلو الحوثيين- صالح عدة قذائف مدفعية أصابت أهدافاً مدنية في المنصورة، مما أدى إلى مقتل 35 مدنياً وجرح أكثر من 40. وانطلق القصف من داخل مناطق مواقع الحوثيين- صالح الواقعة في الجهة الشمالية الغربية من المنصورة. وصل مقاتلو الحوثيين- صالح إلى الجانب الغربي من المدينة عبر محافظة لحج وأقاموا مواقع في المزارع والحقول وفي مصنع للحجر في منطقة بئر فضل.	135	43	.27

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	• جريمة حرب ترتقي إلى جريمة ضد الإنسانية.	في 19 يوليو 2015 أطلق مقاتلو الحوثيين- صالح قذائف الهاون والمدفعية على الأحياء السكنية في دار سعد مراراً وتكراراً على المناطق المدنية المزدهمة والمباني السكنية. وانطلق القصف من مواقع الحوثيين- صالح القائمة في الفنادق والمباني العالية الأخرى على طريق عدن- تعز الرئيسي عند أطراف المديرية. ويشير سكان دار سعد إلى المنطقة باسم «طريق القناصة»، وقد أفادوا عن وجود مواقع في مبنى الغويزي. وقع قصف يوم 19 يوليو بعد أن تعرض مقاتلو الحوثيين- صالح لهزيمة على يد المقاومة خلال الصباح، حيث بدأوا يخسرون في عدن. في النهاية دفعت المقاومة مقاتلي الحوثيين- صالح إلى خارج دار سعد في المساء نفسه.	138	44	.28
	• جريمة حرب ترتقي إلى جريمة ضد الإنسانية.	أسفر القصف الذي وقع في دار سعد في 19 يوليو عن مقتل 107 مدنيين، بينهم 32 امرأة و 29 طفلاً وإصابة 198 مدنياً بينهم 42 امرأة و 28 طفلاً، فضلاً عن تدمير 14 منزلاً مدنياً. وكان من بين الضحايا نازحون لجأوا إلى دار سعد. كان هجوم 19 يوليو الأكثر دموية بين سلسلة من الهجمات التي انطوت على ما يبدو على قصف عشوائي واستخدام أسلحة خفيفة ضد المدنيين والمواقع المدنية في دار سعد طوال هجوم الحوثيين- صالح في عدن.	139	44	.29
	• جريمة حرب ترتقي إلى جريمة ضد الإنسانية.	دمر القصف العديد من المباني المدنية وتوفي الكثيرون عندما انهارت تلك المباني. كما أصاب القصف مناطق مكتظة بالسكان في المديرية. وسقطت عدة قذائف في محيط مسجد شيخان، عند نقطة للمياه، مما	141	45	.30

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	• جريمة حرب ترتقي إلى جريمة ضد الإنسانية.	وجد فريق الخبراء أسباباً للاعتقاد بأن مقاتلي الحوثي- صالح مسؤولون عن انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني في شن هجمات عشوائية تؤدي إلى مقتل أو إصابة المدنيين. ويمكن أن تؤدي هذه الأعمال إلى مسؤولية جنائية فردية عن جرائم حرب.	145	46	.31
	• جريمة حرب ترتقي إلى جريمة ضد الإنسانية.	عندما سيطر مقاتلو الحوثيين- صالح على عدن وبلدات مختلفة مجاورة وضعوا قناصة على الجبال والمباني العالية واستهدفوا المدنيين، مستخدمين الأسلحة الصغيرة والقذائف الصاروخية ومدافع الهاون وقذائف الدبابات. وكان من بين الضحايا رجال ونساء وأطفال وشيوخ. وأدت هذه الهجمات إلى تقييد حرية الحركة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين- صالح والحد من القدرة على مساعدة المصابين. وقام فريق الخبراء بتوثيق هجمات القناصة في العديد من المناطق على طول الخطوط الأمامية بما في ذلك في مديريات كريتر والمعلا والتواهي ودار سعد في عدن، وكذلك في مدينة الحوطة في محافظة لحج. كما نشر مقاتلو الحوثي- صالح قناصة مقابل مجمع القطيع الصحي ومستشفى الجمهورية في عدن. في 2 أبريل 2015 عندما اتخذ مقاتلو المقاومة مواقع بالقرب من المجمع الصحي، قتل مقاتلو الحوثيين- صالح وجرحوا المدنيين بنيران عشوائية. وأصابت العيارات النارية طوال اليوم أولئك	146	46	.32

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		الذين وصلوا أو حاولوا مغادرة القطيع عبر البوابة الأمامية، مما أسفر عن مقتل 12 مدنياً وإصابة أكثر من 40.			
	• جريمة حرب ترتقي إلى جريمة ضد الإنسانية.	في أبريل 2015 في حي المعلاء، قتل قناصة الحوثيين- صالح في بلوك العمودي بالقرب من الشارع الرئيسي ما لا يقل عن 12 شخصاً. اثنان منهم من مقاتلي المقاومة المدنيين. وكان اثنان من الضحايا من المتطوعين الطبيين الذين توفوا متأثرين بجراحهم في المستشفى. وقد استحال نقل العديد من جثث الضحايا من الموقع بسبب تواجد القناصة بشكل دائم.	147	47	.33
	• جريمة حرب ترتقي إلى جريمة ضد الإنسانية.	في أبريل ومايو 2015 أطلق مقاتلو الحوثيين- صالح المتمركزون في مديرية كريتر قذائف دبابات وقذائف صاروخية وقذائف هاون ونيران أسلحة خفيفة أصابت المدنيين ومقاتلي المقاومة. وأقاموا مواقع قنص على جبل المعاشيق. ونفذوا هجمات قناصة في المنطقة المحيطة بالبنك المركزي ومجمع القطيع الصحي. قتل وجرح العشرات من المدنيين بينهم العديد من النساء والأطفال ومعظمهم برصاص القناصة.	148	47	34
	• جريمة حرب ترتقي إلى جريمة ضد الإنسانية.	على الرغم من أن مقاتلي الحوثيين- صالح لم يتمكنوا من السيطرة على مديرية دار سعد إلا أنهم أقاموا قواعد في المباني العالية والفنادق على مشارف المديرية على طريق عدن- تعز، وشنوا هجمات بالمدفعية والقناصة على المنطقة. يقع أحد مواقع القناصة في مبنى الغويزي على طريق عدن- تعز. في أحد الأيام (لم يذكر التاريخ لحماية الضحايا) أطلق قناص في الغويزي النار باتجاه أب يحمل طفلاً عمره عام واحد بين	149	47	.35

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		ذراعيه مما أسفر عن إصابتهما كليهما، ونتيجة لذلك تعرض الطفل الصغير لأضرار بالغة في ساقه. واعتبر الفريق أن هذا الهجوم استهدف الضحايا المدنيين عن عمد مع سابق معرفتهم أنهم مدنيون.			
	• جريمة حرب ترتقي إلى جريمة ضد الإنسانية.	بعد الاستيلاء على بلدة الحوطة في محافظة لحج انتشر قناصة الحوثيين- صالح في المباني الواقعة في الشوارع الرئيسية للمدينة. واستهدفوا عناصر من المقاومة والمدنيين. وأدى ذلك إلى تقييد الحركة عبر المدينة، بما في ذلك نقل الاحتياجات الأساسية، مثل المياه. ويقع أحد مواقع القناصة في مبنى مكون من خمسة طوابق بجوار مبنى الهلالي، أمام مستشفى ابن خلدون، ويقع موقع قناص آخر عند أعلى مبنى الشعيدي في السوق. شاهد أحد المتطوعين الطبيين الذين ساعدوا الجرحى طوال الصراع حوالي 50 قتيلًا وجريحاً على أيدي مقاتلي الحوثيين- صالح، وهم يقصفون ويقنصون خلال هجوم عام 2015. وكان معظم الضحايا من المدنيين بينهم نساء وأطفال. حوالي 10 إلى 15 من هؤلاء قتلوا أو لقوا حتفهم إثر إصاباتهم وعانى كثيرون آخرون من إعاقة دائمة.	150	48	.36
		بينت الحالات التي تم التحقق فيها عينة عن طبيعة استخدام نيران الأسلحة الصغيرة خاصة من قبل القناصة. في كثير من الحالات استخدم مقاتلو الحوثيون نيران الأسلحة الصغيرة بطرق أسفرت عن مقتل المدنيين. أدى وقت وموقع وطريقة استخدام الأسلحة بشكل واضح إلى عدم القدرة على التمييز بين المدنيين والأهداف العسكرية. في حالة واحدة على الأقل، القناص في الغويزي الذي أطلق النار باتجاه أب	153	48	.37

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		يحمل طفلاً عمره عام واحد. بسبب دقة السلاح والموقع والتوقيت بدا كأن القناص استهدف عمداً هؤلاء الأشخاص وهو يعرف أنهم مدنيون.			
	• جريمة حرب ترتقي إلى جريمة ضد الإنسانية.	وجد فريق الخبراء أسباباً وجيهة للاعتقاد بأن الحوثيين مسؤولون عن انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني في شن هجمات عشوائية تؤدي إلى مقتل وإصابة المدنيين، وفي بعض الحالات توجيه الهجمات ضد المدنيين. قد تؤدي هذه الأعمال إلى مسؤولية جنائية عن جرائم حرب.	154	49	.38
	• جريمة حرب ترتقي إلى جريمة ضد الإنسانية.	في بداية أبريل 2015 جرى تبادل مكثف للنيران حول مجمع القطيع الصحي لفترة من الوقت عندما قام مقاتلو الحوثيين- صالح المتمركزون في جبل المعاشيق المطل على القطيع بمواجهة رجال المقاومة الذين كانوا يعملون من داخل الشوارع المجاورة للمجمع الصحي. في 2 أبريل 2015 من حوالي الساعة 8 صباحاً حتى الساعة 5 مساءً، أطلق قناصة الحوثيين- صالح النار بانتظام في اتجاه مجمع القطيع الصحي حيث أصابوا المبنى والمدنيين عند المدخل الأمامي للمجمع من موقع على جبل المعاشيق.	156	59	.39

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		خلال النصف الثاني من أبريل 2015 شارك مقاتلو الحوثيين- صالح في حرب شوارع ضد مجموعات من المقاومة في مديرية خور مكسر في محافظة عدن. ويعتبر مستشفى الجمهورية في خور مكسر أكبر وأهم مستشفى في عدن. منذ بداية هجوم الحوثيين- صالح في عدن استقبال مستشفى الجمهورية عشرات المرضى الذين أصيبوا في القتال في أنحاء المدينة.	158	50	.40
	• جريمة حرب ترتقي إلى جريمة ضد الإنسانية.	ومع اقتراب القتال من المستشفى، نشر مقاتلو الحوثيين- صالح قناصة في المنطقة المجاورة. في 20 أبريل 2015 أطلق قناص النار وأصاب شاباً في الفك بينما كان يرافق والدته لتلقي العلاج في المستشفى. قرب نهاية أبريل حث مقاتلو الحوثيين- صالح سكان خور مكسر على مغادرة المنطقة وحظروا الوصول إلى المستشفى، وفي 27 أبريل غادر الطاقم الطبي مستشفى الجمهورية ونقلوا غالبية المرضى إلى مرافق ومواقع طبية أخرى. وقد أدت هذه الظروف إلى إغلاق المستشفى طوال فترة الهجوم في عدن مما أدى إلى حرمان مئات سكان عدن من الرعاية الطبية المتخصصة المنقذة للحياة.	159	51	.41
	• جريمة حرب ترتقي إلى جريمة ضد الإنسانية.	في اليوم نفسه حاصر مقاتلو الحوثيين- صالح المستشفى وقاموا بنشر قناصة على المباني العالية المواجهة للمدخل الرئيسي. وأطلقوا النار على المستشفى بالأسلحة الخفيفة والثقيلة مما تسبب بأضرار في المبنى. وأصاب الشظايا مركز غسيل الكلى وألحقت أضراراً بخمس آلات. كما	160	50	42

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		أضر الحريق بالمختبر الرئيسي وبمخزانات المياه تاركاً المستشفى دون ماء. وأصبح القتال ونشاط القناصة شديداً لدرجة أن أحداً لم يستطع الدخول أو الخروج من المستشفى لمدة أربعة أيام تقريباً.			
		في أبريل 2015 عندما سيطر مقاتلو الحوثيين- صالح على عدة مواقع في مديرية كريتر انتشروا حول مستشفى الشعب المتخصص في التوليد والعناية بحديثي الولادة. وكان المستشفى قد أغلق أبوابه بسبب القتال وهرب الطاقم الطبي. وأنشأ مقاتلو الحوثيين- صالح قاعدة عسكرية ونشروا مركبات عسكرية وقناصة في مبنى المستشفى. كما استخدموا المبنى كمرفق اعتقال مؤقت للمعتقلين من المقاومة الجنوبية قبل نقلهم إلى مراكز احتجاز أكبر. كان المستشفى على مقربة من خط التماس بين مواقع الحوثيين- صالح، ومواقع المقاومة في كريتر وكان القتال المستمر يدور خارج حرم المستشفى.	163	51	.43
	• جريمة حرب ترتقي إلى جريمة ضد الإنسانية.	في 3 أبريل 2015 في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً هاجم مقاتلو الحوثيين- صالح سيارة إسعاف تنقل رجلين مصابين من مديرية خور مكسر إلى المنصورة، مما أدى إلى مقتل اثنين من العاملين في الهلال الأحمر اللذين كانا يديران سيارة الإسعاف. هاجم مقاتلو الحوثيين- صالح سيارة الإسعاف عند دخولها المنصورة. وكان رمز الهلال الأحمر مرئياً بوضوح على سيارة الإسعاف. وفقاً لطبيب من عدن كان مقاتلو الحوثيين- صالح يبحثون عن جرحى من أعضاء المقاومة وسعوا لمنعهم	164	52	.44

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
		من الوصول إلى الرعاية الطبية، وشمل حظر استخدام سيارات الإسعاف المناطق الخاضعة لسيطرتهم .			
	• جريمة حرب ترتقي إلى جريمة ضد الإنسانية.	يعتبر مستشفى ابن خلدون في الحوطة هو المستشفى الرئيسي لمحافظة لحج. في أبريل 2015 وقع قتال بين مقاتلي الحوثيين- صالح والمقاومة الجنوبية خارج المستشفى ولهذا عرض المستشفى للخطر. ووصلت الشظايا الناجمة عن القصف وإطلاق النار من الطرفين إلى محيط المستشفى. عند وصولهم إلى الحوطة، أنشأ مقاتلو الحوثيين- صالح موقع قناص في مبنى مكون من خمسة طوابق على الجانب الآخر من الطريق المقابل للمستشفى. في مايو قتل أحد موظفي المستشفى بالرصاص أثناء تبادل إطلاق النار. وخوفاً من حدة القتال غادر المستشفى غالبية العاملين فيه والمرضى، باستثناء فريق صغير من الأطباء والمرضى الذين واصلوا تقديم خدمات طبية طارئة محدودة. وكان وصول طرفي النزاع إلى المستشفى محدوداً للمغاية، حيث كانا يسعيان إلى منع الطرف الآخر من التماس العلاج. طلب طرفا النزاع من موظفي المستشفى أن يجرموا من العلاج المقاتلين المصابين والمنتمين للطرف الآخر. وبعد انسحاب المقاومة من محافظة لحج في مايو 2015 سيطر مقاتلو الحوثيين- صالح سيطرة كاملة على محيط المستشفى وأشرفوا على التحركات داخل المستشفى وخارجه. خلال تلك الفترة عمل المستشفى بقدرات محدودة للمغاية.	165	52	.45

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	• جريمة حرب ترتقي إلى جريمة ضد الإنسانية.	احتل مقاتلو الحوثيين - صالح أيضا مباني المستشفيات مما حال دون حصول المدنيين على الرعاية الطبية الأساسية، وعرض البنية الطبية التحتية للخطر. في أبريل 2015 عندما سيطر مقاتلو الحوثيين - صالح على عدة مواقع في مديرية كريتر، انتشروا حول مستشفى الشعب للتوليد. أغلق المستشفى بسبب القتال وفر أفراد الطاقم الطبي. وأنشأ مقاتلو الحوثيين - صالح قاعدة عسكرية ونشروا مركبات عسكرية وقناصة داخل حرم المستشفى. كما استخدموا المبنى كمرفق احتجاز مؤقت حيث احتجزوا أفراد من المقاومة. وفقاً لمرجع طبي بعد إغلاق مستشفى الولادة تم نقل المرضى إلى عيادات غير مؤهلة، مما أدى إلى وفاة نساء وأطفال صغار. كما استولى مقاتلو الحوثيين - صالح أيضا على المستشفى العسكري في التواهي بعدن، والمستشفى العام في المسيمير محافظة لحج. تم إخلاء المستشفىين بحلول الوقت الذي احتلها فيه الحوثيون.	166	53	.46
	• جريمة حرب ترتقي إلى جريمة ضد الإنسانية.	خلال الهجوم الذي وقع عام 2015 في عدن واجه الأطباء والمرضى والعاملون في المؤسسات الصحية والمرضى صعوبات في الوصول إلى المرافق الطبية الوظيفية بسبب انعدام الأمن بشكل عام وبسبب القتال ونقص وسائل النقل ونقاط التفتيش وكان هناك نقص عام في الدواء. أفاد سكان المسيمير أنه خلال سيطرتهم على محافظة لحج، قام مقاتلو الحوثي - صالح بتقييد حركة المدنيين عبر نقاط التفتيش بما في ذلك منع شخصين مريضين حاولا السفر إلى عدن من طلب علاج طبي طارئ.	167	53	.47

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		توفي الاثنان بسبب نقص الرعاية الطبية المناسبة. منع مقاتلو الحوثيين- صالح المتمركزون عند حاجز الشيخ عثمان عند مدخل عدن مجموعات كبيرة من المدنيين من دخول عدن. كان من بينهم مرضى حاولوا الوصول إلى المستشفيات في عدن. وفي يونيو منع مقاتلو الحوثيين- صالح نقل الأدوية إلى عدن عند نقطة التفتيش في الفيوش بمحافظة لحج.			
		في أبريل 2015 عندما سيطر مقاتلو الحوثيين- صالح على عدة مواقع في مديرية كريتر انتشروا حول مستشفى الشعب المتخصص في التوليد والعناية بحديثي الولادة. وكان المستشفى قد أغلق أبوابه بسبب القتال وهرب الطاقم الطبي. وأنشأ مقاتلو الحوثيين- صالح قاعدة عسكرية ونشروا مركبات عسكرية وقناصة في مبنى المستشفى. كما استخدموا المبنى كمرفق اعتقال مؤقت للمعتقلين من المقاومة الجنوبية قبل نقلهم إلى مراكز احتجاز أكبر. كان المستشفى على مقربة من خط التماس بين مواقع الحوثيين- صالح، ومواقع المقاومة في كريتر وكان القتال المستمر يدور خارج حرم المستشفى.	169	54	.48
		بالإضافة إلى الانتهاكات الأخرى المتعلقة بمبدأ التمييز على النحو المبين أعلاه، لدى فريق الخبراء أسباب وجيهة للاعتقاد بأن مقاتلي الحوثيين- صالح قد انتهكوا الالتزام باحترام وحماية العاملين في الحقل الطبي والمرافق الطبية في جميع الأوقات وفي مختلف الظروف وكذلك الالتزام باحترام وحماية الجرحى والمرضى. وإن الهجمات العشوائية ضد المستشفيات	170	54	.49

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		وخصوصاً ضرب سيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر وقتل اثنين من العاملين قد تؤدي إلى مسؤولية جنائية فردية عن جرائم الحرب.			
	<ul style="list-style-type: none"> • جريمة حرب ترتقي إلى جريمة ضد الإنسانية. • اعتداء على أعيان مدنية «تفجير». 	<p>خلال سيطرة مقاتلي الحوثي- صالح على لحج وأبين من مارس إلى أغسطس 2015 قاموا بمدهامات واستخدموا المتفجرات لتدمير المنازل التابعة لأفراد المقاومة أو لأفراد معارضين لهم. على سبيل المثال في الحوطة في محافظة لحج قام مقاتلو الحوثيين- صالح أثناء بحثهم عن عناصر من المقاومة بمدهامات باستخدام المتفجرات ودمروا أكثر من 10 منازل أو مبانٍ. أيضاً خلال شهري يونيو ويوليو داهموا ودمروا باستخدام المتفجرات ثمانية منازل تابعة لأعضاء المقاومة الجنوبية في بلدة لودر في محافظة أبين.</p>	172	55	.50

<ul style="list-style-type: none"> • جريمة حرب ترتقي إلى جريمة ضد الإنسانية. • تقييد نقل الغذاء والماء والدواء. • منع حركة وسائل نقل الغذاء «حصار» بغرض التجويع. 	<p>قام مقاتلو الحوثيين- صالح بتقييد عملية نقل المواد الغذائية إلى عدن، وأفاد اثنان من سكان الفيوش بمحافظة لحج أن مقاتلي الحوثيين- صالح في يونيو 2015 قاموا بتقييد نقل المواد الغذائية إلى عدن. أيضا في يونيو بعدما حاولت شاحنة مدنية محملة بالغذاء عبور نقطة تفتيش ثلاث مرات في منطقة العلم بمحافظة أبين متجهة إلى عدن قام مقاتلو الحوثيين- صالح الموجودون عند نقطة التفتيش بإطلاق النار فأصابوا السائق وقتلوا الراكب. في محافظة لحج عند نقاط التفتيش عند مدخل مدينتي الحوطة والمسيمير قام مقاتلو الحوثيين- صالح أيضا بتقييد أوإعاقة نقل الغذاء والماء والأدوية والديزل والبزيرين إلى تلك المناطق.</p>	173	55	.51
	<p>خلال الهجوم العسكري في محافظة عدن عام 2015 استخدم مقاتلو الحوثيين- صالح ومقاتلي المقاومة مواقع تحظى بحماية خاصة. ونفذت</p>	176	56	.52

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		قوات التحالف غارات جوية أصابت بعض هذه الأماكن. فيما يلي بعض الأمثلة على هذا النمط في مديرية كريتر في عدن وبلدة الحوطة في محافظة لحج.			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • تسببت بتدمير الأعيان المدنية «المحمية»، واستخدام بعضها لأغراض عسكرية. 	مدرسة بازرة الابتدائية التي بنيت عام 1912 هي إحدى أقدم المدارس في عدن. كانت تعتبر أحد المعالم الأثرية في عدن. كانت المدرسة قد أغلقت أبوابها في بداية الحرب في مارس 2015. وفي أبريل 2015 احتلها مقاتلو الحوثيين- صالح واستخدموها لأغراض عسكرية، بما في ذلك كمرفق اعتقال للمقاتلين الأسرى من المقاومة. في 14 يوليو 2015 ألحقت غارة جوية للتحالف أضراراً كبيرة بالمدرسة.	177	56	53
	<ul style="list-style-type: none"> • جريمة حرب. • اعتداء على الآثار. • نهب الآثار. 	يقع متحف عدن العسكري في مبنى يعود إلى عام 1918. منذ عام 1970 كان المبنى بمثابة متحف مخصص لتراث الجيش اليمني. ويحتوي المتحف على مجموعة كبيرة من الأسلحة القديمة. وبعدها سيطر مقاتلو الحوثيين- صالح على المنطقة في أبريل 2015. قصفوا المتحف لاحتلال مبانيه مما تسبب في تلف الجدران. ثم تم استخدامه كمستودع عسكري ومركز احتجاز سري. وبعد احتلالهم للموقع نهبوا العديد من القطع التي كانت معروضة في المتحف.	178	57	.54
	<ul style="list-style-type: none"> • جريمة حرب. • تسببت بتدمير مبنى عام مدني تراثي. • اعتداء على الأعيان المدنية 	تأسست المدرسة المحسنية في عام 1931، وكان يشار إليها عموماً باسم «أول مدرسة في شبه الجزيرة العربية». لطالما اعتبرت المحسنية واحدة من أعرق المدارس في اليمن، وكانت أول مدرسة في المنطقة معتمدة من جانب دولة مصر. تم تشييد المبنى في العشرينيات من القرن الماضي وكان	180	57	55

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		مصنوعاً من الصلصال كما يعتبر نصباً تذكاريًا مهماً في محافظة لحج. لكن عندما بدأت الحرب توقفت المدرسة عن العمل. وقد سبق واستضاف مبنى المدرسة إدارة الوزارة التعليمية في تبين قبل أن يتم إخلاؤه لاحقاً. وكان في حالة سيئة بسبب غياب الصيانة وعدم إدخال التجديد المطلوب. في أبريل 2015 احتل مقاتلو الحوثيين- صالح مباني المدرسة واستخدموها كواحدة من قواعدهم العسكرية. وفي يونيو نفذت قوات التحالف غارة جوية ضربت المدرسة وسيارة لقوات الحوثيين- صالح راكنة بالقرب منها. وانهار المبنى بعد القصف الجوي.			
	• تدمير عين مدني عام (تراثي)، «جريمة حرب».	يعد قصر السلطان الذي بناه السلطان عبدالكريم بن فضل العبدلي على الطراز الهندي القديم حوالي عام 1926 أحد المعالم الثقافية الرئيسية في محافظة لحج. في بداية هجوم عام 2015 احتل مقاتلو المقاومة القصر. بعد وصولهم لحج في نهاية مارس 2015 قام مقاتلو الحوثيين- صالح بقصف القصر باستخدام دبابة. واحتلوا القصر في وقت لاحق وأنشأوا موقعاً عسكرياً في حرمه ونشروا القناصة. وقد تسبب ضرب القصر والقتال داخل المباني وحولها في أضرار في المبنى. ولم تحدث أي إعادة إعمار ويمكن ملاحظة الضرر على الصور الحديثة للقصر.	181	57	56
		بنيت كلية ناصر للعلوم الزراعية في الأربعينيات. في عام 1976 تبرع السلطان علي عبدالكريم بالمبنى لجامعة عدن لاستخدامه كمركز للبحوث الزراعية. في بداية هجوم عام 2015 سيطر مقاتلو المقاومة الجنوبية على المنطقة المحيطة بالكلية. ولكن عندما وصل مقاتلو الحوثيين- صالح	182	58	57

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • تدمير عين مدني عام، «جريمة حرب». 	<p>الحوطة في نهاية مارس 2015 قصفوا المبنى واحتلوه مما دفع قوات المقاومة الجنوبية إلى الفرار. وقد استخدم مقاتلو الحوثيين- صالح المبنى كموقع عسكري وأقاموا مواقع لإطلاق النار حيث قاموا بوضع قاذفة الصواريخ الخاصة بهم. وقاموا بتخزين أسلحتهم في المقر. تضررت الكلية بالشظايا والرصاص التي أطلقتها مقاتلو الحوثيين- صالح. بعد التجديد تحول المبنى حالياً إلى كلية للبحوث الزراعية بجامعة عدن.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • استخدام الممتلكات الثقافية المحمية لأغراض عسكرية. • تأصيل قانوني. 	<p>تعتبر الممتلكات الثقافية محمية بشكل خاص في أوقات النزاعات المسلحة. وفقاً للقانون الدولي الإنساني يجب على أطراف النزاع احترام الممتلكات الثقافية، وعليها توخي الحذر بشكل خاص لتفادي إلحاق الضرر بهذه الممتلكات في عملياتها العسكرية. ومع ذلك يمكن مهاجمة الممتلكات الثقافية في حالة الضرورة العسكرية. على الرغم أن اتفاقية لاهاي لعام 1954 وبرتوكولها الثاني توفر ضمانات إضافية في هذا الصدد. في الحالات الموضحة أعلاه يوجد أسباب وجيهة للاعتقاد بأن مقاتلي الحوثيين وقوات المقاومة قاموا بانتهاك القانون الدولي الإنساني عبر استخدام الممتلكات الثقافية لأغراض عسكرية مما أدى إلى تدميرها كلياً أو جزئياً من قبل أطراف أخرى في النزاع.</p>	184	59	.58

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
• الألغام الفردية سلاح عشوائي لا يفرق بين مدني وعسكري.	• جرائم حرب. • الاستخدام العشوائي للألغام الفردية، «انتهاك للقانون الدولي الإنساني».	مع انسحاب مقاتلي الحوثيين- صالح من لحج وعدن تركوا وراءهم الآلاف من الألغام الأرضية التي ظلت تؤثر سلباً على حياة المدنيين، بما في ذلك التسبب في إصابات ووفيات. وكمثال على حجم المشكلة، كما أوضح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمت إزالة 16198 لغمًا	202	65	59
		أرضياً مضاداً للأفراد، و 9476 لغمًا مضاداً للمركبات في عدن خلال عام 2016 وحده. تحقق فريق الخبراء من 20 حادثة وقعت خلال الفترة من يوليو 2015 إلى مايو 2016، وأسفرت عن مقتل 35 مدنيا بينهم 11 طفلاً وامرأتين. وإصابة 26 مدنياً بينهم 5 أطفال و5 نساء. في لحج تمت إزالة 33 لغمًا أرضياً مضاداً للأفراد و 1692 لغمًا أرضياً مضاداً للمركبات خلال عام 2016 وحده. تحقق فريق الخبراء في تسعة حوادث وقعت خلال الفترة من أغسطس 2015 إلى يونيو 2018 أودت بحياة رجلين وامرأة، وأصابت ستة رجال وثلاث نساء وأربعة أطفال. تعتبر الحالات التالية التي حقق فيها فريق الخبراء عينة تدل على نمط الضرر الكبير والخطير الناجم عن هذه الألغام الأرضية بنوعيتها ضد المركبات وضد الأفراد في عدن ولحج.			

<ul style="list-style-type: none"> • الألغام الفردية سلاح عشوائي لا يفرق بين مدني وعسكري. 	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • الاستخدام العشوائي للألغام الفردية، «انتهاك للقانون الدولي الإنساني». 	<p>سيطر مقاتلو الحوثيين- صالح على خور مكسر خلال الفترة من مارس إلى يوليو 2015. ولم يكن معروفاً قبل هذه الفترة أن المنطقة ملغمة. ومع انسحاب قوات الحوثيين زرعوا الألغام الأرضية في مناطق أثرت على المدنيين. في إحدى الحالات في 27 يوليو 2015 خرج مهندس إزالة الألغام من سيارة لالتقاط لغم. داس بقدمه اليمنى على لغم أرضي مضاد للأفراد وانفجر فيه. نتيجة لذلك فقد ساقه. وكان اللغم الأرضي من نوع 2 الألماني المضاد للأفراد، وهو الأكثر شيوعاً بين الألغام المزروعة. بالإضافة إلى ذلك في 29 سبتمبر 2015 في المطار بالقرب من مهبط الطائرات في حوالي الساعة الثانية من بعد الظهر انحرقت</p>	203	66	60
----------------------------------------------------------------------------------------------------------	-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-----	----	----

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		<p>مركبة لإزالة الألغام تحمل ألغاماً أرضية لم تنفجر عن الطريق الرئيسي وداست لغمماً أرضياً مضاداً للمركبات. قتل أحد المهندسين وأصيب 3 مهندسون آخرون، وفقد السائق ساقه. بالقرب من منطقة المطار أيضا انفجر لغم أرضي في 2 أغسطس 2016 عندما داس مهندس إزالة الألغام على لغم أرضي ألماني الصنع من نوع 2 مغطى بالكربون وفقد المهندس ساقه.</p>			

<ul style="list-style-type: none"> • الاستخدام العشوائي للألغام الفردية. 	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. 	<p>كانت منطقة اللحوم في دار سعد خاضعة لسيطرة مقاتلي الحوثيين- صالح خلال الفترة من مارس إلى يوليو 2015. وتركوا الألغام الأرضية وراءهم أثناء انسحابهم. في 6 أغسطس 2015 قتل ثلاثة مدنيين نازحين وجرح آخر جراء انفجار لغم أرضي مضاد للمركبات في منطقة اللحوم. كان الضحايا في سيارة متجهة نحو القرية بينما كانوا في طريقهم لتفقد منازلهم. عند الوصول إلى مدخل القرية اصطدمت العجلة الخلفية اليمنى للسيارة بلغم أرضي مضاد للمركبات.</p>	204	66	.61
		<p>مع انسحاب قوات الحوثيين- صالح من جبل المشرقي (في لحج) قاموا بزرع الألغام الأرضية والعبوات البدائية الصنع في أجزاء مختلفة من كرش مديرية القبيطة. ونزح العديد من سكان كرش من المنطقة بحثاً عن الأمان. في إحدى الحالات في 24 سبتمبر 2015 في قرية جبل المشرقي في كرش داس طفل يبلغ من العمر 13 عاماً على لغم أرضي مضاد للأفراد بالقرب من منزله عندما كان عائداً من الصلاة. وأدى الانفجار إلى فقدان ساقه اليمنى، وبعد الحادث نزحت الأسرة إلى مديرية تبين.</p>	206	66	62

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
• (الاستخدام العشوائي للألغام الفردية) انتهاك للقانون الدولي الإنساني.	• جرائم حرب	لدى فريق الخبراء أسباب وجيهة للاعتقاد بأن مقاتلي الحوثيين- صالح استخدموا الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمضادة للمركبات في انتهاك للقانون الدولي الإنساني، لا سيما في الطريقة التي تم بها وضع الألغام في مواقع غير محددة يرتادها المدنيون، ومن دون سابق إنذار مما جعل استخدامها عشوائياً. ويحظر استخدام الألغام الأرضية بموجب اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، واليمن هو طرف فيها واعترفت بها سلطات الأمر الواقع.	209	67	63
	• عرض للتطورات الميدانية.	بحلول أغسطس 2015 أجبرت الهجمات المضادة التي قامت بها المقاومة والقوات التي تقودها السعودية- الإمارات مقاتلي الحوثيين- صالح على الانسحاب من عدن ولحج وأبين وشبوة وجنوب تعز. في أعقاب هذا حدث فراغ أمني. لقد انهار التحالف داخل قوات المقاومة، ويرجع ذلك جزئياً إلى الاختلافات في الرأي بين الجماعات التي تتألف منها المقاومة.	212	68	.64

تعز، خط المواجهة المستمر

في أكتوبر 2015، تكثف القصف الحوثي للمناطق المدنية داخل تعز، مما أدى إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين، وتكرار متزايد للهجمات التي نفذت خلال شهري نوفمبر وديسمبر وكان لها أثر مدمر.

في مدينة تعز في 21 أكتوبر 2015، قُتل ما لا يقل عن 11 مدنياً (بينهم طفلان وامرأة) وأصيب 29 آخرون (بينهم أربعة أطفال وامرأة) عندما أطلق مقاتلو الحوثيين صواريخاً على المناطق السكنية والتجارية، بما في ذلك السوق المركزي.

م	ص	الفقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
---	---	--------	------	--------------------------	---------------

وثق فريق الخبراء مقتل اثنين من النشطاء المحليين، ففي 8 فبراير 2018 كان الناشطان ريهام الذبحاني ومؤمن سعيد حمود، يساعدان الأسر التي تعيش بالقرب من الجبهات، قتل الاثنان في مديرية صالة نتيجة لإطلاق نار عشوائي من سلاح متوسط الى ثقيل الحجم من موقع الحوثيين.

في 28 أبريل 2019، سقط صاروخ على منزل في منطقة جبل حبشي، مما أسفر عن مقتل خمس نساء من عائلة واحدة (إمرأتان وثلاث فتيات)، وإصابة ثلاث فتيات تتراوح أعمارهن بين 3 و 4 و 12 سنة.

في صباح عيد الفطر، يوم الثلاثاء 4 يونيو 2019، قتل صاروخ فتاة في السادسة من العمر وأصاب ستة أطفال آخرين (أربعة فتيان وفتاتان). كان الأطفال يمشون من قرية العصب إلى قرية القردين، الواقعة في حي المسراخ عبر مقبرة، عندما سقط الصاروخ وانفجر.

تلقى فريق الخبراء عدة تقارير تتعلق بحالات الوفيات في الاعتقال، بسبب التعذيب وسوء المعاملة أثناء احتجازهم. توفي صحفي بعد أقل من يومين من إطلاق سراحه، بعد تعرضه للتعذيب أثناء احتجازه لمدة عام في سجن مدينة الصالح. وحقق فريق الخبراء في حالتين أخريين توفي فيهما المحتجزون بعد وقت قصير من إطلاق سراحهم نتيجة لمضاعفات طبية، ذكر أنها تتعلق بالتعذيب أثناء الاحتجاز. وفي حالة أخرى، توفي رجل يبلغ من العمر 40 عامًا في المستشفى بعد أسبوع من نقله إلى هناك بعد عامين في مرفق اعتقال الحوثيين.

«حصار تعز» الذي فرضه الحوثيون منذ العام 2015، يقع في قلب المعاناة المستمرة للمحافظة، واستمر في التأثير على سكانها المدنيين. وخلال استفسارات فريق الخبراء حول تعز، وصف النشطاء وسكان تعز الأثر الإنساني للحصار بأنه أكبر مأساة أصابت تعز.

تلقى فريق الخبراء 10 حالات وفاة خلال الاحتجاز مرتبطة بإساءة المعاملة في أماكن الاعتقال في صنعاء بين عامي 2015 و 2016. واستعرض الفريق تقارير الطب الشرعي المتعلقة بوفاة ثلاثة محتجزين أشارت إلى حدوث أعمال عنف ضد المتوفين. أحدها وصف وجود كدمات في أجزاء مختلفة من الجسم، بسبب «استخدام أداة ثقيلة».

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك للقانون الدولي الإنساني. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. • «حصار» تجويع وتهديد به. 	<p>حقق فريق الخبراء البارزين في الوضع في تعز على مدى فترتين من الزمن تعتران رمزاً لمختلف تطورات النزاع في المحافظة. أولاً، حقق فريق الخبراء في الانتهاكات المتعلقة بالنزاع في تعز خلال عامه الأول 2015-2016، وهي فترة عرفت باسم (معركة تعز) وأعقبت استيلاء مقاتلي الحوثي- صالح على المدينة في مارس 2015 وما تلاها من الأعمال العدائية بين مقاتلي الحوثي- صالح والمقاومة. تميزت هذه الفترة بالوضع الذي يشبه الحصار الذي أحدثه مقاتلو الحوثي صالح الذين قطعوا طرق الإمداد الرئيسية عن المدينة بعد دفعهم إلى أطرافها. بعد ذلك حقق الفريق في الانتهاكات التي وقعت في عامي 2018 و2019 أثناء القتال المستمر للسيطرة على تعز. بينما استمر الحصار في التأثير على المدينة، تميزت هذه الفترة أيضاً بالاشتباكات التي وقعت بين مختلف الجماعات المسلحة التابعة للقوات المسلحة اليمنية. وحدد فريق الخبراء أنماط السلوك التي تظهر نطاق الانتهاكات التي تحدث ومداهما وتثير شواغل جدية بشأن خطر استمرار الانتهاكات.</p>	301	97	.65
	<ul style="list-style-type: none"> • استيلاء على السلطة ومؤسساتها في محافظة تعز من قبل ميليشيات الحوثي/صالح. 	<p>في 22 مارس 2015، دخل الحوثيون، بدعم من الجماعات المسلحة الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح الذي لعب دوراً رئيسياً في جنوباً من صنعاء إلى عدن واستولوا على المطار الدولي لتعز وغيرها من المواقع الرئيسية. وسرعان ما أقام مقاتلو الحوثي- صالح معسكرات داخل المدينة، مما أدى إلى زيادة الاحتجاجات المحلية وتشكيل المقاومة في أبريل 2015، والتي</p>	302	97	.66

	<ul style="list-style-type: none"> • اعتداء على المدنيين «جريمة مستمرة» جرائم حرب. 	<p>إن فريق الخبراء قلق إزاء ما زعم حول استخدام الحوثيين لأسلحة ذات تأثير واسع النطاق في حالة حرب المدن، إذ أن استخدامها في بيئة مدنية يعد عشوائياً. ومن الممكن أن تشكل انتهاكات للقانون الدولي الإنساني.</p>	45	9	.8
وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		<p>تضمنت مواطنين من تعز والألوية العسكرية التي ظلت موالية للرئيس هادي (كتائب من ألوية تعز 22 و 35 بعد انقسام الألوية بين الطرفين).</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك للقانون الدولي الإنساني. • استهداف المدنيين «قتل، قنص، إصابة». • جرائم حرب. 	<p>بين مارس ويوليو 2015، اندلع قتال عنيف في مدينة تعز والمناطق المحيطة بها بين مقاتلي الحوثي-صالح والمتحالفين مع القوات المسلحة اليمنية. وقد شمل ذلك على ما يبدو الاستخدام العشوائي لأسلحة إطلاق النار غير المباشر مثل قذائف الهاون والمدفعية التي تصيب المدنيين والأهداف المدنية، وإطلاق نيران القناصة على المدنيين بشكل عشوائي أو توجيهها نحوهم، لأن القتال أخذ شكل القتال في المناطق المبنية من شارع إلى آخر. قدمت قوات التحالف الدعم للمقاومة في تعز من خلال الغارات الجوية على مواقع الحوثيين - صالح المزعومة وإنزال جوي للأسلحة والذخيرة للمقاومة داخل المدينة. في أوائل يوليو 2015، عززت القوى بما في ذلك الجماعات السلفية من عدن المقاومة داخل تعز، مما دفع مقاتلي الحوثي - صالح إلى خارج المدينة.</p>	303	98	.67

	<ul style="list-style-type: none"> • حصار لتعز وتجويع للسكان فيها. • جريمة حرب. 	<p>بدأ حصار مدينة تعز في أغسطس 2015. بعد سيطرة القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة التابعة لها على أجزاء من المدينة، تمثلت ردة فعل مقاتلي الحوثي - صالح بالسيطرة على الطريقتين الرئيسيتين، في الغرب والشرق، داخل وخارج المدينة، وخلق حصار فعال استمر حتى مارس 2016. كانت الغارات الجوية من قبل قوات التحالف على المدينة وضواحيها في الشهر الأول من النزاع على أساس</p>	304	98	68
وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		<p>يومي واستمرت الغارات الجوية العادية طوال الفترة المتبقية من السنة. في جميع أنحاء المحافظة، بين مارس وديسمبر 2015، تم التقرير عن 687 غارة جوية من قبل مشروع البيانات اليمني.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاكات للقانون الدولي الإنساني. • قتل وإصابة للمدنيين. • اعتقالات للمدنيين. • اختطافات. • قنص بالرصاص للمدنيين. • استهداف مباشر للمدنيين). «جميعها جرائم حرب». • تطور عسكري. 	<p>في أكتوبر 2015، تكثف قصف المناطق المدنية داخل تعز، مما أدى إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين، وتكرار متزايد للهجمات التي نفذت خلال شهري نوفمبر وديسمبر وكان لها أثر مدمر. وشملت الاعتقالات من قبل سلطات الأمر الواقع، بشكل خاص الأفراد الذين اعتُقد أنهم دعموا المقاومة، ومنها اختطاف رجال من مناطق تحت سيطرة الحوثيين أو عند نقاط التفتيش. وقام قناصة الحوثي - صالح بقتل عدة مدنيين بالرصاص في نوفمبر في مدينة تعز. وكان أولئك الذين يعيشون بالقرب من الخطوط الأمامية الأكثر تضرراً من القناصة فوق المباني، وبعضهم بدأ يستهدف المدنيين، بما في ذلك أولئك الذين يبحثون عن الطعام أو الأمان. بحلول نهاية عام 2015 كانت الجبهة الرئيسية تقع في مديرية صالة في شرق المدينة حيث أقام الحوثيون نقاطاً تطل على قلب المدينة التجاري.</p>	305	99	69

<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك للقانون الدولي الإنساني. • استهداف المدنيين عبر هجمات دبابات ومدافع مضادة للطائرات. • قناصة الحوثيين/صالح أطلقوا النار بتهور وعن عمد. 	<p>منذ بداية النزاع، وخاصةً خلال السنة الأولى، تعرضت مدينة تعز وضواحيها المحيطة وسكانها لقتال عنيف بين أطراف النزاع، وكل أطراف النزاع احتلت مواقع في مناطق سكنية. تضمنت الهجمات البرية استخدام أسلحة نيران غير مباشرة مثل قذائف الهاون والمدفعية والصواريخ، وكذلك استخدام الدبابات ومدافع ضد الطائرات لضرب أهداف أرضية. وتحملت المناطق السكنية المكتظة بالسكان في المدينة</p>	307	100	70
--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-----	-----	----

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • استهداف الأعيان المدنية بما فيها المستشفيات. «جميعها جرائم حرب». 	<p>التي تشمل مديريات القاهرة وصالة والمظفر وطأة ذلك، كما يتضح ذلك من حجم التدمير الذي يظهر بوضوح على صور الأقمار الصناعية. وأصبح العديد من الأحياء، وخاصة تلك الواقعة على أطراف المدينة، خطوط أمامية لحرب المدن التي تضمنت معارك من شارع إلى شارع. وحقق فريق الخبراء في عينة من حوادث القصف التي وقعت خلال السنة الأولى من النزاع، قيل في معظم هذه الهجمات، أن مقاتلي الحوثي - صالح كانوا مسؤولين عنها، لا سيما بعد تمركزهم في المناطق المرتفعة والمواقع الاستراتيجية في ضواحي المدينة في صيف عام 2015، بعد أن دفعتهم المقاومة إلى خارج المدينة. بدأ أن العديد من الهجمات عشوائية بطبيعتها وأفيد أنها أسفرت عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين، بما في ذلك بعض الهجمات التي أسفرت عن مقتل وإصابة أعداد كبيرة من الرجال والأطفال المدنيين وهي غالبًا ما كانت تحصل عندما كان الناس يمارسون حياتهم اليومية، بما في ذلك التسوق للكبار ولعب الأطفال. كما اتخذ القناصة الحوثيون مواقعهم وأطلقوا النار على المدنيين بتهور أو عن عمد، مما أثار الخوف بين تلك المجتمعات التي تعيش بالقرب من الخطوط الأمامية وعلى الصحفيين الذين يغطون النزاع من الخطوط الأمامية. كما تسبب القصف في تدمير المنازل والمحلات التجارية والمدارس والمباني الحكومية والأعيان المدنية الأخرى، بما في ذلك المستشفيات، وفي العديد من الحالات، أدت هذه الهجمات إلى تعطيل توفير الخدمات الحيوية للسكان فيما يلي تفاصيل حوادث تعتبر رمزًا لهذه الحالة التي حقق فيها فريق الخبراء والتي وقعت خلال السنة الأولى من النزاع في تعز.</p>			

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب ارتقت بمنهجيتها واتساع نطاقها الجغرافي وضخامة عدد آلات القتل 10 • 15 صاروخ، وتوجيهها لأحياء مدنية وأسواق مكتظة بالبشر ارتقت لمصاف جرائم ضد الإنسانية. 	<p>في مدينة تعز في 21 أكتوبر 2015، قُتل ما لا يقل عن 11 مدنياً (بينهم طفلان وامرأة) وأصيب 29 آخرون (بينهم أربعة أطفال وامرأة) عندما أطلق مقاتلو الحوثي - صالح 10- 15 صاروخاً على المناطق السكنية والتجارية، بما في ذلك السوق المركزي. وصف صحفي الحادث حيث قال إنه سمع انفجارات متتالية بالقرب من منزله، وأنه زار المواقع التي سقطت فيها الصواريخ، بما في ذلك شارع 26 سبتمبر وشارع التحرير. وصف أحد الشهود كيف ذهب إلى سطح منزله، بعد سماعه للانفجارات وشاهد تأثير الصواريخ على السوق المركزي وشارع 26 سبتمبر، الذي كان مكتظاً بالسكان. يحتوي الشارع على العديد من المتاجر، بما في ذلك متجر لبيع ملابس الأطفال وغيرها من الأشياء التي أصيبت مباشرة. كما سقط صاروخ على بعد حوالي كيلومتر واحد من مدرسة هائل للبنات، التي كانت تستخدم كقاعدة عسكرية لكتائب أبو العباس منذ بداية النزاع في مارس 2015. واستقبل الأطباء في مستشفى الثورة أكثر من 50 مريضاً وعالجوا الإصابات في الصدر والبطن والرأس. قال شهود إنهم رأوا ما بين 10 و 15 صاروخاً تقريباً، أفادوا إن الصواريخ أطلقت من عدة مواقع بما في ذلك تلة سوفيتيل وشارع الستين، حيث أفاد السكان إنها مواقع للحوثيين. ومع ذلك بالنظر إلى عدد الصواريخ التي تم إطلاقها، فمن المرجح أنها أطلقت من مكان واحد. وكانت المناطق التي قصفت خلال هذا الهجوم تحت سيطرة المقاومة في ذلك الوقت.</p>	308	100	71

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب ارتقت بمنهجيتها واتساع نطاقها الجغرافي وضخامة عدد آلات القتل 10 • 15 صاروخ، وتوجيهها لأحياء مدنية وأسواق مكتظة بالبشر ارتقت لمصاف جرائم ضد الإنسانية. 	<p>كان من المعروف أن مقاتلي الحوثي-صالح يمتلكون نوع الصواريخ المستخدمة في هذا الهجوم (-). وكانت الأهداف التي تأثرت تقع ضمن نطاق تغطية صواريخ مقاتلي الحوثي- صالح من المواقع التي احتلوها داخل المدينة. علاوة على ذلك، سقطت الصواريخ في جزء من المدينة تحت سيطرة القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها. لذلك وجد فريق الخبراء أسباباً معقولة للاعتقاد بأن مقاتلي الحوثي-صالح تسببوا في مقتل وإصابة المدنيين وتدمير الأهداف المدنية في هذه الحالة من خلال استخدام أسلحة نيران غير مباشرة لها تأثير واسع النطاق في منطقة مأهولة بالسكان المدنيين.</p>	309	101	72
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب ارتقت بمنهجيتها واتساع نطاقها الجغرافي وضخامة عدد آلات القتل 10 • 15 صاروخ، وتوجيهها لأحياء مدنية وأسواق مكتظة بالبشر ارتقت لمصاف جرائم ضد الإنسانية. 	<p>وصف أحد الشهود الحي بأنه «مزدحم ومليء بالسكان». في وقت الهجوم كانت المنطقة تحت سيطرة المقاومة، كما كانت معظم المدينة على وجه التحديد، من المعروف أن كتائب الحسم، التي كانت تسيطر على هذه المنطقة في ذلك الوقت كانت موجودة في المنطقة من وقت لآخر. وأفادت التقارير أن المقاومة الشعبية كانت تسيطر على مبنيين، المعهد الوطني للعلوم الإدارية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، على بعد حوالي نصف كيلومتر في اتجاه الشمال الغربي من حيث سقطت قذيفة الهاون. ويُزعم أن هذا الهجوم شن من منطقة قصر الشعب، والمعروف أيضًا باسم القصر الجمهوري، أو من شارع 60، وكلاهما كان وقت وقوع الهجوم تحت سيطرة مقاتلي الحوثي- صالح. صرح</p>	311	101	73

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
		أحد السكان المحليين، «يفهم الناس أنه تم إطلاقه من قصر الشعب في الشرق حيث كان الحوثيون، ولم يكن أحد في الغرب».			
	• اعتداء على المدنيين بالقتل الممنهج. «جرائم حرب مستمرة».	كان من المعروف أن مقاتلي الحوثي صالح يمتلكون قذائف الهاون مثل تلك المستخدمة في هذا الهجوم، وكانت المواقع التي احتلوها في المدينة ضمن نطاق المواقع التي تأثرت من هذه الأسلحة. علاوة على ذلك، سقطت قذائف الهاون على جزء من المدينة تحت سيطرة القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها. وجد فريق الخبراء أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن مقاتلي الحوثي صالح تسببوا في مقتل وإصابة المدنيين وتدمير الأهداف المدنية في هذه الحالة من خلال استخدام أسلحة إطلاق نار غير مباشرة ذات تأثير واسع على منطقة واسعة في منطقة مأهولة بالسكان المدنيين.	312	102	74

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	• قتل صحفي (مدني) محمي بموجب القانون الدولي الإنساني. • جريمة حرب.	بالنسبة لأولئك الذين يعملون أيضًا بالقرب من الجبهات الأمامية، مثل الصحفيين والناشطين، كانت المخاطر هائلة. قُتل الصحفي أحمد الشيباني برصاص قناص، يقال إنه مقاتل من الحوثي -صالح في 16 فبراير 2016 بينما كان هو وزملاؤه يغطون الأحداث في منطقة بالقرب من مصنع البلاستيك في الحوبان شرق المدينة. وتم تصوير عملية القتل وبثها قناة (يمن-شباب) التلفزيونية، وتبين أن رصاصة واحدة أطلقت على الشيباني أثناء عبوره للشارع، بعد ثوانٍ من عبور ثلاثة مدنيين آخرين في نفس المكان. قال أحد الزملاء الذي كان يعمل معه في ذلك اليوم إنه على الرغم من أنهم لم يرتدوا سترات خاصة بالصحافة في ذلك اليوم، كانوا واثقين من أنهم تم التعرف عليهم من قبل كصحفيين لأنهم كانوا يحملون كاميرا ويمكن تحديدها بوضوح. أصدرت لجنة حماية الصحفيين بيانًا حول مقتله ودعت جميع الأطراف إلى تحمل مسؤوليتها بعدم استهداف الصحفيين.	313	102	75

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		وجد فريق الخبراء أسباباً معقولة للاعتقاد بأن قناص الحوثي -صالح كان مسؤولاً عن هذا القتل المتعمد.	314	102	76
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • لا تميز بين المدني ولا مقاتل. • «انتهاك مبدأ التمييز» • الأسلحة ذات تأثير واسع يصل للعشوائي. • التوقيت في ساعة الذروة. • لا إجراءات احتياطية لحماية المدنيين. • «انتهاك مبدأ الاحتياط». • جريمة حرب. 	<p>هناك أنواع معينة من الأسلحة المتفجرة التي لها مدى واسع الصدمات، مثل المدفعية ومدافع الهاون والصواريخ غير الموجهة، والتي تستخدم التفجير والشظايا للقتل والإصابة تكون غير دقيقة بطبيعتها عندما تستخدم في أماكن سكنية. في عام 2011، ذكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنه «نظراً للاحتمالية الكبيرة للتأثيرات العشوائية وعلى الرغم من عدم وجود حظر قانوني صريح لأنواع محددة من الأسلحة، ترى اللجنة الدولية أنه ينبغي تجنب الأسلحة المتفجرة ذات المدى الواسع التأثير في المناطق المكتظة بالسكان. و«استخدام هذه الأنواع من الأسلحة ضد الأهداف العسكرية الموجودة في المناطق المأهولة بالسكان»، من المحتمل أن يكون ضد قواعد القانون الإنساني الدولي التي تحظر الهجمات العشوائية وغير المتناسبة، مبدأ التمييز مهم بشكل خاص في سياق استخدام الأسلحة الثقيلة بكثافة في المناطق المأهولة بالسكان، كما هو الحال في حوادث القصف المذكورة أعلاه. على الرغم من وجود أهداف عسكرية يمكن تحديدها والتي ربما كانت هدف الهجوم، إلا أن نوع السلاح المستخدم والمكان الذي أطلق منه يجعلان الهجوم بلا تمييز. ولدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن مقاتلي الحوثي -صالح كانوا مسؤولين عن شن هجمات على مناطق مكتظة بالسكان باستخدام أسلحة غير مباشرة ذات تأثير واسع النطاق قد يصل إلى الهجوم العشوائي. قد يولد ذلك مسؤولية جنائية عن جريمة الحرب المتمثلة في شن هجوم عشوائي يؤدي إلى مقتل أو</p>	316	103	.77

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	• اعتداء على المدنيين، (قتل وجرح) «جرائم حرب».	إصابة مدنيين. نظراً لظروف الهجوم، على سبيل المثال توقيت الهجوم الذي ضرب السوق المركزي في ساعة مزدحمة، انتهك الحوثيون أيضاً الالتزام باتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين وتقليل الخسائر في صفوفهم .	42	9	.6
• الشواهد كلها تدل على العمدية والاستهداف للصحفي.	• جريمة حرب. • انتهاك متعمد للقانون الدولي الإنساني.	فيما يتعلق بمقتل الصحفي على يد قناص في 16 فبراير 2016، لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأنه استهدف عمداً بواسطة قناص من الحوثيين. حقيقة أنه أطلق عليه الرصاص بعد أن عبر ثلاثة مدنيون الطريق بالفعل والدقة التي أصيب بها في الرأس تدل على أن القناص أطلق النار عليه عمداً وأنه لم يطلق النار بشكل عشوائي. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك أي إشارة على إن كان الصحفي يشارك مباشرة في الأعمال العدائية وبالتالي فقد حمايته كمدني وقت قتله. علم القناص أو كان ينبغي أن يعلم أن الشخص الذي استهدفه كان مدنياً. وقد يؤدي ذلك إلى مسؤولية جنائية فردية عن جريمة الحرب المتمثلة في توجيه هجوم متعمد ضد مدني لا يشارك مباشرة في الأعمال العدائية.	317	103	78
	• الواقعة معلقة لعدم الوصول إلى نتيجة.	خلال النزاع في تعز، ورد أن القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها أطلقت النار أيضاً على المناطق المأهولة التي يسيطر عليها الحوثيون باستخدام أسلحة نارية غير مباشرة ذات تأثير واسع على المنطقة. في 9 أغسطس 2015، في فترة ما بعد الظهر، سقطت قذيفة هاون أطلقتها المقاومة في منتصف شارع في حي الصميل، في مديرية صالة	318	104	.79

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		<p>مدينة تعز مما أسفر عن إصابة 16 مدنياً (12 طفلاً وثلاثة رجال وامرأة واحدة). بحسب أحد الشهود، «كان الأطفال يلعبون في الشارع عندما سقط الصاروخ». وصف شاهد آخر تأثير القذيفة: «سمعت قذيفة قوية وسقط الهاتف من يدي بسبب تأثيره، وسمعت صراخاً عالياً وركضت لأرى ما حدث، كان الجميع يصرخون قذيفة، قذيفة». وقت وقوع الهجوم، كانت المنطقة تحت سيطرة مقاتلي الحوثي-صالح، وكان مقاتلو الحوثي-صالح في بعض المباني في شارع بجوار المكان الذي كان يلعب فيه الأطفال، وفقاً لأحد الشهود. وورد أن المقاومة كانت على بعد حوالي 100 متر من الشارع الذي استهدف كما واحتلت مدرسة ومكتبة قريبة. شهدت المنطقة مواجهات عنيفة بين الجانبين رغم أن ذلك اليوم كان هادئاً وفقاً لشاهد واحد. توقفت المواجهات في المنطقة في أوائل عام 2018، وفي ذلك الوقت تم تهجير العديد من السكان المحليين، تاركين سوق الصميل وهو كان شارعاً مزدهراً مليئاً بالتجار، وأصبح مهجوراً تماماً الآن. لم تصل التحقيقات في حادثة القصف المزعوم هذه إلى نتيجة فيما يتعلق بالمسؤولية بسبب وجود مواقع كلا الطرفين ضمن نطاق هذا الموقع، ولا يوجد أي دليل واضح حول الاتجاه الذي تم إطلاق القصف منه.</p>			
		<p>استمرت الأعمال القتالية في الضواحي الشرقية للمدينة، ونفذت القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها هجمات في الأحياء السكنية في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، مما تسبب في خسائر</p>	319	105	80

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	• اعتداء على المدنيين، (قتل وجرح) «جرائم حرب».	في صفوف المدنيين. وحقق فريق الخبراء في عدد من حوادث القصف هذه في مدينة تعز التي يُزعم أنها نسبت إلى القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها، والتي لم تتوصل التحقيقات بشأنها إلى استنتاجات فيما يتعلق بالطرف المسؤول.	42	9	.6
	• جرائم حرب.	على الرغم من الانخفاض في القتال المستمر في عامي 2017 و 2018 بين الحوثيين والقوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها مقارنة بالعامين الأولين من النزاع، فإن القتال المتقطع والقصف المكثف طوال الفترة استمر في إلحاق الضرر بالمدنيين والتأثير على الأهداف المدنية. في بداية عام 2018، قيل إن هناك قصف عشوائي على المناطق السكنية في مدينة تعز، وكذلك في منطقتي مقبنة والوازعية. يُزعم أن الصواريخ التي أطلقت من مواقع الحوثيين قتلت وجرحت مدنيين في المديرية الريفية بمحافظة، في مناطق خالية من أي نزاع قريب أو أهداف عسكرية واضحة. استمر القناصة الحوثيون في تهديد أولئك الذين يعيشون بالقرب من الجبهات الأمامية، والذين يتعرضون في حياتهم اليومية لخطر إطلاق النار عليهم. من أواخر مايو 2019 تصاعد القتال العنيف على أطراف المدينة من الغرب والشمال والشرق باستخدام أسلحة ثقيلة. بدأت المواجهات في ساعة متأخرة من الليل واستمرت حتى الصباح. كما وصفها أحد السكان المحليين: «في ثلاثة أيام تمت إعادتنا إلى بداية الحرب».	321	106	.81
	• اعتداء على المدنيين «جريمة مستمرة» جرائم حرب.	إن فريق الخبراء قلق إزاء ما زعم حول استخدام الحوثيين للأسلحة ذات تأثير واسع النطاق في حالة حرب المدن، إذ أن استخدامها في بيئة مدنية يعد عشوائياً. ومن الممكن أن تشكل انتهاكات للقانون الدولي الإنساني.	45	9	.8

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	• جرائم حرب.	أسفرت حوادث القصف والقناصة عن مقتل وإصابة المدنيين، ولا سيما الأطفال. حقق فريق الخبراء في عينة من الادعاءات الرمزية، عبر إجراء تقصي حقائق مفصل في العديد منها. في حالتين قام فريق الخبراء بالتحقيق فيهما سقطت صواريخ أطلقت من مواقع الحوثيين في المناطق الريفية، مما أدى إلى مقتل وإصابة 8 نساء من عائلة واحدة، وفي الحالة الأخرى قتل وجرح 7 إخوة وأخوات أثناء سيرهم في مقبرة في صباح عيد الفطر. في حالتين أخريين، تم إطلاق النار على فتاة تبلغ من العمر 12 عامًا وطفل يبلغ من العمر 13 عامًا على أيدي قناصة الحوثيين خلال أسبوع عيد الفطر. وترد أدناه نتائج هذه الحالات، وكذلك وفاة اثنين من النشطاء الذين يساعدون العائلات على الجبهات الأمامية.	328	108	82
	• انتهاك للقانون الدولي الإنساني. • قتل ناشطين حقوقيين وصحفيين (مدنيين).	وثق فريق الخبراء مقتل اثنين من النشطاء المحليين ففي 8 فبراير 2018 كان الناشطان يساعدان الأسر التي تعيش بالقرب من الجبهات، وهما ريهام بدر الذبحاني، ومؤمن سعيد حمود رسام. قُتل الاثنان في مديرية صالة نتيجة لإطلاق نار عشوائي من سلاح متوسط الى ثقيل الحجم من موقع الحوثيين، وربما عبر طلقة مقاومة للطائرات. كانت ريهام من الناشطين البارزين في تعزيز وأيضًا مراقبة ميدانية للجنة التحقيق الوطنية.	329	108	83
	جرائم حرب. • قتل مدنيين وإصابتهم (أكثرهم من الأطفال).	في 28 أبريل 2019، سقط صاروخ على منزل في منطقة جبل حبشي، مما أسفر عن مقتل 5 نساء من عائلة واحدة (إمرأتان وثلاث فتيات)، وإصابة 3 فتيات تتراوح أعمارهن بين 3 و 4 و 12 سنة.	330	109	.84

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • اعتداء على المدنيين، (قتل وجرح) «جرائم حرب». 	<p>سمع قريب للعائلة صاروخاً يمر فوق منزله في ذلك الصباح بعد صلاة الفجر واعتقد أنه سقط في حقل كما رأى الكثير من الغبار. عندما وصل إلى المنزل مكان الحادثة قال إنه رأى جثث الموتى، ويمكنه «سماع معاناة أقرائه». حاول إزالة الجثث وتمكن من إنقاذ إحدى الفتيات الصغيرات المصابات. يُعتقد أن مقاتلي الحوثي أطلقوا الصاروخ من موقعهم في منطقة الكدحة الواقعة على الجانب الغربي من مدينة تعز. في حادثة أخرى، يوم الثلاثاء 4 يونيو 2019، في صباح عيد الفطر، قتل صاروخ فتاة في السادسة من العمر وأصاب ستة أطفال آخرين (أربعة فتيان وفتاتان). كان الأطفال يمشون من قرية العصب إلى قرية القردين، الواقعة في حي المسراخ عبر مقبرة، عندما سقط الصاروخ وانفجر. «[كنا] في طريقنا للصلاة؛ لقد كنا بالقرب من المكان وتفاجأنا بصاروخين. شاهدنا الدخان والنار ورأينا الأطفال يفرون من الحادث ورأينا بعض الأشخاص يساعدون الطفل. ذهبنا إلى المكان للمساعدة ولإنقاذ الأطفال. «فهم أن مقاتلي الحوثي أطلقوا الصاروخ من مواقعهم في الحوبان، شرق مدينة تعز.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • قتل مدنيين في منازلهم عبر القنص. 	<p>في 2 يونيو 2019، أصابت رصاصة أطلقها قنص يعتقد أنه من مقاتلي الحوثي فتاة تبلغ من العمر 12 عاماً. اخترقت الرصاصة منزل جدها في مديرية المظفر، غرب مدينة تعز. توفيت فيما بعد متأثرة بجراحها في 7 يونيو 2019. كانت تتناول السحور، الوجبة الثانية خلال شهر رمضان، مع أجدادها وعمتها في الطابق الأرضي من منزل أجدادها، والذي يقع في شارع الثلاثين، بالقرب من المطار</p>	331	109	85

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		القديم، منطقة قريبة من الجبهة الأمامية. كانت هذه المنطقة عرضة لمواجهات شديدة خلال الليل. دخلت الرصاصة من خلال نافذة معدنية صغيرة في الجزء الأمامي من المنزل ثم خرجت من الباب إلى المكان / الصالون حيث كانت الأسرة تأكل وأصابت الفتاة في رقبتها. يبدو أن القنص أطلق رصاصة واحدة بدلاً من عدة طلقات من الأسلحة الخفيفة، حيث لم ترد أنباء عن أن الرصاص قد اخترق المنزل.			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • قتل مدنيين (استهداف مباشر للأطفال). 	في 5 يونيو 2019، في اليوم الثاني من عيد الفطر، أطلق قنص النار على طفل يبلغ من العمر 13 عاماً وقتله بينما كان يجلب الماء في الصباح الباكر في منطقة المفتش، عصفرة، في شمال مدينة تعز. هرع والده، الذي نهه أصدقاء ابنه، إلى البئر، على بعد 400 متر من منزله، ورفع ابنه النازف على دراجته النارية لنقله إلى المستشفى. وبحسب ما ورد كان القنص متموضعاً على بعد حوالي كيلومتر واحد، واستناداً إلى صور المنطقة التي فحصها فريق الخبراء، كان من الممكن أن يكون لديه رؤية واضحة للطفل الصغير. قال الأب إنهم يعيشون على خط المواجهة، «نحن نعيش بين الحياة والموت ولا يمكننا الذهاب إلى أي مكان». كان هذا الفتى أحد ثلاثة أطفال أطلق عليهم قناصة الحوثيين النار في المدينة خلال أسبوع عيد الفطر.	332	110	86
• انتهاك مبدأ التمييز.	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • قتل متعمد للمدنيين. • انتهاك لحقوق الطفل. 	في جميع الهجمات الموصوفة أعلاه، قدم فريق الخبراء أسباباً معقولة للاعتقاد بأن الحوثيين كانوا مسؤولين، بسبب موقع تموضعهم فيما يتعلق بمكان وقوع الأسلحة. القصف الذي وقع في المناطق الريفية	334	110	87

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • عشوائية الهجوم، وانتهاك للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>دون قتال حوله هو بمثابة هجمات عشوائية بسبب طبيعة السلاح المستخدم والمكان الذي يستهدفه. حتى لو كانت الأهداف العسكرية المحددة قد تكون هدفاً للهجوم، فإن حقيقة أن نوع السلاح المختار لا يضمن أنه يمكن التمييز بين تلك الأهداف والمدنيين المعروفين في المناطق بشكل صحيح، مما يجعل الهجوم عشوائياً، وانتهاكاً للقانون الإنساني الدولي. في حالة الطفل الذي يبلغ من العمر 13 عاماً والذي قُتل في 5 يونيو 2019، لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن الحوثيين استهدفوا مدنياً بشكل متعمد، حيث كان هناك على ما يبدو خط واضح للعيان فيما يتعلق بما كان مستهدفاً.</p>			
<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك مبدأ التناسب. المدنيين. 	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك للقانون الإنساني الدولي. • تعمد استهداف المدنيين. 	<p>وجد فريق الخبراء أسباباً معقولة للاعتقاد بأن الحوثيين مسؤولون عن شن هجمات عشوائية تؤدي إلى مقتل أو إصابة مدنيين، وفي قضية قنص واحدة لاستهداف المدنيين عمداً. هذه الأعمال قد تؤدي إلى مسؤولية جنائية فردية عن جرائم الحرب.</p>	335	110	88

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
<ul style="list-style-type: none"> • إعاقة لعودة النازحين. • أثبت الفريق استخدام الحوثي/صالح للأسلحة محظورة. • المساعدات الإنسانية. • انتهاك القانون الدولي الإنساني. • (الاستخدام العشوائي المفرط للألغام الأرضية المضادة للأفراد والمركبات). 	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • قتل للمدنيين. • عرقلة وصول المساعدات الإنسانية. • انتهاك القانون الدولي الإنساني. • (الاستخدام العشوائي المفرط للألغام الأرضية المضادة للأفراد والمركبات). 	<p>استمر تأثير الألغام الأرضية التي زرعها الحوثيون منذ عام 2015، أثناء تقدمهم نحو تعز، في إلحاق الأذى بالمدنيين حتى عام 2019. إن زرع الألغام في بداية النزاع لإبطاء تقدم القوات المسلحة اليمنية، أدى إلى تلوث مساحات شاسعة من المحافظة. وألحقت الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمضادة للمركبات التي زرعت في مداخل ومخارج المدن والبلدات والقرى، وكذلك في المنازل والحدائق والأراضي الزراعية في المناطق التي قاومت وجود الحوثيين أضراراً في حياة السكان وسبل عيشهم. تعز هي واحدة من أكثر المحافظات المتضررة بالألغام في اليمن حيث قتلت الألغام الأرضية وشوهت المدنيين، وأعاقت حياتهم، وعرقلت وصول المساعدات الإنسانية، ومنعت عودتهم بأمان إلى منازلهم.</p>	336	111	89
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • (الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية). • قتل وتشويه للمدنيين. • إعاقة عودة آمنة للنازحين. • استخدام أسلحة محظورة. 	<p>في 15 يونيو 2018، في الصباح الباكر أصيب رجل جراء انفجار لغم أرضي بالقرب من قرية المعقر في مديرية موزع. بينما كان في طريقه يري الأغنام، داس على لغم أرضي. أدى الانفجار إلى بتر قدمه اليسرى. كان الرجل يكسب رزقه من الرعي. على عكس كثيرين آخرين من قريته، فقد قرر البقاء عندما تقدم الحوثيون في المنطقة في المراحل الأولى من النزاع. استعادت القوات المسلحة اليمنية سيطرتها على المنطقة بحلول ديسمبر 2015، لكن الألغام التي زرعها الحوثيون ظلت.</p>	338	112	.90

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • (الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية). • الاستهداف المباشر للمدنيين. • إعاقة عودة النازحين. • استخدام أسلحة محظورة. 	<p>في حادثة أخرى، في 14 سبتمبر 2017، قُتلت امرأة وطفلها في مديرية الصلو عندما داست على لغم أرضي زرع على طريق على بعد 300 متر من منزلها. ووفقاً للشهود، تلقت المرأة تهديدات عبر الهاتف من أحد زعماء الحوثيين المحليين الذي قيل إنه أراد التحدث إليها حول «حركات غير طبيعية بالقرب من منزلها». ورد أن الشهود سمعوا صوت الانفجار ورأوا الدخان عندما انفجر الجهاز. علماً أن المرأة سبق وقد أصيبت من قبل قناص حوثي أثناء عملها في مزرعتها.</p>	339	112	91
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • (الاستخدام العشوائي والمفرط للألغام الأرضية). • قتل وتشويه للمدنيين. • إعاقة عودة النازحين. • استخدام أسلحة محظورة. 	<p>في 7 يوليو 2017، تم تشويه سيدتين عندما انفجر لغمان أرضيان في منطقة الشقب بمديرية صبر الموادم في محافظة تعز. كانت اللجان الشعبية التابعة للحوثيين والجماعات المسلحة المكونة من وحدات الجيش الموالية للرئيس السابق قد زرعت الألغام الأرضية على الطريق الغير معبدة في منطقة الشقب، وهو موقع استراتيجي للوصول إلى قرى مختلفة، لإبطاء تقدم جماعات المقاومة التابعة للقوات المسلحة اليمنية. وأصبحت الألغام الأرضية تهديداً واضحاً للمدنيين في هذه المنطقة حيث قتل ثلاثة وأصيب 11 آخرون.</p>	340	113	92
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • (الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية). • قتل وتشويه للمدنيين. • إعاقة عودة النازحين. • استخدام أسلحة محظورة. 	<p>في 13 فبراير 2019، أصيبت امرأتان بجروح نتيجة انفجار لغم أرضي في حي ذراع الغبار، شرقي قرية الشقب، في مديرية صبر الموادم، كانت امرأة تبلغ من العمر 43 عاماً تجمع الحطب للطهي قد داست على</p>	341	113	93

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> قتل وتشويه للمدنيين. إعاقة عودة النازحين. استخدام أسلحة محظورة 	<p>لغم أرضي. أدى الانفجار إلى إصابة المرأة وبتر ساقها اليمنى. ساعد الشهود في نقلها إلى مستشفى الصفوة في مدينة تعز. كما أصيبت سيدة في الخامسة والعشرين من عمرها في يدها وساقها جراء شظايا الانفجار نفسه. وفقاً لسكان محليين، لم تكن هاتان المرأتان أول ضحايا الألغام الأرضية في القرية. كان 14 قروياً قد وقعوا بالفعل ضحايا للألغام الأرضية التي زرعها الحوثيون في المناطق الشرقية من الشقب، وعلى الطرق والأجزاء السكنية، قُتل ثلاثة منهم وأصيب 11 آخرون، بينهم أربع نساء عانين من البتر وأصبحن معاقات بشكل دائم. تتميز قرية الشقب بموقع استراتيجي عالٍ في الجبال في محافظة تعز الجنوبية، وقد استخدم الحوثيون الألغام على نطاق واسع في المنطقة لعرقلة تقدم القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها، وعزلت قرية يبلغ عدد سكانها 10000 شخص وحوّلها إلى خط مواجهة. ولا توجد علامات أو خرائط للإشارة إلى مواقع الألغام.</p>			
<ul style="list-style-type: none"> كل القرائن والوقائع السابقة تؤكد وقوع الجرائم والانتهاكات قتل وتشويه للمدنيين. إعاقة عودة النازحين. استخدام أسلحة محظورة. 	<ul style="list-style-type: none"> جرائم حرب. (الاستخدام العشوائي والمفرط للألغام الأرضية). قتل وتشويه للمدنيين. إعاقة عودة النازحين. استخدام أسلحة محظورة. 	<p>في مايو 2019، أكدت سلطات الأمر الواقع لفريق الخبراء أن الحوثيين استخدموا ألغام ضد المركبات، لكنهم أنكروا استخدام ألغام ضد الأفراد، مشيرة إلى التزاماتهم بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية حظر الألغام ضد الأفراد التي صادقت عليها اليمن.</p>	343	113	.94
<ul style="list-style-type: none"> طريقة زرع الألغام في مواقع يسلكها المدنيون وغير محددة. للمدنيين. إعاقة عودة النازحين. استخدام أسلحة محظورة. 	<ul style="list-style-type: none"> جرائم ضد الإنسانية. قتل وتشويه المدنيين. قتل وتشويه للمدنيين. إعاقة عودة النازحين. استخدام أسلحة محظورة. 	<p>لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن الحوثيين استخدموا الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمركبات في تعز في انتهاك للقانون</p>	344	113	95

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
• وبشكل مفرط وعشوائي وواسع النطاق.	• جميعها انتهاكات للقانون الإنساني الدولي واتفاقية حظر الألغام.	الإنساني الدولي. نظرًا للطريقة التي تم بها وضع الألغام في مواقع غير محددة يترادها المدنيون، مع القليل من التحذير أو عدم تقديمه، فقد انتهك الحوثيون التزامهم بموجب القانون الإنساني الدولي بتقليل الآثار العشوائية للألغام الأرضية. يحظر استخدام الألغام المضادة للأفراد بموجب اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واليمن طرف فيها، وتم الاعتراف بتطبيقها من قبل سلطات الأمر الواقع.			
	<ul style="list-style-type: none"> • حصار يهدف لتجويع المدنيين وسائر ضروريات الحياة ك: <ul style="list-style-type: none"> - إمدادات الأدوية. - معدات المستشفيات. - خزانات الأكسجين. - أسطوانات الغاز. • جرائم حرب. 	<p>عندما قامت القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة التابعة لها بطرد مقاتلي الحوثي- صالح من مدينة تعز إلى المناطق المحيطة بها في يوليو 2015، انخرطت الأخيرة في محاولات لإضعاف المقاومة واستعادة السيطرة على المدينة المحاصرة. ومع ذلك، ظل مركز تعز تحت السيطرة العسكرية للمقاومة، والتي كانت آنذاك تحظى بدعم شعبي كبير. خلال المراحل الأولى من النزاع في تعز، اندلعت مواجهات مسلحة مع مقاتلي الحوثي- صالح في أجزاء مختلفة من المدينة، بهدف الوصول إلى مركزها الذي استعادته المقاومة التابعة للحكومة. وقد فشلت هذه المحاولات للسيطرة على مركز تعز. بحلول أغسطس - سبتمبر 2015، كان مقاتلو الحوثي - صالح قد تمركزوا على طول المداخل الرئيسية للمدينة، وفرضوا «حصارًا» أثر بشكل خاص على مديريات المظفر والقاهرة وصالة. وفقًا لمصادر مختلفة، فإن هذا الشكل الجديد من أشكال الحرب في تعز قد تراكم تدريجيًا. ولقد حاصر المدينة بسرعة وأثر بشكل أساسي على سكانها المدنيين: «كانت محاولتهم الأخيرة لإسقاط المدينة»، هذا ما قاله مصدر من تعز لفريق</p>	345	114	96

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
		الخبراء. القيود التي هدفت إلى الحد من دخول الأسلحة إلى مركز تعز فُرِضت أيضاً على إمدادات الأدوية، والمعدات اللازمة لتشغيل المستشفيات داخل المدينة، وخزانات الأكسجين التي اشتدت الحاجة إليها لغرف الطوارئ، واسطوانات الغاز.			
	<ul style="list-style-type: none"> • حصار يهدف لتجويع المدنيين وسائر ضروريات الحياة ك: إمدادات الأدوية. - معدات المستشفيات. - خزانات الأكسجين. - أسطوانات الغاز. • جرائم حرب. 	<p>استمرت القيود في التزايد وسرعان ما أثرت على الوصول إلى المواد الغذائية، مثل الخضروات والدقيق والسكر وحتى مياه الشرب. عند نقاط التفتيش التي أقامها مقاتلو الحوثي- صالح، لم يُسمح للتجار بإدخال المواد الغذائية، وكان يُسمح للمدنيين بحمل كميات كافية فقط لأسرهم، «ليس أكثر من كيلو واحد من الخضروات في وقت واحد» في بعض الأحيان. ووفقاً للمصادر فإن المدينة تعتمد على آبار في المناطق التي تسيطر عليها سلطات الأمر الواقع، وغياب الآبار داخل تعز جعل الموقف أكثر خطورة. اعتمد الناس على الحطب والكرتون والمنتجات البلاستيكية لاستبدال الغاز لأغراض الطهي، حيث لم يتمكنوا من إيصال أسطوانات الغاز إلى المدينة. وإن ما أطلق عليه «حصار تعز» يقع في قلب المعاناة المستمرة للمحافظة، واستمر في التأثير على سكانها المدنيين. وخلال استفسارات فريق الخبراء حول تعز، وصف النشطاء وسكان تعز الأثر الإنساني للحصار بأنه أكبر مأساة أصابت تعز.</p>	346	114	97

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب ارتقت لمصاف الجرائم ضد الإنسانية. • انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان. • انتهاكات مست الكرامة الإنسانية في الصميم. (المعاملة القاسية وإذلال المدنيين) 	<p>استمرت المرحلة الأولى من «حصار» تعز حتى مارس 2016. وخلال هذه الفترة، كانت نقاط التفتيش التي سيطر عليها الحوثيون - صالح تغلق بشكل اعتباطي. أشارت بعض المصادر إلى أوقات تم فيها فتح نقاط تفتيش معينة لبضع ساعات لمدة يوم أو يومين في الأسبوع. بالإضافة إلى المخاطر الناجمة عن القتال المستمر، تم إيقاف الناس لعدة ساعات، وتم تفتيشهم ووصف العديد منهم لفريق الخبراء الإذلال الذي عانى منه المدنيون أثناء عبورهم. وشملت مصادرة البضائع التي كانوا يحملونها، مما دفع الكثيرين إلى تجنب حمل أشياء ثمينة مثل أسطوانات الغاز، والقيود المفروضة على الكميات التي يمكنهم حملها، حتى فيما يتعلق بالخضروات والمواد الغذائية. وورد أن بعضهم خضعوا للضريبة. ويذكر الكثيرون أن معبر الدحي كان سيئ السمعة بسبب المعاملة القاسية التي حصلت هناك. كانت نقطة العبور الرئيسية للمدنيين من وإلى مدينة تعز، وأجبر الناس على المشي لمسافات طويلة للوصول إليها، وتتراوح من 400 متر إلى أكثر من كيلومتر واحد في وقت ما وفقاً للبعض. وهذا جعلها مهمة شاقة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين. «اعتادت والدتي أن تطلب من صبي من الحي أن يرافقها أثناء العبور حتى تتمكن من شراء طعامها، لأنها لا تستطيع العبور بخلاف هذه الطريقة». تحدث الناس إلى فريق الخبراء عن النساء اللواتي يتعرضن للمضايقة وعن أكياس الطعام التي تمزق أو يتم الدوس عليها. فحص فريق الخبراء لقطات تظهر رجالاً مسلحين يطاردون</p>	348	115	98

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
		<p>المدنيين عند نقطة التفتيش، وقاموا بضربهم عشوائياً وإطلاق النار في الهواء. وشملت أساليب الحصار المبلغ عنها استخدام القناصة لإطلاق النار على المدنيين عند نقاط التفتيش. وقال أحد المصادر لفريق الخبراء إنه تم تحويل ثلاثة متاجر قريبة من الممر إلى أماكن احتجاز إداري، حيث يتم احتجاز «المشتبه بهم» ونقلهم في كثير من الأحيان إلى سجن الصالح. وقال المصدر نفسه «كان أكبر مصدر للإهانة للمدينة». كما وثق فريق الخبراء حالات الاعتقالات التي حدثت بالقرب من نقاط التفتيش أو أثناء عبور المدنيين. استهدف مقاتلو الحوثي - صالح الشباب على وجه التحديد، في الحالات التي وثقتها فريق الخبراء، أنهم مدنيون بأنهم «دواعش» أو يدعمون المقاومة، واحتجزوا وتعرضوا للتعذيب بصورة تعسفية أثناء محاولتهم العبور أو في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب ارتقت لمصاف الجرائم ضد الإنسانية. • انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان. • انتهاكات مست الكرامة الإنسانية في الصميم. 	<p>لتجنب الحواجز التي كان يغلقها مقاتلو الحوثي- صالح، بدأ المدنيون بالاعتماد على طريق جبلي للتحويل على المعبر، والمعروف باسم طريق طالوق، وهو طريق شديد الانحدار لا يمكن عبوره إلا سيراً على الأقدام أو بالحمير أو بمركبات الدفع الرباعي. أصبح الممر معبر للمواد الطبية والإمدادات المختلفة في المدينة. كان معروفاً أيضاً باسم «طريق الموت» بسبب الصعوبات والمخاطر الطبيعية. وبحسب ما ورد كان يتم إغلاق الطريق لعدة أيام متتالية بسبب هطول الأمطار والانهيارات الأرضية، وقد حمل الناس على ظهورهم الطعام، وأسطوانات الأكسجين،</p>	349	116	99

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • اعتداء على المدنيين، (قتل وجرح) «جرائم حرب». 	<p>وأحياناً مرضاهم وكبار السن. ساهمت الأخطار الكامنة في هذا الطريق في ازدياد ارتفاع الأسعار، لأنها جاءت «بتكلفة بشرية». واستمرت معاناة مدينة تعز، بما في ذلك تراكم النفايات داخل المدينة، حيث تعذر الوصول إلى مواقع مكبات النفايات، والتي تقع بشكل أساسي خارج المدينة، مما ساهم في زيادة المخاطر الصحية داخل المدينة.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • استمرار الحصار، «جريمة مستمرة». • جريمة ضد الإنسانية، وفقاً لنظام روما وميثاق الأمم المتحدة. 	<p>لم تخفف سيطرة القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها على معبر الدحي في مارس 2016 الوضع، بسبب استمرار القتال، مما حال دون الوصول إلى هذا الطريق. مع الجهود المبذولة لكسر «الحصار»، استمر هذا الوضع حتى سعت القوات التابعة للحكومة لكسر الحصار على المدينة من خلال مهاجمة طرق الإمداد الرئيسية للحوثيين المؤدية إلى محافظتي الحديدة وإب. لقد تم كسر «الحصار» بافتتاح طريق يؤدي اليوم إلى عدن، وإن كان طريقاً طويلاً متعرجاً. في المرحلة الثانية من الحصار تم وصف الفتحة من قبل المصادر بأنها «مساحة تنفس» على الرغم من أن الطريق لا يزال لا يسمح بمرور الشاحنات الكبيرة المحملة، وظلت المسافات أطول بكثير مما كانت عليه قبل النزاع، إلى جانب انخفاض قيمة الريال اليمني وعدم دفع الرواتب، مما واصل الضغط على سكان تعز. ظلت القيود المفروضة على حرية تنقل المدنيين، وكذلك على القوافل الإنسانية والتجارية، واستمرت أسعار السلع الأساسية في الارتفاع، حيث استمر الحصار</p>	350	116	100

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		في تقييد الوصول إلى الغذاء والمواد الأساسية الأخرى، على حساب المدنيين الذين يعيشون داخل تعز.			
	<ul style="list-style-type: none"> • استمرار الحصار، «جريمة مستمرة» • جريمة ضد الإنسانية. • وفقاً لنظام روما وميثاق الأمم المتحدة. • إعاقة وصول المساعدات الإنسانية. • العمدية في الإضرار الشديد والأذى الخطير للمدنيين. • جرائم ضد الإنسانية. 	<p>بقيت القيود الإنسانية ونددت العديد من المنظمات علناً بهذا الوضع بما في ذلك منظمة أطباء بلا حدود التي ذكرت أن المستشفيات في تعز «بحاجة ماسة إلى الإمدادات»، قائلة «إن تسهيل نقل الإمدادات الإنسانية من صنعاء إلى وسط مدينة تعز محدود للغاية من قبل السلطات الحوثية، مما تسبب في تأخير كبير للعمليات الإنسانية. في مناسبات عديدة تم رفض أو تأخير وصول المساعدات الإنسانية والطبية إلى كل من وسط المدينة والمناطق المحيطة بها. تفتقر المستشفيات إلى الأدوية الأساسية والإمدادات الأساسية مثل الأكسجين والوقود للمولدات. يتوفر الوقود والأكسجين عادة في السوق المحلية، لكن نادراً ما تستطيع المستشفيات شراءه.</p>	351	117	101
	<ul style="list-style-type: none"> • تعمد استمرار الحصار «جريمة مستمرة». • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. • جريمة ضد الإنسانية، وفقاً لنظام روما وميثاق الأمم المتحدة. • إعاقة وصول المساعدات الإنسانية. 	<p>لا يحظر القانون الإنساني الدولي الحصار والحرب الشبيهة بالحصار في حد ذاته، طالما أن الغرض هو تحقيق هدف عسكري ولا تُفرض بغرض تجويع السكان المدنيين. ومع ذلك، قد تنطوي التكتيكات الشبيهة بالحصار على انتهاكات أخرى للقانون الإنساني الدولي كما يتضح في حالة تعز. وتشمل هذه فرض عوائق غير قانونية تحول دون وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني وأدوات الإغاثة، فضلاً عن الهجمات ضد الأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان، مثل المواد الغذائية والأدوية، أو نقلها. أثر</p>	357	119	102

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • العمدية في الإضرار الشديد والأذى الخطير للمدنيين. • جرائم ضد الإنسانية. 	<p>«الحصار» من قبل الحوثيين على حصول السكان المدنيين على الغذاء والمياه والمواد الطبية الأساسية لتشغيل المستشفيات وتقديم المساعدة الطبية الحيوية. لقد فشل كلا الطرفين، إما عن طريق تقييد دخول المساعدات الإنسانية أو عن طريق تحويل المساعدات داخل المدينة للوفاء بالتزاماتهم بتوفير الإمدادات الأساسية ورعاية المرضى والجرحى. إن التكتيكات الشبيهة بالحصار التي يستخدمها الحوثيون في تعز تتعدى على العديد من حقوق الإنسان، مثل الحق في مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الحق في الغذاء والماء، والحق في الصحة، والتعليم، وفي حرية التنقل.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • حصار تعز عقاب جماعي • جريمة ضد الإنسانية. • غرض التجويع. 	<p>وفي هذا السياق الذي توجد فيه احتياجات إنسانية ماسة هناك شواغل مشروعة بشأن ما إذا كانت هذه الأعمال تساهم في المجاعة. أخيراً تشير الأدلة التي جمعها فريق الخبراء إلى أن مقاتلي الحوثي-صالح قد استخدموا الحصار كشكل من أشكال العقاب الجماعي على السكان المدنيين المقيمين داخل تعز لدعمهم المتصور للمقاومة الشعبية والمجموعات المنتسبة للحكومة. يحظر القانون الإنساني الدولي التجويع كوسيلة من وسائل الحرب والعقوبات الجماعية. بالإضافة إلى أن التجويع كأسلوب للحرب هو جريمة حرب في النزاعات غير الدولية التي قد تؤدي إلى مسؤولية جنائية فردية.</p>	358	119	103

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
<ul style="list-style-type: none"> • الإفراج لا يتم إلا: - لمن أشرف على الموت بسبب التعذيب. - لمن تدفع أسرته المبالغ المالية المطلوبة. 	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك للقانون الدولي الإنساني. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. • جرائم حرب. • جرائم ضد الإنسانية. 	<p>حقق فريق الخبراء في عينة من الحالات الرمزية لأشخاص زعموا أنهم احتجزتهم سلطات الأمر الواقع وتحدثوا إلى أسر أبلغت عن احتجاز أقاربها واختفائهم. تلقى فريق الخبراء أسماء أكثر من 700 شخص، معظمهم من المدنيين، الذين زُعم أنهم احتجزوا في تعز أثناء النزاع من جانب سلطات الأمر الواقع. ووجد الفريق أن تلك الحالات التي حقق فيها أظهرت أنماطًا مماثلة للادعاءات الأوسع نطاقًا التي وردت للفريق، والتي تبين أنها تدل على حجم الانتهاكات المتعلقة بالاعتقال من جانب سلطات الأمر الواقع في جميع أنحاء المحافظة. حدثت حالات اختفاء قسري في ست من أصل تسع حالات تم التحقيق فيها في تعز، ظل بعضها في عداد المفقودين وقت كتابة هذا التقرير. وصف العديد من المعتقلين عدم وجود اتصال مع عائلاتهم لفترات تتراوح بين شهرين وتسعة أشهر، ووصف كل من المعتقلين وعائلاتهم حالات لم يكونوا على علم بمكان وجودهم فيها. تم اعتقال الأفراد أثناء دخولهم إلى تعز أو الخروج منها عبر نقاط التفتيش أو المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، وتم إبعادهم أيضًا عن منازلهم أو احتجازهم عندما أصبحت العمليات العسكرية للحوثيين في المناطق المجاورة لهم وكان معظم المحتجزين الذين أفرجت عنهم سلطات الأمر الواقع من المدنيين الذين قيل إنه تم الإفراج عنهم في عملية التبادل لمقاتلي الحوثيين الذين احتجزتهم الحكومة. في بعض الحالات، تم إطلاق سراح المحتجزين بسبب تدهور صحتهم أو مقابل دفع مبالغ مالية. بالنسبة لأولئك</p>	366	123	104

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • اعتداء على المدنيين، (قتل وجرح) «جرائم حرب». 	<p>الذين أُفرج عنهم من الاعتقال، بعد قضاء شهور أو سنوات في التعرض للتعذيب وسوء المعاملة فضلاً عن الظروف المهينة، استمرت المعاناة في صحتهم الجسدية والعقلية: «أعاني من الكوابيس والأحلام السيئة، وأشك في الناس وأخاف من هاتفي عندما يرن.»</p>			
<ul style="list-style-type: none"> • مركز احتجاز سري. 	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك للقانون الدولي الإنساني. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>نُقل معظم المعتقلين إلى سجن مدينة الصالح حيث تم التحقيق معهم، ثم نُقلوا إلى كلية المجتمع في محافظة ذمار. سجن مدينة الصالح، الموصوف بأنه «مركز كبير للمعتقلين»، هو «واحد من أكبر السجون في اليمن حيث تقع انتهاكات كبيرة»، وفقاً لما ذكره أحد المحامين، ويقع في مدينة الحويان شرق مدينة تعز، ويتكون من عدة مباني تضم حوالي 400 شخص معتقل في أقسام مختلفة بما في ذلك قسيمي «الأمن القومي» و «الأمن السياسي»، حيث يحتجز العاملون في مجال حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين والمحامين والمعارضون، إضافة إلى المقاتلين المعتقلين خلال الأعمال العدائية. وهما أهم قسامين، ونادراً ما يُمنح أي شخص محتجز فيها أي إجراءات قانونية، وتقع كلية ذمار على بعد عدة كيلومترات شمال مدينة ذمار، ومع ذلك فهي معروفة كمركز احتجاز سري. ولا تعترف سلطات الأمر الواقع بوجودها، إذ يستخدم المكان للتحقيق مع المحتجزين الذين يتم إحضارهم من مرافق احتجاز أخرى مثل السجن المركزي في مدينة ذمار، كما احتجز المعتقلون هناك قبل إطلاق سراحهم من خلال تبادل في مقابل</p>	367	123	105

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
		المقاتلين الحوثيين الذين تحتجزهم الحكومة. معظم المحتجزين في كلية ذمار هم من محافظة تعز ونُقلوا من سجن مدينة الصالح.			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم ضد الإنسانية. (التعذيب الشديد). • جرائم حرب. • التعمد في معاناة شديدة والحاق أضرار خطيرة بدنياً ونفسياً. • اعتداء على الأشخاص ومعاملة مهينة للكرامة الإنسانية. 	<p>وادعى معتقلون سابقون أنهم تعرضوا لأعمال تعذيب وسوء معاملة. وذكروا أنهم تعرضوا مراراً للضرب، بما في ذلك استخدام الأسلاك الكهربائية والصدمات الكهربائية خلال مرحلة التحقيق في اعتقالهم وأتهموا بأنهم أعضاء في المقاومة و«داعش». تلقى فريق الخبراء عدة تقارير تتعلق بحالات الوفيات في الاعتقال، والتي رافقتها أيضاً مزاعم التعذيب وسوء المعاملة أثناء احتجازهم. في إحدى الحالات، توفي صحفي بعد أقل من يومين من إطلاق سراحه في حالة حرجة بعد تعرضه للتعذيب أثناء احتجازه لمدة عام في سجن مدينة صالح. حقق فريق الخبراء في حالتين أخريين توفي فيهما المحتجزون بعد وقت قصير من إطلاق سراحهم نتيجة لمضاعفات طبية، ذكر أنها تتعلق بالتعذيب أثناء الاحتجاز. وفي حالة أخرى، توفي رجل يبلغ من العمر 40 عاماً في المستشفى بعد أسبوع من نقله إلى هناك بعد عامين في مرفق اعتقال الحوثيين. من الصعب تحديد الظروف الدقيقة التي تسببت في وفاتهم لأن التقارير الطبية لا تثبت السبب ونادراً ما تتوفر تقارير الطب الشرعي، ومع ذلك، كان من الواضح أنه في بعض الحالات، ساهم التعذيب على الأقل في وفاة المعتقلين.</p>	368	124	106

المناطق الخاضعة لسلطات الأمر الواقع

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
<ul style="list-style-type: none"> زيادة هائلة في عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفي. لحقوق الإنسان. اضطهاد لأسباب سياسية ودينية. مصادرة الوظيفة العامة واحتكارها. تقويض الحريات الأساسية. 	<ul style="list-style-type: none"> انتهاك للقانون الدولي الإنساني. انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. اضطهاد لأسباب سياسية ودينية. مصادرة الوظيفة العامة واحتكارها. تقويض الحريات الأساسية. 	<p>تجسّدت سيطرة مقاتلي الحوثي - صالح على صنعاء من خلال وضع اليد على التشكيلات العسكرية والأمنية في صنعاء والسيطرة على مؤسسات الدولة السابقة. وبدأت عندها القيادة السياسية في ممارسة السيطرة الفعلية على الوظائف الإدارية والأمنية في العاصمة. وأدى هذا إلى زيادة هائلة في عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفي، وقد ارتفعت نسبتها مع بدء غارات التحالف الجوية في 26 مارس 2015 على صنعاء. منذ ذلك الوقت، ساد مناخ من الخوف المتزايد في العاصمة وغيرها من المناطق في الشمال. واستهدفت سلطات الأمر الواقع أفراداً شكّت في أنهم من «المعارضين»، سواء كانوا أعضاء في أحزاب سياسية أو ناشطين في الشؤون الاجتماعية أو في مجال حقوق الإنسان، أو صحافيين أو حتى أعضاء في جماعات دينية معيّنة وغيرها. وقد تأثرت المساحة المدنية التي شهدت انفتاحاً في أعقاب ثورة اليمن الشعبية عام 2011 بشكل سلبي، حيث تمّ تقويض احترام الحريات الأساسية إلى حد كبير، بما في ذلك الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمّع وتكوين الجمعيات.</p>	371	126	107
	<ul style="list-style-type: none"> قيام المسؤولية الجنائية في حق المليشيا. 	<p>ركّز فريق الخبراء تحقيقاته على انتهاكات هذه الحقوق خلال الفترة 2018 - 2019، على الرغم من التحقيقات في بعض الادعاءات الخطيرة بانتهاكات حقوق الإنسان قبل هذه التواريخ. وتمّ التركيز في هذه الفترة بشكل أساسي على التغيرات التي حدثت في صنعاء عقب وفاة الرئيس السابق علي عبدالله صالح في ديسمبر 2017، والانقسام</p>	372	126	108

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		الذي حصل بعد ذلك داخل المؤتمر الشعبي العام وتزايد الهيمنة السياسية للحوثيين على المناطق الشمالية الخاضعة لسيطرتهم.			
• • إثبات وجود عدد لا يحصى من السجون والمعتقلات السرية	<ul style="list-style-type: none"> • إخفاء قسري ممنهج وواسع الانتشار. • اعتقال تعسفي. • سجون سرية. • تشكل الانتهاكات جرائم ضد الإنسانية. 	<p>إن ممارسة الاختفاء القسري واسعة الانتشار. وقد وثق الفريق 45 حالة من الاختفاء القسري بحق رجال وفتاة واحدة، وفي بعض الحالات أكثر من مرة، أثناء احتجازهم. كان الاختفاء القسري منهجياً تقريباً في الحالات الموثقة لاحتجاز المعارضة السياسية. في عامي 2015 و2016، استخدمت سلطات الأمر الواقع عددًا لا يحصى من أماكن الاحتجاز السرية في صنعاء، مما جعل من المستحيل على أقارب المحتجزين تحديد مكان وجودهم. وشملت أماكن الاحتجاز غير الرسمية المنازل الخاصة والشقق والمساجد والطوابق السفلية تحت الأرض، والمقر الرئاسي. وفي الآونة الأخيرة، وثق فريق الخبراء حالات احتجاز مختلفة في أماكن سرية، وأكد استمرار استخدام سلطات الأمر الواقع للاحتجاز السري في صنعاء بحق الصحفيين حتى عام 2018.</p>	378	129	109

	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. • الاعتداء على الحريات العامة والخاصة. 	<p>منذ نهاية العام 2014، ذكر أن سلطات الأمر الواقع داهمت ونهبت وأغلقت أكثر من 50 منظمة لحقوق الإنسان ومنظمات من المجتمع المدني. خوفاً من التداعيات، أجبر العديد من النشطاء أو المعارضين أو النقاد على مغادرة صنعاء. لجأ بعضهم إلى الخارج بينما فر آخرون إلى أجزاء أخرى من البلاد تحت سيطرة الحكومة اليمنية. اعتمد الباقون</p>	383	131	110
وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		<p>في صنعاء، وكذلك بعض الذين فروا وأبقوا على صلاتهم العائلية في صنعاء، الرقابة الذاتية بدافع الخوف وكوسيلة لحماية حياتهم وحياة أحبائهم. وبحلول عام 2019، أصبحت صنعاء أشبه بدولة متجانسة يسيطر عليها الخوف أو التلقين، وعدم التسامح مع المعارضة بأي شكل من الأشكال.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. • الاعتداء على الحقوق الأساسية. • اعتداء على الحريات العامة والخاصة. • تقويض التعددية السياسية. • تجريم العمل السياسي المعارض للانقلاب. • تركيز الاستهداف: - للحريات الإعلامية (إعلاميين لهم علاقة بالأحزاب المعارضة للحوثيين/صالح). 	<p>ابتداءً من سبتمبر 2014، أُفيد عن سيطرة اللجان الشعبية الحوثية على وسائل الإعلام التي تملكها الدولة وعن مدهمتها القنوات التلفزيونية ومكاتب الصحف ومحطات الإذاعة. وقامت بحظر 21 موقعًا إخباريًا، وفرضت الرقابة على سبع قنوات تلفزيونية، وحظرت نشر 18 صحيفة. وتم تعليق حوالي 30 صحيفة عن العمل أو إجبارها على الإغلاق. وفُضلت بعض وسائل الإعلام وتم استهداف صحفيين وإعلاميين لهم علاقة بحزب الإصلاح على نطاق واسع، بما في ذلك من خلال الغارات ونهب منازلهم والاعتقالات التعسفية. وبحلول يونيو 2019، كانت وسائل الإعلام التي تبث من صنعاء إما موانية لأيديولوجية سلطات الأمر الواقع أو أجبرت على العمل تحت مراقبة صارمة من السلطات. وأفيد أيضاً عن حظر بعض المواقع الإلكترونية في العام 2018 من خلال سيطرة الحوثيين على وزارة الاتصالات وعلى مزود خدمة الإنترنت يمن نت yemen net</p>	384	131	111

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب ارتقت لسعة انتشارها ومنهجيتها والترتيب المبكر والمسبق لها للوصول إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية. • انتهاك العديد من الحقوق الأساسية. 	<p>حقّق فريق الخبراء في 30 حالة من الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام المحتجزين نتيجة لممارسة حقهم في حرية الرأي والتعبير. وفي حين غطت التحقيقات حالات احتجاز الصحفيين التي تعود إلى الأيام الأولى للنزاع، فقد ركز فريق الخبراء بشكل خاص على حالات الاحتجاز المستمر أو تلك التي حدثت في العام 2018 وما بعده والتي أظهرت استمرار أنماط تقييد حرية الرأي والتعبير في صنعاء. كان البعض يعمل لصالح وسائل الإعلام المتحالفة مع المعارضة السياسية، بينما عمل البعض الآخر لصالح وسائل الإعلام التي تنتقد سلطات الأمر الواقع. تمّ اعتقال الكثيرين في المراحل الأولى من النزاع. وفقاً لأحد الصحفيين، حتى قبل سيطرتهم على صنعاء، كان الحوثيون قد حدّدوا الصحفيين الذين عبّروا عن مواقف ضدهم: «كانوا منظمين جيّداً وبشكل مُسبق»، حسبما قال الصحفي لفريق الخبراء. «كانوا يعرفون مسبقاً من سيستهدفون أو يعاقبون بمجرد وصولهم إلى صنعاء». ومن بين هذه الحالات، أُصيب صحفي بجروح خطيرة أثناء احتجازه، وعلى ما يبدو نتيجةً للتعذيب والمعاملة السيئة التي تعرّض لها. ولم يُطلق سراحه إلا عندما تدهورت حالته الصحية بشكل خطير.</p>	385	132	112

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • انتهاك للحقوق الأساسية. • استهداف للتعددية السياسية باستهداف العاملين أو القريبين من أحزاب المعارضة. 	<p>حقق فريق الخبراء في احتجاز 10 صحفيين (جميعهم من الرجال) أتهموا بنشر معلومات وهمية على المواقع الإلكترونية ومنصات وسائل الإعلام الاجتماعية دعماً للمملكة العربية السعودية والتحالف. وفي 9 يونيو 2015، تم اعتقال تسعة صحفيين في الوقت نفسه في فندق في صنعاء، بينما تم اعتقال صحفي آخر في 28 أغسطس 2015 في منزله في صنعاء. وأفيد بأن معظمهم يعملون في وسائل إعلام على الإنترنت معارضة للحوثيين، ومعظمهم على صلة بحزب الإصلاح. تم احتجازهم في أربعة أماكن احتجاز مختلفة قبل نقلهم إلى مركز الاحتجاز التابع للأمن السياسي في صنعاء حيث هم محتجزون حالياً. وفي خلال عمليات نقلهم المختلفة، اختفى الصحفيون قسراً لفترات زمنية مختلفة.</p>	386	132	113

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك للقانون الدولي الإنساني. • انتهاك للقانون الدولي للحقوق الإنسان. • الاعتقال التعسفي. • الإخفاء القسري. • الاعتداء على الممتلكات. • الحرمان من الحق في محاكمة عادلة. • سوء المعاملة الجسدية والاعتداء على الكرامة. • جرائم حرب. • جرائم ضد الإنسانية. 	<p>خلال الفترة الممتدة من يونيو إلى ديسمبر 2018، حقق فريق الخبراء في سبع حالات (كلهم رجال) من الاعتقال والاحتجاز التعسفي بحق صحفيين وعاملين في وسائل الإعلام في صنعاء. وفي ثلاث حالات على الأقل، تعرّض الصحفيون للاعتقال العنيف، ودوهمت منازلهم، وأُخذت ممتلكاتهم الشخصية. لم يتم عرض قضية أيّ من الصحفيين السبعة الذين احتجزتهم سلطات الأمر الواقع أمام المدعي العام ولم تنظّم أي جلسة استماع أمام هيئة قضائية. ستة منهم اختفوا قسراً لفترات تتراوح بين ثلاثة أسابيع وخمسة أشهر. وقد احتُجزوا في أماكن مختلفة، بينها إدارة التحقيقات الجنائية وأماكن الاحتجاز السرية. واحد منهم على الأقل تعرّض لسوء المعاملة الجسدية. وأُطلق سراح أربعة منهم، ولا يزال ثلاثة قيد الاحتجاز في صنعاء. بالإضافة إلى ذلك، تلقى الفريق معلومات موثوقة بها تتعلق بصحافي زعم أنّ مقاتلي الحوثي -صالح قبضوا عليه في صنعاء في أبريل 2015. مرّ أكثر من أربع سنوات ولا يزال مكانه ومصيره مجهولين.</p>	393	134	114
	<ul style="list-style-type: none"> • إخفاء قسري. • اعتقال تعسفي. • الاعتداء على الإعلاميين • والحريات الإعلامية. 	<p>كان الصحفيون المحتجزون إما يعملون في وسائل الإعلام الموالية للمعارضة أو ينتقدون الحوثيين. كما أنّ العدد الكبير من الصحفيين الذين تم احتجازهم بشكل تعسفي في ظروف غير إنسانية، حيث تعرّض بعضهم لمعاملة سيئة، قد زرع الخوف في نفوس الصحفيين</p>	394	135	115

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك الحماية الدولية للصحفيين في أوقات الحرب. • جرائم منفردة ومجمعة تشكل جرائم حرب. 	<p>والمدنيين العاديين الذين يريدون ممارسة حقهم في حرية الرأي والتعبير. وتؤكد فريق الخبراء من أن 14 صحفياً (جميعهم رجال) ما زالوا رهن الاحتجاز حتى الآن في صنعاء. وقد احتجزوا جميعاً لمجرد ممارستهم المشروعة لمهنتهم أو حقهم في حرية التعبير. وقد استخدمت سلطات الأمر الواقع سيطرتها على العاصمة لتقويض وتقييد حرية الرأي والتعبير واستهداف الصحافيين والعاملين في مجال الإعلام، وكذلك أولئك الذين يعبرون عن معارضتهم أو عن وجهات نظرهم السياسية بأي شكل من الأشكال.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • الانتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. • اضطهاد لأسباب سياسية أو دينية. • الاعتداء على منظمات المجتمع المدني. • الاعتداء على حريات الرأي والتعبير. • جرائم حرب. 	<p>إن استهداف أشخاص «اعتُبروا معارضين» في صنعاء أثر على المعارضة السياسية وعلى المدافعين عن حقوق الإنسان من رجال ونساء، وعلى منظمات المجتمع المدني التي تعمل على قضايا لا تُعتبر متوافقة مع أيديولوجية الحوثيين. ومنذ العام 2015، أفيد بأن سلطات الأمر الواقع قد داهمت أو أغلقت مقرّما لا يقل عن 52 منظمة لحقوق الإنسان ومنظمات من المجتمع المدني. وكان استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان قد بدأ بالفعل في عام 2014. وتلقى فريق الخبراء العديد من التقارير عن قيام سلطات الأمر الواقع بحظر المدافعين عن حقوق الإنسان من السفر إلى خارج البلاد أو باستجوابهم عند عودتهم من أنشطة انعقدت في الخارج. كما حقق الفريق في الانتهاكات المرتكبة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان - بما في ذلك المدافعات عن حقوق الإنسان - في 2018 و 2019. وطلب الضحايا الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بقضاياهم خوفاً من الانتقام لاسيما أنهم</p>	395	135	116

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		ما زالوا يعيشون في مناطق خاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع. وهذا الطلب يعكس مناخ الخوف الذي يعيش فيه النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان في صنعاء اليوم.			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • اعتداء على الفئات الضعيفة «المرأة». • الاعتداء على النساء المحتجات وقمع الاحتجاجات النسوية السلمية. • انتهاك للحقوق الأساسية. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>إنّ إحدى المنظمات النسائية الوطنية التي تناصر عملية الإفراج عن المحتجزين بشكل تعسفي أو عن المختفين القسريين قد تعرّضت لحالات مضايقة واعتقال تعسفي. فقد تمّ القبض على أحد مؤسسيها بشكل تعسفي عدة مرات في السنوات الأولى بعد أن بدأت المنظمة عملها. وفي العام 2018، تعرّضت ناشطات كنّ ينظمن اجتماعات حاشدة للمنظمة، للتهويل والتخويف على أيدي رجال مجهولين يرتدون ملابس مدنية قاموا بمضايقتهم أثناء ممارستهم لأنشطتهم أو لحقوهم قبل انضمامهم إلى نشاط ما. كما قاموا بإلغاء احتجاجاتهم العامة في أكثر من مناسبة بعد أن حُذرن من عمليات مدهامة وشيكة من جانب الأمن الحوثي وخشين أن يتم القبض عليهن.</p>	397	136	117
	<ul style="list-style-type: none"> • الاعتداء على حريات الرأي والتعبير والتجمع السلمي. • الاعتداء والقمع العنيف لنساء المؤتمر الشعبي وتفريقهن بالقوة. • جرائم حرب. 	<p>منذ أواخر العام 2016، أفادت تقارير عن تفريق تجمّعات سلمية بالقوة، ولا سيما التجمّعات النسائية، ومنها الاحتجاجات التي قادتها نساء المؤتمر الشعبي العام في ديسمبر 2017 ومارس 2018 وقمعتها بعنف قوات الأمن النسائية التابعة للحوثيين، أو من يشار إليهن باسم «الزينييات». و«الزينييات» قوة أمنية من الحوثيين تم تشكيلها للتعامل حصرياً مع النساء والفتيات، لأن العملاء الذكور لا يمكنهم مواجهة أو اعتقال النساء علناً بسبب المجتمع اليمني المحافظ. وتم تشكيلها</p>	398	136	118

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • اعتداء على المدنيين، (قتل وجرح) «جرائم حرب». 	<p>عندما بدأت النساء والفتيات في لعب دور قيادي في المظاهرات في صنعاء، إذ شعرن أن مكانهن في المجتمع اليمني سيوفر لهن حماية أفضل ضد انتهاكات حقوق الإنسان من الذكور.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • الاعتداء على حريات الرأي والتعبير والتجمع السلمي. • الاعتداء والقمع العنيف لنساء المؤتمر الشعبي وتفريقهن بالقوة. • جرائم حرب. 	<p>في 6 أكتوبر 2018، نظمت شبابات ناشطات تجمّعاً سلمياً عبر وسائل التواصل الاجتماعي، للمطالبة بوضع حدّ للتدهور المستمر للحالة الاجتماعية والاقتصادية في بلد مّقتته الحرب. دعا المنظمون إلى مشاركة الإناث، بسبب الشعور بالخوف من تعرّض الرجال لخطر الاعتداء الجسدي أو الاعتقالات، كما حصل في مظاهرات سابقة. في ذلك الصباح، حصل انتشار كبير للأفراد المسلحين من الرجال والنساء الحوثيين وحوالي 40 حافلة كانت متوقفة حول ميدان التحرير، حيث كان من المفترض أن تجري المظاهرة. عرقلت «الزينبيات» وصول المتظاهرين إلى الميدان واعتقلت بشكل عشوائي متظاهرين من ذكور وإناث وكذلك المازة. تم احتجاز أحد الصحفيين الذكور بشكل عشوائي مع عشرات الأشخاص الآخرين، وتم نقله إلى مركز شرطة محلي.</p>	399	136	119
	<ul style="list-style-type: none"> • الاعتداء على حريات الرأي والتعبير والتجمع السلمي. • الاعتداء والقمع العنيف لنساء المؤتمر الشعبي وتفريقهن بالقوة. • اعتداء على المدنيين. • اعتداء على المرافق التعليمية. 	<p>وفي الوقت نفسه، خارج جامعة صنعاء، تمّ نشر رجال حوثيين مسلحين وحوالي مائة من «الزينبيات» يحملون بنادق صاعقة من نوع تاسر والعصي والسكاكين. وذكر أحد الشهود أنهم أيضاً يحملون المسدسات والبنادق. قاموا بتفتيش الطلاب بطريقة عشوائية، بما في ذلك الفتيات والنساء اللواتي يعترّمن الانضمام إلى التجمّع فضلاً عن المازة من الإناث، حوالي مائة فتاة وامرأة في المجموع. بدأت «الزينبيات» بمهاجمة النساء والفتيات بشكل عشوائي، مع استخدام العصي</p>	400	137	120

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. 	<p>والصواعق الكهربائية نوع تاسر، مع التركيز بشكل خاص على الرقبة والظهر. يقال إن إحدى أفراد «الزينية» كانت تقول: «هيا أنتم المرتزقة»، «أنتم الإماراتيين»، «هيا يا حلفاء العدو».</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. • انتهاك المعايير القانونية المحلية والدولية للمحاكمة العادلة. • التجاوز الكبير في مدة الحبس الاحتياطي. • انتهاك استقلال القضاء. • تعرض المتهمين للتعذيب والمعاملة القاسية والاعتداء على الكرامة الإنسانية. • إهدار حقوق الدفاع. 	<p>قضية المعتقلين الذكور البالغ عددهم 36 معتقل، حكم على 30 منهم بالإعدام</p> <p>نظر فريق الخبراء في عملية احتجاز ومحاكمة 36 رجلاً كانت تتراوح أعمارهم بين 21 و48 عامًا عند فترة إلقاء القبض عليهم، بمن فيهم أستاذ جامعي، ومعلمون، وطلاب، ومدير مدرسة، وعمال، ومهندسون، وموظفون حكوميون سابقون اعتقلتهم قوات الأمن التابعة لسلطات الأمر الواقع في أماكن مختلفة من شمال اليمن تعسفاً في فترات مختلفة، قرب نهاية العام 2015 والعام 2016، بدون إبلاغهم بالتهمة الموجهة إليهم وقت القبض عليهم. وأفيد بأن معظمهم كانوا أعضاء أو مؤيدين لحزب الإصلاح، مما يشير إلى أن اعتقالهم قد يكون مرتبطاً بانتماثلهم السياسي. وقد تم إخفاء 36 محتجزاً قسرياً في مراحل مختلفة من احتجازهم، واحتجزوا في الحبس الانفرادي لفترات طويلة تصل إلى 6 أشهر في كل مرة. وفي أبريل 2017، وُجّهت تهم إليهم، بما فيها عضويتهم في الجناح العسكري للإصلاح، والمشاركة في الاغتيالات، وتفجير القنابل، والقيام بالتدريب العسكري في مأرب، وتتبع تحركات شخصيات من الحوثيين ومن المؤتمر الشعبي العام. في 9 يوليو 2019، وعلى الرغم من أن المحاكمة التي جرت بدت مليئة بالشوائب، حكمت المحكمة الجنائية المتخصصة في صنعاء على 30 من هؤلاء الرجال بالإعدام وبرزت ستة.</p>	404	138	121

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. • انتهاك المعايير القانونية المحلية والدولية للمحاكمة العادلة. • التجاوز الكبير في مدة الحبس الاحتياطي. • انتهاك استقلال القضاء. • تعرض المتهمين للتعذيب والمعاملة القاسية والاعتداء على الكرامة الإنسانية. • إهدار حقوق الدفاع. • عدم شرعية ما سمي «محكمة» كون رأس السلطة القضائية (الشرعية) قد نقل المحكمة إلى محافظة مأرب، وبذلك تصبح معدومة الوجود منعدمة الشرعية. 	<p>وجد فريق الخبراء أنه طوال العملية القضائية، لم يتم احترام حق المتهمين في ضمان تأمين محاكمة عادلة حسب الأصول. ولعلّ الانتهاك الأبرز هو أن المحاكمة استندت إلى اعترافات تمّ الحصول عليها بالإكراه. وأثناء الاستجواب من جانب هيئة النيابة العامة، أنكر العديد من المتهمين التهم الموجهة إليهم، زاعمين أن شهادتهم انتزعت بعد التعذيب. تنفيذ ادعاءات موثوقة أن العديد منهم قد تعرّضوا لسوء المعاملة والتعذيب في مراكز احتجاز مختلفة، بما في ذلك المديرية العامة للتحقيق الجنائي في صنعاء حيث استجوبتهم القوات الأمنية فور إلقاء القبض عليهم، وفي مركز الاحتجاز التابع للأمن السياسي حيث هم محتجزون حالياً. وفي جلسات الاستماع العامة المختلفة، ذكر محتجزون أنهم يتعرضون لسوء المعاملة المستمرة. ولدى بدء محاكمة بعض المدعى عليهم الذين عينوا محامياً، لم يتمكنوا من الالتقاء بالمحامي قبل مثلهم للمرّة الأولى أمام النيابة. ولم يُسمح للمحامين والمدعى عليهم عقد اجتماعات على انفراد. جرى استجواب بعض المدعى عليهم من جانب المدّعين العامين بغياب المحامين. وحتى أثناء جلسات الاستماع، لم يُسمح لمحامي الدفاع بالتحدث إلى موكلهم. ولم يتمّ اطلاعهم بشكل كافٍ على جدول جلسات الاستماع، كما لم يتمّ منحهم الوقت لإعداد دفاعهم أو للتدخل في جلسات المحكمة.</p>	405	139	122
	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. • عدم شرعية ما سمي «محكمة» كون رأس السلطة القضائية (الشرعية) قد نقل المحكمة إلى محافظة مأرب، وبذلك تصبح معدومة الوجود منعدمة الشرعية. 	<p>حقّق فريق الخبراء في حالات مختلفة حيث استُهدف أفراد من الطائفة البهائية في اليمن بما في ذلك التهم الموجهة ضد أكثر من 20 شخصاً</p>	406	140	123

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك المعايير القانونية المحلية والدولية للمحاكمة العادلة. • التجاوز الكبير في مدة الحبس الاحتياطي. • انتهاك استقلال القضاء. • تعرض المتهمين للتعذيب والمعاملة القاسية وإهدار الكرامة الإنسانية. • إهدار حقوق الدفاع. • عدم شرعية ما سمي «محكمة» كون رأس السلطة القضائية (الشرعية) قد نقل المحكمة إلى محافظة مأرب، وبذلك تصبح معدومة الوجود منعدمة الشرعية. • الحبس الاحتياطي. • انتهاك استقلال القضاء. • تعرض المتهمين للتعذيب والمعاملة القاسية وإهدار الكرامة الإنسانية. • إهدار حقوق الدفاع. • عدم شرعية ما سمي «محكمة» كون رأس السلطة القضائية (الشرعية) قد نقل المحكمة إلى محافظة مأرب، وبذلك تصبح معدومة الوجود منعدمة الشرعية. 	<p>والمحاكمة المستمرة لرجل بهائي هو حامد كمال بن حيدرة المحتجز منذ العام 2013، قبل سيطرة سلطات الأمر الواقع على صنعاء. يخشى فريق الخبراء، على ضوء المعلومات التي تلقاها، أن تكون الاتهامات الموجهة ضد بن حيدرة الذي حُكم عليه بالإعدام في يناير 2018، مرتبطة بالمعتقد الديني. وأفيد بأن بن حيدرة احتُجز سراً لمدة تسعة أشهر على التوالي.</p> <p>وفي حين تم اعتقال حيدرة في العام 2013 بينما كانت صنعاء تحت سيطرة الحكومة اليمنية، لكن بدأت محاكمته في 18 يناير 2015، بعد أن فرضت سلطات الأمر الواقع سيطرتها على صنعاء. وحُكم على حيدرة بالإعدام بعد الإخفاقات الخطيرة في الحفاظ على حقه في محاكمة عادلة، بما في ذلك عقد معظم جلسات المحكمة غيابياً أثناء احتجازه، وعدم تزويده أو تزويد محاميه بنسخ عن العقوبة الصادرة بحقه، مما أعاق قدرته على الطعن في حكم الإعدام. حُرم حيدرة أكثر من مرة من حقه في حضور جلسات الاستماع.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان. • انتهكت الحريات العامة والخاصة. • أغلقت منظمات المجتمع المدني. • اعتمدت علي القمع والشدّة مع معارضيهما ولجأت لـ: 	<p>لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن سلطات الأمر الواقع، وفي جميع الحالات الموصوفة أعلاه، قد قيّدت الحريات الأساسية بدون مبرر. ويرتبط ذلك أساساً بحرية الرأي والتعبير، وحرية التجمع السلمي، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الفكر والضمير والدين التي قيّدتها سلطات الأمر الواقع بشكل غير قانوني، منتهكةً بذلك التزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وشملت القيود غير القانونية المضايقة والترهيب</p>	408	140	124

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> - الاعتقال التعسفي. - الإخفاء القسري. - سوء المعاملة. • جرائم حرب. 	<p>بحق الأفراد أو الجماعات، وحظر وسائل الإعلام أو تعليقها، وإغلاق منظمات المجتمع المدني وتفريق التجمعات السلمية بالقوة. وغالباً ما ينطوي انتهاك الحريات الأساسية على الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، ويليه سوء المعاملة في الاحتجاز.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك حقوق الفئات الضعيفة كالنساء. • اعتقالات وإخفاء قسري. • معاملة مهينة للكرامة الإنسانية. • جرائم حرب. 	<p>لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن سلطات الأمر الواقع قد استخدمت القوة المفرطة ضد النساء المتظاهرات في 6 أكتوبر 2018 في صنعاء، وأنها مسؤولة عن المعاملة السيئة والمهينة ضد النساء. بالإضافة إلى ذلك، توجد أسباب معقولة للاعتقاد بأن النساء اللواتي حاولن المشاركة في المظاهرات قد تعرضن للاعتقال والاحتجاز بشكل تعسفي، لا سيما أن اعتقالهن واحتجازهن قد نجم عن مشاركتهن في مظاهرة سلمية، وتعرضن لسوء المعاملة أثناء استجوابهن. وقد تؤدي هذه الأعمال إلى مسؤولية جنائية فردية عن جريمة الحرب المتمثلة في الاعتداء على الكرامة الشخصية.</p>	410	141	125
	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك للحريات الإعلامية. • انتهاك حقوق الإعلاميين. • استهداف وتمييز على أساس الرأي السياسي أو الديني. • انتهاك للقواعد والمعايير الدولية والمحلية للمحاكمة العادلة. 	<p>وجد فريق الخبراء أسباباً معقولة للاعتقاد بأن سلطات الأمر الواقع قد احتجزت بصورة تعسفية صحافيين وعاملين في مجال الإعلام وأشخاصاً أعربوا عن معارضتهم لسلطات الأمر الواقع. وفي هذه الحالات، يكون الاحتجاز تعسفياً متى يكون سبب الاحتجاز مرتبطاً بممارسة الحريات الأساسية أو كان بدون أسباب. في معظم الحالات، يبدو أن الدافع وراء الاحتجاز هو التمييز، بما في ذلك على أساس الدين أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء. كما أنّ الاحتجاز على</p>	412	142	126

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • إطالة مدة الحبس الاحتياطي «السابق للمحاكمة». • الاعتداء على المعتقلين في السجون والمعتقلات. • انتهاك الحق في محاكمة عادلة. • جرائم حرب. 	<p>أساس التمييز يعتبر بحد ذاته تعسفياً. في العديد من الحالات الموضحة أعلاه، يكون الاحتجاز تعسفياً أيضاً بسبب انتهاك الحق الأساسي في محاكمة عادلة، وعلى الأخص من خلال إطالة فترة الاحتجاز السابقة للمحاكمة، وغياب الإحالة إلى مدع عام أو قاضٍ، وتأخير المحاكمة بدون سبب، أو محدودية أو عدم إمكانية الاتصال بمستشار قانوني، أو استخدام الاعترافات المنتزعة بالإكراه. بالإضافة إلى ذلك، لدى فريق الخبراء مخاوف جدية بشأن صحة التهم التي وجهت إلى الصحفيين العشرة المحتجزين الذين حرّموا من إجراءات قضائية عادلة ومستقلة. وفي إحدى الحالات الموثقة، لا يزال الصحفي محتجزاً بدون سبب، على الرغم من أمر الإفراج الصادر عن المدعي العام. وقد يؤدي الحرمان من المحاكمة العادلة إلى مسؤولية جنائية فردية.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • إخفاء قسري. • تعذيب. «جريمة ضد الإنسانية». 	<p>في صنعاء، استُخدمت شبكة من المرافق لإخفاء الأفراد فيها وإبعادهم عن أي إشراف قضائي، وعن أقربائهم. لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن سلطات الأمر الواقع قد استخدمت الاختفاء القسري ضد الأفراد في المناطق الخاضعة لسيطرتها، في انتهاك لواجباتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وحالات الاختفاء القسري قد ترقى أيضاً إلى مستوى التعذيب. هذه الأعمال قد تؤدي إلى مسؤولية جنائية فردية عن جرائم الحرب.</p>	414	142	127

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم ضد الإنسانية. • وحشية التعذيب وتعدد أساليبه • وسوء المعاملة النفسية وتوسع انتشاره ومنهجية ممارسته. 	<p>وصلت الفريق مزاعم حول التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في أماكن الاحتجاز الخاضعة لإشراف سلطات الأمر الواقع في صنعاء، وكذلك في أماكن الاحتجاز السرية ذات الصلة بالحالات التي تم التحقيق فيها، أي المديرية العامة للتحقيق الجنائي، ومركز الاحتجاز التابع للأمن السياسي، ومركز الاحتجاز الخاص بالأمن القومي، وسجن صنعاء المركزي، وسجن الثورة، وسجن هبرة، وفي أماكن احتجاز سرية وبعض مراكز الشرطة. حدث ذلك أثناء جلسات الاستجواب وخارجها. وقد أُفيد عن مجموعة كبيرة ومتنوعة من حالات سوء المعاملة الجسدية والنفسية وأساليب التعذيب، بما في ذلك التعليق المستمر لعدة أيام وليال، والضرب بالعصي، والركل، وتقييد الوصول إلى المراحيض، والحرمان من الضوء الطبيعي لفترات طويلة من الزمن، والحرمان من النوم، والتهديد بالقتل، والصعق بالكهرباء، والحرق، والعري القسري.</p>	415	143	128
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم ضد الإنسانية. • اعتداء على الكرامة الشخصية. • معاملة مهينة للكرامة الإنسانية. 	<p>أُفيد عن اللجوء إلى الحبس الانفرادي، في زنانات بدون ضوء لفترات طويلة تصل إلى سبعة أشهر في حالة واحدة، وذلك في مراكز احتجاز مختلفة في صنعاء، وخاصة في مركز الاحتجاز التابع للأمن السياسي. وفي إحدى الحالات، احتجز رجل في الحبس الانفرادي لمدة شهرين لأنه رفض تكرار «الصرخة» (شعار الحوثيين). ويتذكر شاهد آخر قائلاً إنه «خلال الأشهر الثلاثة الأولى، تم عزل قريبي في زنزانة مساحتها متر</p>	416	143	129

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		مربّع واحد. وكان يستخدم الحجرة في كل شيء. في الأشهر الثلاثة التالية، تم وضع شخص مجنون معه في الزنزانة نفسها. تخيل نفسك جالساً في غرفة مساحتها متر مربع مع شخص مجنون». في بعض الحالات، استمر التعذيب وسوء المعاملة أثناء وجود المعتقلين في الحبس الانفرادي.			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم ضد الإنسانية. • وحشية التعذيب والمعاملة المهينة للكرامة الإنسانية. 	<p>استُخدمت أعمال التعذيب أثناء جلسات الاستجواب لإجبار المحتجزين على التوقيع على وثائق ووضع بصماتهم عليها، حتى وهم معصوبو العينين، حيث عليهم «الاعتراف» بمسؤوليتهم المزعومة. ويتذكر موظف في إحدى المنظمات غير الحكومية احتجز سابقاً قائلاً: «تم تعليقي أثناء استجوابي وتقييد يدي وعصب عيني. لم أكن أعرف هوية الأشخاص الذين كانوا يستجوبوني لأنني كنت دائماً معصوب العينين. لقد وضعت بصماتي على وثائق بينما كنت معصوب العينين. «ظلّ يعاني من آثار التعذيب على يديه وساقيه وركبته وكبدته. وصف معتقلان سابقان للفريق درجة الخوف التي انتابتها خلال عيونهما، حيث شعرا بوجود شخص يقف وراءهما أثناء حديثهما، متسائلين من أين ستأتي الضربة، عندما سمعا صوتاً خلفهما يقول فجأة «إجابة خاطئة».</p> <p>«علقوني هذه المرة عارياً بالكامل في خطاف على الحائط ومرتين في مناسبتين منفصلتين قاموا بربط قنينة ماء بخصيتي ملأوها بالماء. كان</p>	417	143	130

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • اعتداء على المدنيين، (قتل وجرح) «جرائم حرب». 	<p>هذا مؤلماً أكثر من الصعق بالكهرباء»، أحد الناجين من التعذيب في صنعاء.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم ضد الإنسانية. • العنف الجنسي والتعذيب الجسدي وتعهد إهانة الكرامة الإنسانية 	<p>وصلت الفريق، خلال التحقيقات التي أجراها، مزاعم بأن العنف الجنسي قد استخدم كشكل من أشكال التعذيب ضد أربعة محتجزين، بما في ذلك في مركز الاحتجاز التابع للأمن السياسي. وشملت الادعاءات التي تلقاها الفريق ضحية رُبط عضوه التناسلي بسلك لمدة خمسة أيام. فيما تم تهديد آخر بالاعتصاب، بما في ذلك بواسطة أداة. كما تلقى فريق الخبراء تقارير مختلفة عن العري القسري أمام معتقلين آخرين وأمام الحراس». كما وصلت الفريق مزاعم بحجز الفتيان الصغار، إما لارتباطهم المزعوم بأحزاب المعارضة، أو لاستخراج المعلومات منهم، أو لممارسة الضغط على أحد أفراد الأسرة «للاستسلام» إلى سلطات الأمر الواقع. تلقى الفريق معلومات تفيد بأن أحد هؤلاء الفتيان المحتجز في مرفق احتجاز الأمن السياسي قد تعرض للتعذيب، بما في ذلك الاعتداء الجنسي كالضرب على أعضائه التناسلية، والعري القسري، والتهديد بالاعتصاب.</p>	418	144	131
<ul style="list-style-type: none"> • انتشار السجون والمعتقلات على نطاق واسع. 	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم ضد الإنسانية. • سوء معاملة وإهانة للكرامة الإنسانية. 	<p>فبعد عن ظروف احتجاز لا إنسانية على نطاق واسع في جميع مراكز الاحتجاز في قضايا حقق فيها فريق الخبراء، لا سيما مركز احتجاز الأمن السياسي في صنعاء. ووصفت مصادر بينها معتقلون سابقون درجة الاكتظاظ - فقد وصل عدد الأشخاص إلى 37 محتجزاً في غرفة واحدة، حيث حصل كل محتجز على ما يعادل «بلاطة واحدة»</p>	419	144	132

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		<p>لينام عليها. ذكروا أيضاً وجود نقص كبير في الطعام والمياه النظيفة والضوء الطبيعي والتهوية والوصول إلى المراحيض. كما مُنعوا من الوصول إلى الكتب والأخبار والأقلام. وفي عام 2017، أفادت المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن وجود 150 مرفق احتجاز تديرها سلطات الأمر الواقع التي تخضع للمراقبة منذ مارس 2015، قائلة إن «ظروف الاحتجاز قد تدهورت بشكل ملحوظ ... وتفاقت جميعها بسبب النزاع». وأبلغ محتجز سابق الفريق عن وجود زنانة مساحتها 4 في 5 أمتار داخلها 20 شخصاً في مركز الاحتجاز التابع للأمن السياسي، بلا نافذة ولا ضوء، مع إجبار المحتجزين على وضع جدول للنوم. يشكّل استخدام مرافق الاحتجاز السرية مصدر قلق إضافياً بشأن ظروف الاحتجاز، حيث أنها لم تصمم لأغراض الاحتجاز. وبيّنت ظروف العيش المروعة التي وصفها المعتقلون مدى يؤسهم اليومي. وفي الحالات التي لم يحدث فيها تعذيب، يصف المحتجزون ظروف الاحتجاز على أنها سوء معاملة.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم ضد الإنسانية. • سوء معاملة وإهانة للكرامة الإنسانية. • حرمان من الزيارات. • حرمان من الدواء. 	<p>أبلغ أقارب المحتجزين فريق الخبراء بأنهم يُحرمون بانتظام من الزيارات العائلية إلى مركز الأمن السياسي في صنعاء. وفي بعض الحالات، أعربوا عن خوفهم من أن يكون رفض الزيارات مؤشراً لتعرض قريبهم للتعذيب. في إحدى الحالات، طلب المدعي العام من رئيس مركز الاحتجاز التابع للأمن السياسي السماح لعائلة بالزيارة بسبب مخاوف جدية بشأن مكان وجود قريبها. لم يتم السماح بالزيارة إلا مرة واحدة،</p>	420	145	133

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • اعتداء على المدنيين، (قتل وجرح) «جرائم حرب». 	<p>ثم تم رفض الزيارات بدون إعطاء سبب. وتلقى الفريق معلومات تفيد بأن حظر الزيارات العائلية استُخدم كعقوبة ضد المعتقلين. ويتذكر أحد المحتجزين المفرج عنهم قائلاً: «مُنعت من تلقي الزيارات في الأمن السياسي أكثر من مرة لأنني كنت أطلب علاجات للحساسية والربو بسبب سوء التهوية في الزنزانات. في الواقع، المحصر وقت الزيارات في مركز الأمن السياسي، لدى السماح بها، بوقت محدود للغاية، حيث تراوح المتوسط بين دقيقة واحدة وثلاث دقائق. ذكر أفراد الأسرة رجالاً ونساء، أنهم تعرضوا للإهانات اللفظية من جانب الحراس أثناء الزيارات العائلية. «خلال الزيارة، كانت توجه الإهانات إلينا جميعاً وكانوا يشتموننا ويلعنوننا».</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم ضد الإنسانية. • تعذيب أفضى إلى إعاقة دائمة «شلل، عجز». • حرمان من الدواء. • معاملة لا إنسانية. 	<p>استعرض الفريق الحالات التي ادعى فيها محتجزون سابقون أنهم يعانون من مرض خطير، بما في ذلك مشاكل الصحة العقلية أو الإعاقة نتيجة لسوء المعاملة والتعذيب وظروف الاحتجاز اللاإنسانية. أدى عدم الوصول إلى الرعاية الطبية المهنية أو الأدوية المناسبة إلى تفاقم مشاكلهم الصحية وإصاباتهم. وذكر محتجز سابق أنه أصيب بالشلل نتيجة للتعذيب الذي تعرض له في مكان احتجاز سري في صنعاء. تمكن الفريق من تأكيد احتجازه وحالته الصحية وحرمانه من الحصول على رعاية صحية متخصصة وأدوية كافية خلال فترة احتجازه. وقد أبلغ عن صعوبات في الحركة، والوصول إلى المراحيض، وأحياناً أجبر على استخدام زنزانه للتغوط. وذكر أيضاً أن المحتجزين الآخرين كانوا</p>	421	146	134

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		يوضعون أحياناً في زنزانتة لمساعدته، كوسيلة عقاب لهم. وذكر محتجزان اثنان سابقان أنه طُلب من طبيب العيون المحتجز توزيع مجموعة عشوائية من الأدوية على المحتجزين أحضرها الحراس إلى المنشأة بناءً على تقييمه لاحتياجات المحتجزين من غير السماح لهم بالاتصال بطبيب. وقد مُنِع أحد المحتجزين الذي أصيب أيضاً بجروح خطيرة في ظهره، نتيجة التعذيب حسب ما أفيد، من الوصول إلى طبيب متخصص لفترة طويلة من الزمن، مما أدى إلى تفاقم حالته. وبدلاً من ذلك، أعطي حقن ضد الألم بشكل منتظم، إلى أن رفض الشخص الموكل إعطاء الحقن في مركز الاعتقال مواصلتها خوفاً من التسبب له بفشل كلوي. وأخيراً تم إطلاق سراح المحتجز المعني بعد قرابة عام من الاحتجاز، وذلك لأسباب طبية.			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم ضد الإنسانية. • قسوة التعذيب والمعاملة المهينة والقاسية والاعتداء على الكرامة الإنسانية. • التسبب العمدي بالحاق أضرار خطيرة جسدياً ونفسياً. 	أفادت شهادات أيضاً عن وجود أشخاص يعانون من اضطرابات نفسية واجتماعية شديدة احتجزوا في زنزانات مشتركة مع محتجزين آخرين، بدون الحصول على الرعاية الصحية الخاصة. بالإضافة إلى المخاوف المتعلقة بسلامتهم، شكّل ذلك سبباً إضافياً لشعورهم بالتوتر وأيضاً التهديد بحدوث العنف الجسدي، بما في ذلك الاعتداء الجنسي على المحتجزين الذين لا يعانون من اضطرابات نفسية. ووثق الفريق حالة شاب محتجز يعاني من اضطرابات نفسية اجتماعية شديدة نتيجة لأعمال التعذيب. يُعتبر اعتقاله تعسفياً، ومع ذلك، رُفض طلبه بالحصول على رعاية طبية خارجية متخصصة. وبدلاً من ذلك، أُجبر	422	146	135

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • اعتداء على المدنيين، (قتل وجرح) «جرائم حرب». 	<p>على تلقي الحقن داخل مرافق مركز الاحتجاز، بدون إشراف طبيب مختص. وأفيد أن هذا العلاج الطبي القسري يؤثر على حالته الصحية والعقلية بدرجة أكبر.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم ضد الإنسانية. • (تعذيب أفضى إلى الموت). 	<p>تلقي فريق الخبراء 10 حالات وفاة مزعومة خلال الاحتجاز مرتبطة بإساءة المعاملة في أماكن الاعتقال في صنعاء بين عامي 2015 و 2016. واستعرض الفريق تقارير الطب الشرعي المتعلقة بوفاة ثلاثة محتجزين أشارت إلى حدوث أعمال عنف ضد المتوفين. أحدها، على سبيل المثال، وصف وجود كدمات في أجزاء مختلفة من الجسم، بسبب «استخدام أداة ثقيلة». وتلقى الفريق المزيد من الادعاءات عن الوفيات في الحجز في مرافق حيث احتجز محتجزون سياسيون وحيث تم توثيق سوء المعاملة، لكن لم يتوفر أي تقرير جنائي. أما عدد الحالات التي وصلت والتي تفيد عن الوفاة بسبب التعذيب أو سوء المعاملة فتستدعي المزيد من التحليل لاسيما أن التحقيقات في هذه الحالات لم تكتمل وقت الانتهاء من هذا التقرير.</p>	423	147	136
	<ul style="list-style-type: none"> • تعذيب أفضى إلى موت. • ابتزاز مالي مقابل تسليم جثة. • جريمة ضد الإنسانية 	<p>وثق فريق الخبراء أيضا حالة طلب فيها أفراد من الحوثيين فدية من الأسرة لإعادة جثة قريبها الذي زُعم أنه توفي نتيجة التعذيب في الحجز في العام 2016. وبما أن الأسرة لم تتمكن من جمع المبلغ المطلوب، لم تتمكن من استرداد الجثة ودفنها. في النهاية، قامت سلطات الأمر الواقع بدفن المتوفي، وفي وقت كتابة هذا التقرير كانت العائلة لا تزال</p>	424	147	137

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		تحاول جمع الأموال لاستخراج الجثة وإعادة دفنها حسب شروطها الخاصة.			
<ul style="list-style-type: none"> • أهمية الفقرة تكمن في أنها: - تمثل خلاصة تضمنت استنتاجها من المفردات في موضوع البحث والتحقيق. - حددت الجهات المسؤولة عن التعذيب وسوء المعاملة. - حددت غرض التعذيب وهدفه ب: 1- إكراه للحصول على الاعتراف. 2- إهانة المحتجزين. 	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم ضد الإنسانية. • تعذيب وسوء معاملة وإهانة للكرامة الإنسانية. 	<p>بناءً على التحقيقات التي أجراها، لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن التعذيب وسوء المعاملة قد استخدموا في جميع أماكن الاحتجاز تحت إشراف سلطات الأمر الواقع في صنعاء التي حققت بقضايا، أي قسم التحقيق الجنائي، ومركز الاحتجاز التابع للأمن السياسي، ومركز الاحتجاز التابع للأمن القومي، وسجن صنعاء المركزي، وسجن الثورة، وسجن هيرة، وكذلك في أماكن الاحتجاز السرية التابعة لها وبعض مراكز الشرطة. ولدى فريق الخبراء أيضاً أسباب معقولة للاعتقاد بأن التعذيب قد استخدم أثناء الاستجواب، بشكل أساسي للاعتراف عبر الإكراه، أو لإهانة المحتجزين، في قسم البحث الجنائي ومركز الاحتجاز التابع للأمن القومي ومركز الاحتجاز الخاص بالأمن السياسي.</p>	426	147	138
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم ضد الإنسانية • تعذيب وسوء معاملة وإهانة للكرامة الإنسانية. • العنف الجنسي. 	<p>كما استخدم العنف الجنسي في مراكز الاحتجاز، بما في ذلك لتعذيب المحتجزين. ولدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن سلطات الأمر الواقع لجأت إلى العنف الجنسي في مركز الاحتجاز التابع للأمن السياسي، ومركز الاحتجاز الخاص بالأمن القومي وفي قسم البحث الجنائي.</p>	427	148	139

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • تطويق المنطقة وفرض الحصار 	<p>هجمات الحوثيين على منطقة حجور محافظة حجة</p>	452	158	140
	<ul style="list-style-type: none"> • شن هجمات على المدنيين. 	<p>وفقًا للعديد من المصادر، كان لحزب الإصلاح قاعدة دعم كبيرة في تلك المنطقة، وكذلك الرئيس السابق علي عبد الله صالح وحزب المؤتمر الشعبي العام الذي قاده في ذلك الوقت. في حين أنه كان لقبائل حجة والحوثيين نصيبهم من النزاعات المذهبية التي تعود إلى إخلاء دماج من الوجود السلفي في يناير 2014، فإن التحالف بين الرئيس السابق صالح والحوثيين في العام 2014 خفف الخلافات بينهما. كانت عودة ظهور النزاعات بين صالح والحوثيين والتي أدت إلى وفاته في كانون ديسمبر 2017، بمثابة نهاية الوفاق. بينما يزعم الحوثيون أن الخلاف مع قبائل حجور كان سببه توسع الأخيرة وإقامة نقاط تفتيش خارج حجور، تزعم مصادر محلية أن الحوثيين بدأوا في تطويق المنطقة نهاية العام 2018، حتى دخلوا حجور، وأخلوا بالصلح الذي دام لمدة ست سنوات. تقع حجور عند تقاطع استراتيجي يربط صنعاء بصعدة وتؤدي إلى الساحل من الجانب الغربي من المحافظة. فرضت الحكومة اليمنية بالتقدم الذي أحرزته قوات التحالف في ميدي المزيد من الضغط على الحوثيين في «معقلهم» الشمالي. ينظر البعض إلى الانتقال إلى حجور على أنه خطوة استراتيجية لتأمين جبال حجور والطريق إلى صنعاء، وضمان تحديد موقع الحوثيين في الشمال.</p>			

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب ارتقت إلى جرائم ضد الإنسانية. 	<p>تميزت الفترة الممتدة من يناير إلى 8 مارس 2019 بتصاعد الأعمال القتالية والقتال البري في عدد من المواقع في جميع أنحاء محافظة حجة. قام فريق الخبراء بتوثيق الحوادث في كشر والعبيسة وأيضاً في بني حسن</p>	454	159	141
	<ul style="list-style-type: none"> • استخدام مفرط للقوة عند شن الهجمات على المدنيين بصواريخ بالستية. • اعتقالات. • إخفاء قسري. • تهجير ونزوح. 	<p>حيث وقعت مواجهات مسلحة بين الحوثيين والحكومة اليمنية. يركز هذا القسم على النزاع في المنطقة الملقبة بحجور. وفقاً لمصادر مختلفة فإن سلطات الأمر الواقع قد حازت أو أجبرت، حتى قبل بدء الأعمال العدائية، بعض شيوخ القبائل داخل المنطقة على الولاء لها، مما زاد من تعقيد الديناميكيات المحلية، حيث أصبحت القبائل منقسمة وضعفت المقاومة للعمليات الحوثية العسكرية داخل حجور. في 18 فبراير، ورداً على دعوة قبائل حجور للحصول على الدعم، وفق تقارير، قامت قوات التحالف بإلقاء ذخيرة فضلاً عن إمدادات طبية إلى كشر. وفقاً لمصادر مختلفة، لم تؤد هذه الإمدادات إلا إلى تفاقم النزاعات الداخلية بين القبائل التي كان قد عانى كبار شيوخها من انقسامات كبيرة بينهم بحلول ذلك الوقت. وصف شهود من حجور القصف العنيف والمعارك الأرضية في قراهم، وأشار بعضهم إلى استخدام الحوثيين للصواريخ الباليستية متوسطة المدى في المناطق المأهولة بالسكان. وفقاً لعدد من الشهود والضحايا، كانت قبائل حجور سيئة التسليح مقارنة بالحوثيين، وانضم الأفراد في بعض الأحيان إلى القتال «للدفاع عن منازلهم» عندما وصل الحوثيون إلى قراهم. تلقى الفريق تقارير عن نمط من الاعتقالات مثير للقلق ومنتشر على نطاق واسع واستهدف رجال وأطفال قبائل حجور، حيث اختفى الكثير منهم وفقاً للتقارير.</p>			

	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاكات للقانون الدولي الإنساني. • جرائم حرب. 	<p>قام فريق الخبراء، أثناء التحقيقات التي أجراها في الحوادث التي وقعت في حجور، بتوثيق عدد من الانتهاكات المرتبطة بالنزاع المسلح، وخاصة التي ارتكبتها الحوثيون في عدد من القرى أثناء الاستيلاء</p>	455	159	142
وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • اعتداء على المدنيين، (قتل وجرح) «جرائم حرب». 	<p>العسكري على المنطقة أو بعده. بالإضافة إلى ذلك، تلقى فريق الخبراء ادعاءات بشأن حالة واحدة من حالات القبض على رجل من حجور وإساءة معاملته على أيدي قوات التحالف، رغم أن الفريق لم يستطع تأكيد هذه المزاعم بسبب مخاوف أمنية للضحايا والمصادر. وفي حادثة أخرى، أبلغ الفريق بوقفة محتجز ينتمي إلى الحوثيين، وفق مصادر، هو محتجز كرهينة من قبل الحكومة اليمنية خلال مواجهات على إحدى جبهات حجة. ومع ذلك، لم يتسن تأكيد هذه الادعاءات وظلت ظروف وفاته غير واضحة. كان للقيود الزمنية، وعدم القدرة للوصول والاعتبارات الأمنية المتعلقة بالضحايا والمصادر تأثير كبير على قدرة المجموعة على مواصلة التحقيق في الانتهاكات المزعومة التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في حجور. هذه سبقت قيد التحقيق.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • هجمات عشوائية بأسلحة ثقيلة «استخدام مفرط للقوة». • هدم منازل «أعيان مدنية 	<p>تلقى فريق الخبراء تقارير واسعة النطاق تفيد بأن مقاتلي الحوثي استخدموا القصف العشوائي والأسلحة التي وصفها الشهود بأنها «ثقيلة»، بما في ذلك القذائف متوسطة المدى، والمتفجرات، في المناطق المأهولة بالسكان أثناء المواجهات المسلحة في مختلف أنحاء حجور، بما في ذلك العبيسة. وتلقى العديد من المزارع حول استخدام المتفجرات من قبل الحوثيين لاستهداف منازل المدنيين خلال استيلائهم على القرى، وأحياناً بعد إفراغها أو بعد أن حاولت الأسرة «الدفاع عن المنزل».</p>	457	160	143

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • هجمات عشوائية بأسلحة ثقيلة • «استخدام مفرط للقوة». • هدم منازل «أعيان مدنية». 	<p>تلقي فريق الخبراء معلومات عن حوالي 25 منزلاً، قام الحوثيون، وفق تقارير، بتفجيرها باستخدام عبوات ناسفة أو أسلحة متفجرة، فضلاً عن مدرسة واحدة ومسجد واحد. بالإضافة إلى ذلك، وثّق فريق الخبراء حادثة انفجار استهدفت منزلاً مدنياً في قرية العبيسة بعد فرار أصحابه. بحسب ما ورد، استهدف الحوثيون المنزل لأن مالكة كان شخصية بارزة في المنطقة. وتشير الشخصيات السياسية والقبلية التي قابلها الفريق إلى نمط من «الانتقام» ضد سكان حجور بسبب الخلافات السابقة. لم تكتمل التحقيقات في مزاعم أخرى بشأن القصف العشوائي والتفجيرات واستهداف المدنيين بحلول الانتهاء من كتابة هذا التقرير بسبب قيود الوقت والوصول.</p>	458	160	144
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • حصار سابق على الحرب والهجمات على المدنيين. • انتهاك الحريات وبالذات التنقل. • الحرمان من وصول إمدادات الغذاء والماء والدواء. • تهجير قسري. • نزوح اضطراري وجماعي. 	<p>سبق الصراع في حجة ما لا يقل عن شهرين مما وصفه الشهود والمصادر بـ«الحصار» على المنطقة بأنها «منطقة معزولة»، حيث أقام الحوثيون نقاط تفتيش عند المداخل المختلفة المؤدية لقرى حجور. وفق تقارير، طُلب من الناس إبراز بطاقات هوية وقام رجال حوثيون بتفتيشهم وهم في طريقهم من وإلى المنطقة. ازدادت القيود المفروضة على حجور وبحلول بداية العمليات العسكرية داخل حجور، لم يُسمح للسيارات بالدخول، وتم نقل البضائع على الحمير وحتى تلك الوسيلة توقفت في بعض الأحيان. كما تم منع شاحنات المياه من دخول المنطقة. وفقاً لبعض المصادر، كانت مصادر مياه حجور تحت سيطرة</p>	460	161	145

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان 	<p>الحوثيين وزعموا أن الحوثيين أوقفوا المياه عمداً من الوصول إلى المحافظة. أحد الشهود الذي نزح مع أسرته بأكملها وصف قضاء أيام دون وصول طعام إلى قريتهم: «لم نتمكن من الحصول على قطرة ماء واحدة»، كما أخبر فريق الخبراء. وفقاً لشهود ومصادر قابلهم فريق الخبراء، كان لتكثيف الحصار بعد يناير 2019 تأثير كبير على قدرة السكان المدنيين في الوصول إلى الغذاء والماء، وأخبر بعض النازحين داخليا فريق الخبراء أن نزوحهم كان بسبب الأعمال العدائية بالإضافة إلى عدم الحصول على السلع الأساسية، بما في ذلك الأدوية والخدمات الطبية.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • حصار سابق على الحرب • وهجمات على المدنيين. • انتهاك الحريات وبالذات حرية التنقل. • الحرمان من وصول إمدادات الغذاء والماء والدواء. • تهجير قسري. • نزوح اضطراري وجماعي. 	<p>وصفت العائلات النازحة من أجزاء مختلفة من حجور القصف العنيف للمناطق المدنية والانفجارات واستهداف المنازل المدنية داخل القرى، وتأثير «الحصار» على حصولهم على الرعاية الطبية والغذاء والمياه. وفق تقارير، أوقف الناس عند نقاط التفتيش التي يديرها الحوثيون، و«اختفى» البعض أثناء محاولتهم مغادرة المنطقة. وصف أحد الشهود كيف سار هو وعائلته في الليل لتفادي نقاط التفتيش حتى مروا بالمناطق التي يسيطر عليها الحوثيون ووصلوا إلى جزء تمكنوا فيه من الطلب من السيارات المارة نقلهم إلى بر الأمان. مشوا لمدة ثلاثة أيام. قال: «لقد حالفنا الحظ في العثور على أشخاص طبيين لاصطحابنا». أخبر الرجل فريق الخبراء بأنه وصل مع عائلته إلى منطقة آمنة في 10 مارس، بعد 25 يوماً من بدء رحلتهم من كشر.</p>	461	162	146

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • حصار سابق على الحرب • وهجمات على المدنيين. • انتهاك الحريات وبالذات حرية التنقل. • الحرمان من وصول إمدادات الغذاء والماء والدواء. • تهجير قسري. • نزوح اضطراري وجماعي. 	<p>وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تستضيف حجة «وبفارق كبير» أكبر عدد من مواقع النازحين داخلياً وعدد الأفراد النازحين داخلياً قد وصل إلى 300 ألف اعتباراً من 28 يونيو 2019. وتشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى 68 ألف أسرة قد نزحت داخل حجة أو منها بين فبراير ونهاية مارس 2019. قدّر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أنه بين منتصف فبراير ومنتصف مارس 2019، سُردت 8400 أسرة من منطقة كشر وحدها نتيجة للاشتباكات المسلحة بين قبائل حجور والحوثيين.</p>	462	162	147
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • حصار سابق على الحرب • وهجمات على المدنيين. • انتهاك الحريات وبالذات حرية التنقل. • الحرمان من وصول إمدادات الغذاء والماء والدواء. • تهجير قسري. • نزوح اضطراري وجماعي. 	<p>مصادر، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية العاملة في محافظة حجة بينها إحدى مناطقها التي قصدها عدد من النازحين بحثاً عن الأمان، بلغت فريق الخبراء أنه من الصعب للغاية التأكد من العدد الدقيق للنازحين داخلياً في المنطقة. والسبب الرئيسي لذلك هو أن الحوثيين منعوا وصول الوكالات الإنسانية إلى حجور في أغلب الأحيان خلال فترات الصراع النشط، وبالتحديد إلى حجور منذ اندلاع النزاع. أشار أحد المصادر إلى أن ندرة الوكالات الإنسانية الدولية في حجة، على الرغم من احتياجات المحافظة الهائلة، كان أحد الأسباب التي جعلت الاستجابة المناسبة للأزمة غير ممكنة في الوقت المناسب. وصفت المصادر نمطاً اتبعه الحوثيون بالضغط على المنظمات غير الحكومية ودفعهم إلى نقل مكاتبهم الفرعية على مستوى المديرية باتجاه المدينة</p>	464	162	148

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • إعاقة عمل الجهات الإنسانية. وفرض قيود مشددة على العاملين في المنظمات الإنسانية. 	<p>الرئيسية في حجة، وبالتحكم بقدرة الوصول إلى الميدان، بما في ذلك عن طريق نقل الجهات الإنسانية الفاعلة بعيداً عن أولئك الذين تحاول الوصول إليهم في المواقع التي تستضيف النازحين. وفق تقارير، مُنع الوصول إلى مواقع النزاع لأسباب أمنية. لكن الضغط لنقل المكاتب من المناطق الفرعية وضع أعباء إضافية على الوصول إلى المواقع الميدانية المتبقية مثل العبيسة، والتي تتطلب عدة ساعات من القيادة من حجة. الوصول إلى هذه المواقع الميدانية يتطلب وفق تقارير، تصاريح أمنية إضافية، والتي يتم الحصول عليها في بعض الأحيان لمدة يوم أو يومين، مما يقيّد عمل المنظمات الإنسانية. تضاف العوائق البيروقراطية كهذه إلى القدرة المحدودة أصلاً لتقديم الحلول الطارئة والاستجابة للاحتياجات عند الحاجة. وصف بعض العاملين في المجال الإنساني قيود الوصول في حجة خلال الأشهر الأخيرة بأنها لم يسبق لها مثيل وأسوأ ما شهدوه في اليمن حتى الآن.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • تقييد عمل واعتقال لموظفي الإغاثة الإنسانية. • جرائم حرب. 	<p>أبلغت إحدى المنظمات غير الحكومية في إحدى المناطق التي تلقت تدفقاً كبيراً من النازحين داخلياً من حجور عن مضايقة واعتقال موظفيها العاملين في المنطقة، حيث كانت المنظمة غير الحكومية تدير عيادة متنقلة. تم اعتقال موظفيها لمدة يوم واحد من قبل الحوثيين لدخولهم قرية دون «إذن»، واتهموا بالعمل كجواسيس للتحالف. وقد وصفت المنظمة غير الحكومية لفريق الخبراء كيف يتم تقييد الوصول بشكل متزايد من قبل الحوثيين.</p>	465	163	149

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • إكراه وضغط على العاملين في المنظمات الإنسانية. • مشاركتهم بيانات الضحايا. • فرض قوائم جاهزة. • «تسييس المساعدات الإنسانية» 	<p>تحدثت مصادر مختلفة مع فريق الخبراء حول صعوبات التعامل مع الهيئة الوطنية لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية ومواجهة الكوارث التابعة لسلطات الأمر الواقع. وفق تقارير، يتم التحكم في قدرة الوصول ومنحه بواسطة الأمن القومي، مما خلق طبقة إضافية من التعقيدات للمنظمات غير الحكومية التي تتعامل مع الهيئة كنظير لها، لأن التعامل المباشر لا يشمل مسؤولي الأمن. جمع فريق الخبراء تقارير عن ضغوط سلطات الأمر الواقع على المنظمات لمشاركة بياناتها حول الأشخاص النازحين داخلياً والسكان المحليين، وقد رفض بعضها القيام بذلك، وفق تقارير. في يونيو 2019، أعلن برنامج الأغذية العالمي تعليقه الجزئي للعمليات في اليمن بسبب انحراف المساعدات من قبل الحوثيين وعبر أحد المصادر الذين قابلهم فريق الخبراء عن شعوره بأن هذا الأمر قد يكون مصدر قلق خاص بحجة أيضاً. وأشار المصدر إلى أن جميع المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة كانت تتلقى قوائم جاهزة تحتوي على المستفيدين من سلطات الأمر الواقع، مما لا يسمح لها بتقديم الإغاثة الإنسانية على أساس الحاجة.</p>	466	163	150
	<ul style="list-style-type: none"> • إعاقة عمل المنظمات ومنع وصول مساعداتها. • «جريمة مستمرة» • جريمة حرب. 	<p>قال الشهود الذين تحدثوا إلى فريق الخبراء أنه في مارس 2019، بعد سيطرة الحوثيين على حجور، تم السماح بدخول البضائع التجارية ولكن المنظمات الإنسانية ظلت غير قادرة على الوصول إلى المنطقة بطريقة مستدامة وأمنة.</p>	467	164	151

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • إخفاء قسري. • اعتقالات تعسفية واسعة النطاق. • معاملة سيئة وقاسية. • «اختطاف جرحى من المستشفيات». 	<p>تشير الدلائل التي جمعها فريق الخبراء إلى أنه خلال الأعمال العدائية في حجور وبعدها حصلت اعتقالات واسعة النطاق لرجال من المنطقة، والذين، وفق تقارير، احتجزهم الحوثيون عند نقاط التفتيش ومن المستشفيات وفي حالة واحدة من مستشفى في صنعاء. ووفقاً للعائلات والمصادر من المنطقة، فإن الكثير من المعتقلين دون أي مبرر احتجزوا في حجة، فيما كان يُعتبر مرفق للأمن السياسي والذي حوِّله الحوثيون منذ ذلك الحين إلى مكان احتجاز غير رسمي. وفق تقارير، احتجز آخرون في صنعاء أو في عمران. وأخبرت بعض العائلات فريق الخبراء أن بعض المختفين شاركوا في المواجهات المسلحة مع الحوثيين، في حين أن آخرين كانوا مدنيين حاولوا إما الفرار أو اقتيدوا من منازلهم أو من نقاط تفتيش في طريقهم إلى خارج المنطقة أو أخذوا من المستشفى من قبل حوثيين مسلحين.</p>	470	165	152
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • إخفاء قسري. • اعتقالات تعسفية. • معاملة سيئة وقاسية. • «اختطاف جرحى من المستشفيات». 	<p>أخبر أحد الشهود فريق الخبراء كيف قام الحوثيون بأخذ قريه من المستشفى واختفى بعدما كان مصاباً بينما «كان يدافع عن منزلهم مثلما فعل بعض الشباب الآخرين.» شخص آخر مدني تقطعت به السبل في منطقة تسمى نهم الغرب، وهي منطقة تلتقى فريق الخبراء تقارير عن اختفاء 71 رجلاً فيها، فذهب إلى المحافظ المحلي عندما زادت القيود لطلب المشورة لأنه خشي أن يستهدفه الحوثيون كونه من</p>	471	165	153

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		عبيسة. وبحسب ما ورد سُلم الرجل إلى الحوثيين وأُرسِل إلى معتقل الأمن السياسي في حجة. وقد اختفى منذ ذلك الحين.			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب • إخفاء قسري. • اعتقالات تعسفية. • معاملة سيئة وقاسية. • اختطاف جرحى من المستشفيات 	<p>تلقي فريق الخبراء معلومات من مصادر مختلفة تزعم أن ما يصل إلى 294 فرداً (من الذكور)، بمن فيهم أطفال و240 مدنياً على الأقل، قد اختفوا على أيدي الحوثيين في حجور منذ يناير 2019. وأفادت التقارير أن مصيرهم وأماكن اختفائهم لا تزال مجهولة.</p>	472	165	154
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • جرائم ضد الإنسانية. • تعذيب أفضى إلى الموت. • إخفاء قسري. • اعتقال تعسفي. • التحكم بالجثث لابتزاز أهالي الضحايا. • اختطاف جرحى من المستشفيات وتعذيبهم حتى الموت. 	<p>حقق فريق الخبراء في حالتين من حالات الوفاة أثناء احتجاز لرجال من حجور منذ اندلاع النزاع في يناير 2019. وفق تقارير، أحد الرجال كان مدرساً قبض عليه رجال حوثيون مسلحون من عند نقطة تفتيش أثناء سفره للوصول إلى أسرته. لدى فريق الخبراء أسباباً معقولة للاعتقاد أنه توفي في الحجز. ولم يستطع الفريق التحقق من مزاعم التعذيب أو التأكد من ملاسبات وفاته على الرغم أنه، وفق تقارير، كان يحمل علامات تعذيب على يديه ورأسه ورقبته. أخذ الحوثيون الرجل الثاني من المستشفى بعد إصابته بشظية. بحسب المصادر، هو لم يشارك في المواجهات المسلحة في حجة. وُضع رهن الاحتجاز في صنعاء وفُصل عن زملائه في الزنزانة قبل أسبوع من وفاته. لم يؤكد فريق الخبراء سبب وفاته، في هاتين الحالتين كما في حالات أخرى وثقها فريق الخبراء في أماكن أخرى، لم تُعاد جثامين الموتى إلى أهلهم. في بعض الحالات، سواء في حجة أو في أجزاء أخرى من اليمن، زعمت الأسر أن الرجال الذين يعملون في مرافق الاحتجاز التي تديرها</p>	473	166	155

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • اعتداء على المدنيين، (قتل وجرح) «جرائم حرب». 	سلطات الأمر الواقع قد طلبوا من العائلات دفع المال مقابل الحصول على معلومات عن أقاربهم.			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم ضد الإنسانية. • استهداف أفراد قبائل وأسر معينة من حجور، على أساس مناطقي أو أسري. • (إخفاء قسري واحتجازات تعسفية وتعذيب على أساس التمييز). 	<p>تشير مختلف التقارير والحالات الواردة المتعلقة بحجور عن احتجازات تعسفية واختفاءات قسرية وادعاءات بحدوث تعذيب والتي حقق فيها فريق الخبراء، في حالة تأكيدها، إلى نمط مقلق لاستهداف أفراد قبائل معينة وأسر من منطقة حجور، لاعتبارهم معارضين أو عدم دعمهم للحوثيين. وتلقى الفريق ادعاءات باستهداف أسرة بأكملها حتى النساء فيها. ولم يتمكن الفريق من تأكيد هذه الادعاءات بسبب ضيق الوقت وانعدام الوصول. تشير الأدلة التي جمعها واستعرضها الفريق إلى مخاوف بشأن وجود أنماط لاعتقال واحتجاز رجال من قبائل حجور أثناء فترة النزاع في المنطقة وبعده. وهذه الحالات تتطلب مزيداً من التحقيق.</p>	474	166	156
		<p>الانتهاكات ضد أتباع صالح حقق فريق الخبراء في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في سياق انهيار التحالف بين الحوثيين وصالح بنهاية العام 2017.</p>	477	167	157

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • قتل خارج القانون. • الاعتداء على الفئات الضعيفة النساء مثلاً. • الاعتداء على حرية التجمع والتعبير عن الرأي. • (الاستهداف بالقتل والاحتجاز التعسفي على أساس التمييز في الرأي السياسي). 	<p>حقق فريق الخبراء في استهداف الأشخاص المنتسبين لحزب المؤتمر الشعبي العام بعد فك تحالفه مع الحوثيين. في إحدى الحالات وفي نفس اليوم الذي تم فيه الإعلان عن الانقسام، قام مقاتلون حوثيون بقتل أحد أعضاء قيادة المؤتمر الشعبي العام وإثنين من أفراد عائلته. وفي حالة أخرى، احتجزت سلطات الأمر الواقع تعسفاً عشرات النساء المنتميات إلى حزب المؤتمر الشعبي العام واللواتي قمن بتنظيم مظاهرات.</p>	478	167	158
	<ul style="list-style-type: none"> • قتل خارج القانون. • الاعتداء على المؤسسات الإعلامية واعتقال العاملين فيها. • إيقاف تشغيل الانترنت ووسائل الإعلام. • جرائم حرب. 	<p>تصاعد التوتر في أواخر نوفمبر 2017 حيث نجح الحوثيون في الاستيلاء على مسجد الصالح في صنعاء، وهو رمز مهم لسلطة ونفوذ صالح. هاجم الحوثيون منزل طارق ابن شقيق صالح، مما أسفر عن مقتل ثمانية أشخاص. وسط هذا التوتر، في 2 ديسمبر 2017 وفي خطاب متلفز، قطع صالح علاقاته مع الحوثيين رسمياً قائلاً إنه منفتح على الحوار مع التحالف العربي. وقام الحوثيون على الفور بإيقاف تشغيل الإنترنت والقنوات الفضائية وهاجموا مبنى محطة اليمن اليوم الإعلامية التي يملكها المؤتمر الشعبي العام حيث ألقي الحوثيون القبض على 43 موظف هناك وأغلقوا المحطة.</p>	481	168	159
	<ul style="list-style-type: none"> • جريمة حرب. • قتل خارج القانون. 	<p>حقق فريق الخبراء في مقتل علي عبد الله صالح، إلا أن البيئة السياسية المشحونة للغاية في هذه القضية لم تمكن الفريق من التوصل إلى نتيجة فيما يتعلق بالظروف الدقيقة لوفاة. سبب ذلك جزئياً أن الشهود الذين كانوا حاضرين وقت وفاة صالح رفضوا التحدث مع فريق الخبراء.</p>	482	168	160

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • اعتداء على المدنيين، (قتل وجرح) «جرائم حرب». 	<p>وذكر أحدهم أنه بحاجة لإذن من حكومة بلد عضو في التحالف العربي، ثم رفض في وقت لاحق متابعة التواصل مع فريق الخبراء</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • قتل خارج القانون للرئيس السابق. • استخدام مفرط للقوة. • احتجاز واعتقال تعسفي لأبناء الرئيس السابق. • قتل لعارف الزوكا وهو مصاب. • «إجهاز على جريح»، وهو أسير في الوقت ذاته. 	<p>وفقاً للمعلومات التي جمعها فريق الخبراء، في الفترة بين 2 ديسمبر 2017 في الساعة 0700 صباح 4 ديسمبر 2017، شن الحوثيون هجوماً منسقاً بالدبابات ومدافع الهاون والقناصة على منزل صالح في منطقة حدة بصنعاء. ونشب قتال بين الحوثيين وحراس صالح. لم يتمكن فريق الخبراء من التوصل إلى استنتاجات واقعية بشأن ما حدث مباشرة بعد استيلاء الحوثيين على المنزل. تشير بعض المصادر إلى أنه بحلول صباح يوم 4 ديسمبر 2017، دخل الحوثيون المنزل وقتلوا صالح واعتقلوا اثنين من أبنائه البالغين والذين تم احتجازهم بعد ذلك لأكثر من عام. وتشير مصادر أخرى إلى أن صالح قُتل في موكب أثناء محاولته مغادرة صنعاء. لم يكن الطبيب الشرعي الذي قام بتحليل لقطات فيديو لجنحة صالح بناءً على طلب فريق الخبراء حاسماً بشأن سبب الوفاة. ووفق تقارير، أصيب نائب صالح، عارف الزوكا، بجروح خلال الهجوم ونقل إلى المستشفى حيث قتله الحوثيون فيما بعد.</p>	483	168	161
	<ul style="list-style-type: none"> • قتل خارج القانون. • اعتداء على حرية التنقل. • الاغتيالات المنظمة وإرهاب المجتمع. • جريمة حرب. 	<p>في 2 ديسمبر 2017 كان المشني عند مفترق طرق رصابة حيث يوجد هناك عدد من ممتلكاته. كان يقود السيارة الرئيسية في موكب مؤلف من ثلاث سيارات، يرافقه أفراد الأسرة والزملاء بما في ذلك شقيقه وهو أيضاً عضو في المؤتمر الشعبي العام وابن عمه وأبنائه البالغين وحراسه الشخصيين. كانت المنطقة مشغولة بالعديد من المارة. أوقفت</p>	485	169	162

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
		مجموعة كبيرة من المقاتلين الحوثيين المدججين بالسلاح السيارات فيما بدا وكأنه عملية مخطط مسبقاً. فتحوا النار على المثنى مما أدى إلى جرحه هو وآخرين ومقتل شقيقه وابن عمه وحارسه الشخصي. ورد الحراس الشخصيون بإطلاق النار فيما هرب المثنى مع آخرين بمساعدة المارة.			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • اعتداء على أعيان مدنية محمية (مسجد) وممتلكات تجارية وسكنية. • قتل خارج القانون. 	<p>بحث الحوثيون عن المثنى في المنطقة. وقاموا بهدم عدد من ممتلكاته التجارية والسكنية بالمتفجرات وحاولوا تدمير بيوت أخرى. لجأ المثنى وزميل له إلى داخل مسجد النور على بعد 500 متر جنوب مفترق الطرق. في 2 ديسمبر 2017 عثر مقاتلو الحوثي على المثنى في المسجد وأحاطته من جميع الجهات وفتحت النار على المسجد مما أسفر عن مقتل المثنى وزميله.</p>	486	169	163
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • اعتداء على النساء «فتة ضعيفة». • اعتداء على الحريات والحقوق الأساسية. (التجمع، التعبير عن الرأي). • اعتداء على سلامة الجسد. • قذف وطعن بالأعراض ومساس بالشرف. 	<p>في يومي 6 ديسمبر 2017 و21 مارس 2018 نظّم عدد من النساء البارزات في حزب المؤتمر الشعبي العام سلسلة من المظاهرات في صنعاء ضمت أكثر من مئتي امرأة وفتاة من أعضاء ومنتسبي المؤتمر الشعبي العام ضد حكم الحوثيين. ونددت المظاهرات باغتيال صالح وطالبين بإعادة جثمانه. وفي المظاهرات قامت سلطات الأمر الواقع بنشر الأمن المسلح والذي شمل القوات الأمنية التي تُعرف خارج أوساط الحوثيين باسم «الزينية» والتي هاجمت المظاهرات والنساء من المارة. قامت هذه القوات بضرب المظاهرات بالهراوات والبنادق والهراوات الكهربائية وهددت بخلع ملابسهن واغتصابهن في الشارع ووصفتهن</p>	487	170	164

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
		بالبغايا. تحمل مثل هذه التهديدات دلالات ومخاطر خاصة بالمجتمع اليمني وتزيد من خطر العنف القائم على النوع الجنساني ضدهم وقد اعتبرها المتظاهرات بمثابة العنف الجنسي.			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • جرائم ضد الإنسانية. • اعتقال تعسفي. • تعنيف لفظي. • مساس بسلامة الجسد. • عري قسري. • اغتصاب. • قذف وطعن بالعرض. • معاملة مهينة للكرامة الإنسانية. • اعتقال تعسفي وإخفاء قسري لفتيات قصر (دون سن الـ 18 سنة). 	<p>في الأيام التي تلت مظاهرة 6 ديسمبر 2017، قامت سلطات الأمر الواقع باحتجاز وإخفاء عدد من نساء وفتيات المؤتمر الشعبي العام، بعضهن كنّ قد شاركن في المظاهرة. تم احتجاز ما يصل إلى 130 امرأة وفتاة لعدة أشهر في مرفق احتجاز غير رسمي في قبو منزل علي محسن الأحمر السابق، كان نصفهن تقريباً أعضاء في حزب المؤتمر الشعبي العام وبينهن فتيات في سن السابعة عشرة. في مرفق الاحتجاز هذا تم فصل المنتسبات للمؤتمر الشعبي العام عن الأخريات وتم التعامل معهن بشكل مختلف. قيل لهن إن الأيديولوجية الخاصة بهن معيبة وتم إلقاء عليهن محاضرات مؤيدة للحوثيين وأخرى دينية. قال لهن الحارسات «الزينيةيات» أنهن لسن بشرًا بعد الآن وقصوا شعرهن. تعرضت امرأة واحدة من النساء على الأقل إلى العري القسري. المرأة نفسها وصفت لفريق الخبراء كيفية تعرضها للاغتصاب المهبطي والشرجي في مناسبات متعددة من قبل رجال حوثيين مختلفين. خلال عمليات الاغتصاب، استخدم الرجال الإساءات اللفظية المهينة وأخبروها بأنها كانت من ممتلكات صالح لكنها أصبحت الآن من غنائم الحرب للحوثيين. ثم وصفت الاستجابات التي تمت بعد ذلك والتي اتهمت فيها بالدعارة وباتهامات باطلة أخرى وأمرت بتقديم</p>			165

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
		اعترافات كاذبة على فيديو. عندما رفضت القيام بذلك، تعرضت للتعذيب بالصدمات الكهربائية والضرب.			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • جرائم ضد الإنسانية. • اعتقال تعسفي. • تعنيف لفظي. • مساس بسلامة الجسد. • عري قسري. • إفراط في العنف الجنسي. • قذف وطعن بالعرض. • معاملة مهينة للكرامة الإنسانية 	<p>في مظاهرة 21 مارس 2018، يوم عيد الأم، سعت المتظاهرات إلى وضع الزهور بالقرب من منزل الرئيس السابق، فقام الحوثيون بمنعهن من القيام بذلك وبالهجوم عليهن. بعد ذلك الهجوم، تم اعتقال 60 امرأة على الأقل ونقلهن إلى مرافق الاحتجاز في صنعاء بما في ذلك مباني مركز الشرطة. وأثناء وجودهن هناك، قامت الحارسات «الزيبات» العاملات في سلطات الأمر الواقع بتعذيبهن وإساءة معاملتهن بما في ذلك القيام الاعتداء الجنسي على ثلاث نساء عن طريق ضرب فروجهن عن قصد عبر ملابسهن بهراوات كهربائية. لم يطلقوا سراح النساء إلا بعد وساطات وفي عهدة أفراد الأسرة الذكور، سعى الحوثيون لإبقاء بعض النساء لفترة أطول لأسباب غير معروفة. وتفيد تقارير بأن 11 امرأة وفتاة محتجزات في ذلك اليوم لم يتم إطلاق سراحهن ويعتبرن في عداد المختفيات. ولا يزال التحقيق في هذه القضايا مستمرا من قبل فريق الخبراء. وقد كان للانتهاكات العلنية ضد متظاهرات المؤتمر الشعبي العام دوراً كبيراً في إثارة الفرع للمشاركة السياسية للمرأة في صنعاء.</p>	489	171	166
	<ul style="list-style-type: none"> • اعتقال تعسفي. • إخفاء قسري. • تعذيب «اعتداء جنسي». • جرائم حرب. 	<p>نظر فريق الخبراء في أربع من حالات الاحتجاز هذه ضد موالين للمؤتمر الشعبي العام بين ديسمبر 2017 وديسمبر 2018 حيث امتدت فترات الاحتجاز بين ثلاثة أسابيع وتسعة أشهر. في إحدى الحالات، تم إخفاء أحد المحتجزين قسراً في سجن الأمن السياسي في</p>	491	171	.167

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • اعتداء على المدنيين، (قتل وجرح) «جرائم حرب». 	<p>إب حيث تعرض للتعذيب بما في ذلك الاعتداء الجنسي بضرب خصيته. في حالة أخرى، احتُجزت عضو في المؤتمر الشعبي العام لمدة ثلاثة أسابيع مع أقاربها بمن فيهم طفليها الصغيرين في سجن الأمن السياسي في ذمار.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • إخفاء قسري. • اعتقال تعسفي. • قذف وطعن بالأعراض. • جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. 	<p>في حالة أخرى، تم اعتقال عضو في المؤتمر الشعبي العام كان يعمل لصالح سلطات الأمر الواقع مع أفراد من أسرته بعد أن رفض تطبيق سياسات الحوثيين وأوامرهم التي لم يكن موافق عليها. وفي حالة أخرى، انتقدت إحدى مؤيدات المؤتمر الشعبي العام الحوثيين بشكل علني فاخترت بالإكراه على يد الحوثيين لأكثر من تسعة أشهر. وجه الحوثيون إليها تهم كاذبة متعلقة بالدعارة من أجل «إضفاء الشرعية» على احتجازها ومنع أسرته من متابعة القضية نظراً إلى وصمة العار الشديدة والنتائج المترتبة على مثل هكذا اتهامات.</p>	492	172	168
	<ul style="list-style-type: none"> • اعتداء جسدي «مساس بالسلامة الجسدية». • اعتداء على الأعيان الخاصة. • مصادرة أموال. • جرائم حرب. 	<p>أفاد أعضاء في المؤتمر الشعبي العام أنهم تعرضوا للاعتداء الجسدي وتم مدهمة منازلهم ثم مصادرتها من قبل الحوثيين دون أي أسباب. خلال عامي 2018 و2019، ونشر الحوثيون قائمة بمنسوبي حزب المؤتمر الشعبي العام المطلوبين للعدالة والذين صودرت ممتلكاتهم أو سيتم مصادرتها لاحقاً.</p>	493	172	169
	<ul style="list-style-type: none"> • اختطاف واغتصاب وقتل. • جريمة حرب. 	<p>في 19 يناير 2018 قام المقاتلون الحوثيون باختطاف واغتصاب وقتل عضو في حزب المؤتمر الشعبي العام. ادعى تحقيق مزعوم أجرته سلطات</p>	494	172	170

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		الأمر الواقع أن الضحية لم تكن عضواً في المؤتمر الشعبي العام. إلا أن المعلومات التي قدمها شاهد تشير إلى خلاف ذلك. وأحبط جهود فريق الخبراء في التحقيق في هذه القضية عوامل مثل المخاوف من الانتقام والاهتمام الإعلامي بهكذا قضايا وعوامل أخرى ويتوجب إجراء المزيد من التحقيقات.			
	<ul style="list-style-type: none"> • امتناع عن القيام بواجب. • انتهاك لقرارات مجلس الأمن القاضية بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية والقائمين عليها. • جرائم حرب. 	<p>محافظة الحديدة بين أغسطس وديسمبر 2018، وبينما كان القتال العنيف مستمراً، لم تتمكن الجهات الإنسانية من الوصول إلى المديرية على الإطلاق. في عام 2019، سُمح للجهات الفاعلة في المجال الإنساني بالوصول إلى الدريهه لفترة وجيزة من أجل تقديم الطعام في يناير وأواخر أبريل وبداية مايو. على الرغم من أن وصول المساعدات كان وجيزاً، لم يتم إجراء أي تقييم إنساني في الدريهه منذ يونيو 2018. لذلك، لم يتم تأكيد عدد الأفراد الذين يعيشون اليوم في مديريةية الدريهه أو في مركز المديرية نفسه، واستحال التوصل إلى خطة استجابة مناسبة وتنفيذها. أما القيود المفروضة بشكل مستمر حتى وقت كتابة هذا التقرير، فترجع أساساً إلى سيطرة القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة التابعة لها على نقاط الوصول، فضلاً عن وجود الألغام الأرضية المحيطة بهذه المناطق التي ظلت تحت سيطرة سلطات الأمر الواقع.</p>	508	177	.171
	<ul style="list-style-type: none"> • جريمة حرب. 	بالإضافة إلى عدم إمكانية الوصول إلى مطاحن البحر الأحمر، قيل أيضاً أنه تم تلغيمها. واتهم برنامج الأغذية العالمي الحوثيين بدخول	510	177	172

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • استخدام الألغام في مرافق اقتصادية وحيوية هامة. 	<p>المرفق وزرع الألغام الأرضية في داخله. في 5 مايو 2019، أعلن المركز اليمني التنفيذي لمكافحة الألغام () أن مجمع مطاحن البحر الأحمر أصبح خالياً من الألغام بشكل كامل.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • إعاقة وصول المساعدات الإنسانية. • الاستخدام العشوائي للألغام وفي مناطق مدنية. • انتهاك لقرارات مجلس الأمن. • جرائم حرب. 	<p>تعاني أجزاء من منطقة الدريهمي الخاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع، بما فيها مركز المديرية، من قيود شديدة تحول دون وصول المساعدات الإنسانية. وتنتج هذه القيود بشكل رئيسي عن سيطرة القوات المسلحة اليمنية والجماعات المدعومة من الإمارات العربية المتحدة على نقاط الوصول، وعن وجود الألغام الأرضية في جميع أنحاء المنطقة. ولا يزال العدد الدقيق للأفراد الذين ما زالوا يعيشون في مناطق مديرية الدريهمي الخاضعة لسيطرة الحوثيين غير معروف، ويرجع ذلك أيضًا إلى عدم إمكانية وصول الجهات الإنسانية الفاعلة لإجراء تقييم مستقل للاحتياجات. في الممارسة العملية، من المسلم به أن منع الوصول من أجل إجراء التقييمات اللازمة لتحديد الاحتياجات الإنسانية قد يكون بالفعل انتهاكًا لواجب السماح بوصول المساعدات الإنسانية وتسهيله، لا سيما في سياق أزمة إنسانية مثل اليمن. وبالتالي، لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن الحكومة اليمنية تنتهك التزاماتها بالسماح للأشخاص المحتاجين في أجزاء من مديرية الدريهمي بالوصول إلى الإغاثة الإنسانية وتيسير الوصول.</p>	513	178	173
	<ul style="list-style-type: none"> • امتناع عن القيام بواجب الإنسانية • إعاقة وصول المساعدات الإنسانية 	<p>انتهكت الحكومة اليمنية وسلطات الأمر الواقع واجب السماح بالوصول إلى المساعدات الإنسانية وتيسيره لمجرّد رفض الوصول إلى</p>	514	179	174

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
		مطاحن البحر الأحمر. وضمن هكذا سياق من انعدام الأمن الغذائي الحاد والحاجات الجسيمة من التغذية، فإن رفض إتاحة وصول الجهات الفاعلة الإنسانية لأهم مرفق لتخزين القمح في اليمن لا تبرره سوى الضرورة العسكرية الملحة. ولم يجد فريق الخبراء أي مبرر من هذا القبيل لرفض الحوثيين السماح لبرنامج الأغذية العالمي بالوصول إلى المطاحن في الفترة ما بين يناير ومايو 2019. إلا أن فريق الخبراء يرحب بموقف الحوثيين مؤخرًا حيث أتاحوا لبرنامج الغذاء العالمي الوصول إلى المطاحن، غير أن لا معلومات واضحة حتى الآن عن حجم القمح الموجود الصالح للاستخدام.			
	<ul style="list-style-type: none"> • قتل مدنيين. • إصابة مدنيين. • جرائم حرب. • انتهاك مبدأ التمييز. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني). • استخدام الأغراض المدنية للأهداف العسكرية. 	<p>في 27 حزيران 2018، الساعة الرابعة والنصف مساءً، في حي المرخودة، مدينة الحديدية، بالقرب من المطار، سقطت قذيفتان في المنطقة. سقطت القذيفة الأولى بالقرب من أحد المنازل في حي المرخودة، وسقطت الثانية على بعد حوالي 500 متر. وقتلت القذيفة الثانية سبعة أفراد وأصابت ستة آخرين كانوا خارج المنزل بمضغون القات. وأصيب مدنيان آخران كانا داخل المنزل. واتفق معظم الشهود على أن القذيفة جاءت من الغرب. كوان للحوثيين قاعدة في مدرسة 17 يوليو نحو الغرب في حدود المكان الذي سقطت فيه القذيفة، مما أتاح للفريق أن يستنتج أن الحوثيين أطلقوا القذيفة. وتم نقل المصابين إلى مستشفى الثورة والمستشفى العسكري في المدينة، حيث توفي بعضهم. في المجموع، قُتل تسعة أفراد ذكور، بينهم صبيان. وأصيب سبعة أشخاص آخرين (رجالان وامرأتان وصبيان وفتاة). ليس من الواضح ما إذا كان المنزل أو التجمع هو الهدف. وقد أنكر جميع الشهود وجود مقاتلين في المنطقة وقت الهجوم. ومن المحتمل أن يكون المطار هو الهدف أو أي شيء بالقرب منه، وهي منطقة فيها قتال متقطع بينما تسعى القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها للسيطرة عليها. وتتكوّن المنطقة التي تعرّضت للقصف من صف طويل من المنازل الواقعة بجانب الطريق الرئيسي أمام المطار.</p>	529	183	175

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • استهداف مدنيين. • جرائم حرب. • انتهاك لمبادئ القانون الدولي الإنساني. 	<p>بينما كانت المنطقة المتأثرة تقع بالقرب من الخطوط الأمامية، لم يكن القتال دائراً خلال الهجوم. ومن المحتمل أن تكون القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها والموجودة بالقرب من المطارهي المستهدفة. إلا أن المنطقة المتضررة هي منطقة سكنية مؤلفة من العديد من المنازل المدنية. واختيار مثل هذا السلاح غير الدقيق في موقع سكني يُظهر فشلاً في مراعاة أرواح المدنيين وممتلكاتهم في المنطقة، والمقاتلون الحوثيون كانوا على دراية بلا شك بوجودها عند شن الهجوم.</p>	530	184	176
	<ul style="list-style-type: none"> • استهداف مدنيين. • جرائم حرب. 	<p>في 19 يوليو 2018، اندلع قتال عنيف في قرية المشخانة التي كانت خط مواجهة في ذلك الوقت وتغيّرت الأطراف المسيطرة عليها عدّة مرات. كان لكل طرف من أطراف النزاع حوالي كيلومتر واحد تحت سيطرته وقت وقوع الحادثة. في ذلك اليوم، بين الساعة الثامنة والنصف والتاسعة صباحاً، النساء وكبار السن وأفراد الأسر بقوا في المنازل بينما كان الرجال في ضواحي المدينة، يعملون في الحقول. كان الرجال على بعد 2 كيلومتر خارج مركز القرية يحصدون التمور. مع اشتداد القتال، تجمّع من تبقى من الناس في القرية للمغادرة. وغادر الكثير من الناس منازلهم بدون أخذ أي شيء. انتشر الأفراد وانتقلوا إلى مواقع مختلفة. وأصيب بعضهم في القصف أثناء الرحيل. في المجموع، قُتل أربعة رجال على الأقل وأصيب تسعة أفراد، بينهم ثلاث نساء. وقع القصف في منطقة تسيطر عليها الحكومة اليمنية. وبناءً</p>	531	184	177

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		على المعلومات المتوفرة، خلص فريق الخبراء إلى أن القذائف التي أصابت المدنيين في هذه الحالة صدرت عن الحوثيين. وكان الضحايا في مكان مفتوح، ومعظمهم من كبار السن ذوي الحركة المحدودة. تم ترك القتلى ومساعدة الجرحى على الابتعاد عن المنطقة، مع تدخل من جانب أفراد الجماعات المسلحة التابعة للقوات المسلحة اليمنية التي كانت في غرب القرية، حيث قصفهم الناجون وطلبوا سيارات لنقل المصابين. تم نقل المصابين إلى الخوخة ثم إلى عدن لتلقي العلاج. وبقي بعض الناس في المستشفى لعدة أشهر.			
	<ul style="list-style-type: none"> • استهداف مدنيين. • جرائم حرب. • انتهاك لمبادئ القانون الدولي الإنساني. 	استناداً إلى الأدلة المتاحة، لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن المقاتلين الحوثيين هم الذين أطلقوا القذائف التي أصابت المدنيين في هذه الحادثة. وكانت المنطقة التي سقطت فيها القذائف منطقة مفتوحة، مع غياب المباني أو المنازل في المنطقة المجاورة. ويبدو أن القصف قد وقع في سياق قتال عنيف بين القوتين اللتين كانتا تطلقان النار على بعضهما البعض من الجانبين المقابلين للقرية. وكانت هذه مجرد واحدة من العديد من القذائف التي سقطت على القرية في ذلك اليوم. أظهر اختيار الأسلحة المستخدمة، بالنظر إلى موقع القتال، فشلاً في مراعاة حياة المدنيين الذين كان ينبغي مساعدتهم للهروب من منطقة القتال بأمان بدلاً من تجاهلهم.	532	184	178
	<ul style="list-style-type: none"> • استهداف مدنيين. • جرائم حرب. 	في حوالي الساعة الثانية والنصف فجراً، سقطت ثلاث قذائف هاون في إحدى القرى، وعلى وجه التحديد في منزل خاص. سقطت	533	185	.179

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك مبدأ الاحتياطات في الهجوم. 	<p>القذائف الثلاث في الحديقة وفي الفناء الخلفي للمنزل. واخترقت إحدى شظايا قذائف الهاون جدران المنزل، مما أدى إلى إصابة امرأة وابنتها البالغة من العمر عامين. تم نقل الفتاة إلى أقرب مستشفى لكنها توفيت في وقت لاحق. يقع المنزل في قرية صغيرة حيث توجد منازل أخرى. كانت القرية تحت سيطرة الجماعات التابعة للقوات المسلحة اليمنية التي استولت على مدرسة تبعد حوالي 300 متر عن الحادث. وفقاً لأقوال الشهود، تقع مواقع إطلاق النار الخاصة بالحوثيين على الجانب الذي جاء منه القصف. ولدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن الحوثيين شنوا الهجوم.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • استهداف مدنيين. • جرائم حرب. • انتهاك مبادئ القانون الدولي الإنساني. 	<p>لم يكن القتال دائراً عندما وقع الهجوم. من المحتمل أن تكون مواقع القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها والواقعة على بعد 300 متراً من المنزل هي المستهدفة. ومع ذلك، كان لا بد للحوثيين أن يفهموا أن استخدام هذه الأسلحة غير الدقيقة في هكذا منطقة سكنية تضم العديد من المنازل المدنية سيؤدي على الأرجح إلى إلحاق ضرر بالمدنيين. إن قرار استخدام مثل هذا السلاح غير الدقيق في مكان يسكنه مدنيون يعكس فشلاً في مراعاة أرواح المدنيين وممتلكاتهم في المنطقة. وبشأن الهجوم أيضاً مخاوف بشأن قرار القوات الموالية للحكومة باحتلال مدرسة تقع بالقرب من المنازل المدنية كقاعدة لعملياتها.</p>	534	185	180
	<ul style="list-style-type: none"> • استهداف مدنيين. 	<p>في حوالي الساعة التاسعة صباحاً، سقطت قذائف الهاون على نقطة لتوزيع المياه. وكانت نقطة توزيع المياه جزءاً من مشروع خيرى يوفر</p>	533	185	.181

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • استهداف مرافق اقتصادية ضرورية للحياة. • انتهاك لمبادئ القانون الدولي الإنساني. • جرائم حرب. 	<p>المياه للقرية. كان يتألف من خزان مياه سعة 2000 لتر يمكن للقرويين نهل المياه منه. في وقت وقوع الحادث، كان يتواجد طابور من الناس الذين ينهلون المياه عندما سقطت قذيفة هاون بجوار الخزان. دمرت الجدار المجاور للخزان وأصاب الشظايا من كانوا ينهلون المياه. قُتل طفلان في الهجوم. لم يستطع المستشفى الأول الذي نُقل إليه أحد الطفلين أن يعالجه بسبب نقص القدرات. كما أصيب رجل بالغ وفتاتان وطفل، أحدهم في حالة خطيرة. كانت القرية تحت سيطرة القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها التي سيطرت على مدرسة تقع على بعد حوالي 150 متراً من الحادث. وذكر معظم الشهود أن الحوثيين كانوا مسؤولين عن هذا الهجوم استناداً إلى الاتجاه الذي جاء منه.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • استهداف مدنيين. • انتهاك لمبادئ القانون الدولي الإنساني. • جريمة حرب. 	<p>لم يكن القتال دائراً في وقت الهجوم. والمنطقة التي تم ضربها هي منطقة سكنية تحيط بها عدّة منازل، وهو أمر كان لا بدّ للحوثيين من أخذه في الاعتبار عند اختيار الوسائل وتوقيت الهجوم. مرة أخرى، يثير الهجوم أيضاً مخاوف بشأن قرار القوات الموالية للحكومة باحتلال مدرسة تقع بالقرب من منازل مدنية ومن نقطة توزيع للمياه كقاعدة لعملياتها.</p>	536	185	.182
	<ul style="list-style-type: none"> • استهداف نازحين مدنيين. • جرائم حرب. 	<p>في 5 أكتوبر 2018، سقطت قذيفة هاون في مخيم للنازحين في بني جابر، في الخوخة. كان المعسكر يعمل منذ يونيو 2018. وكانت المنطقة تحت سيطرة الحكومة وقت وقوع الحادث. وكان المخيم الذي</p>	537	186	183

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		يديره مركز الملك سلمان يستضيف حوالي مائة نازح. أحد المباني الذي شكّل قاعدة للقوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها كان على بعد حوالي 70 متراً إلى جنوب المخيم الذي يبعد حوالي كيلومتر واحد إلى الشرق عن مخيم أبي موسى الأشعري العسكري. سقطت قذيفة هاون أخرى في مزرعة بالقرب من مخيم النازحين. وسقطت القذيفة الثانية داخل المخيم، مما أسفر عن مقتل امرأة وإصابة 7 أشخاص آخرين (رجل وفتاة و5 أطفال)، وإلحاق أضرار بمخزن المياه. وقد جاء القصف من الشمال الشرقي حيث يتمركز الحوثيون.			
	<ul style="list-style-type: none"> • استهداف نازحين مدنيين. • جرائم حرب. 	استناداً إلى الأدلة المتاحة، وجد فريق الخبراء أن الحوثيين هم الذين أطلقوا قذائف الهاون في هذه الحادثة. ولم يكن القتال دائراً في وقت الهجوم. وكان على الحوثيين أن يأخذوا في الاعتبار قرب الهدف العسكري من معسكر النازحين عند اختيار سلاحهم. ويشير هذا الحادث مخاوف بشأن الاشتراك في المواقع بين قاعدة عسكرية ومخيم للنازحين.	538	186	184
	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك للقانون الدولي الإنساني. • انتهاك لمبدأ التمييز • الاحتياطات اللازمة للهجوم. • استهداف مدنيين. 	حقق فريق الخبراء في 6 حالات استخدم فيها الحوثيون أسلحة نيران غير مباشرة ذات أثر واسع النطاق، وأطلقوا قذائف قتلت وجرحت رجالاً ونساء وأطفالاً من المدنيين. وفي حين أنّ أحد الحوادث قد وقع أثناء قتال عنيف ومباشر، وقعت جميع الحوادث الأخرى التي تم	540	187	185

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	• جرائم حرب.	<p>التحقيق فيها عندما لم يكن القتال نشطًا. وأثارت هذه الهجمات مخاوف بشأن توقيت الضربات واختيار الأسلحة، وإذا جرى تنفيذها بطريقة تحد من إلحاق الأذى بالمدنيين وفقًا لمبدأ الاحتياطات في الهجوم. بالإضافة إلى ذلك، وفي خمس من الحالات الست، أدى القصف الحوثي إلى إصابة مناطق مدنية مأهولة بالسكان، وبعضها مكتظ بالسكان. وفي أربعة حوادث، حدد فريق الخبراء هدفًا عسكريًا محتملاً كان على الأرجح هدفًا لهجوم على مقربة من مكان سقوط القذائف. لكن في هذه الحوادث تعرض مخيم للنازحين ونقطة لتوزيع المياه ومنازل مدنية للقصف. إن الطبيعة غير الدقيقة للسلح الذي تم اختياره والمناطق المدنية التي أطلقت فيها جعلت الهجمات عشوائية، في انتهاك لمبدأ التمييز. وفي الحادثة الوحيدة التي وقعت أثناء سير القتال، وجد الفريق أن الحوثيين فشلوا في اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية المدنيين خلال حالة قتال نشطة، حيث أطلقوا قذيفة باتجاه مجموعة من كبار السن الذين كانوا يحاولون الفرار من المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، قد يثير قصف نقطة لنهل المياه مخاوف بشأن حظر الهجمات على الأشياء الضرورية لبقاء المدنيين على قيد الحياة.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك للقانون الدولي الإنساني. • انتهاك لمبدأ التمييز. • استخدام أسلحة واسعة النطاق وعشوائية. 	<p>بالنسبة إلى القضايا التي تم التحقيق فيها في الحديدة، لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن الحوثيين كانوا مسؤولين عن الهجمات التي تستخدم أسلحة نارية غير مباشرة واسعة النطاق وعشوائية والتي أدت إلى هجمات عشوائية تنتهك مبدأ التمييز. وقد يؤدي شن هجوم</p>	542	187	.186

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • قتل وإصابة مدنيين. • انتهاك لمبدأ الاحتياط. 	<p>عشوائي أدى إلى مقتل أو إصابة مدنيين إلى مسؤولية جنائية عن جريمة الحرب. مع هذا النوع من الهجمات يكون الحوثيون قد انتهكوا واجب اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين. كما أن الحكومة اليمنية والجماعات التابعة لها، لدى وضع أهداف عسكرية داخل المناطق المأهولة بالسكان أو بالقرب منها، انتهكت القانون الدولي الإنساني أيضاً عبر فشلها في اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين من آثار الهجمات.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • استهداف مدنيين. • انتهاك مبدأ الاحتياط. 	<p>في أحد أيام شهر أغسطس 2018، في مديرية الدريهمي، أصابت قذائف الهاون منزلين مدنيين، مما أسفر عن مقتل 6 مدنيين، بينهم 3 ذكور بالغين و3 أطفال (صبيان وفتاة واحدة) وإصابة 3 مدنيين، رجل وفتاتان. ينتمي جميع الضحايا إلى العائلة نفسها. في وقت وقوع الحادث، كانت القوات الموالية للحكومة تنفذ هجوماً على المدينة من الجانب الغربي. وكانت المنازل المتضررة الواقعة في الجانب الجنوبي الغربي من المدينة في وسط تبادل إطلاق النار. ولاحظ شهود وجود قناصة حوثيين بالقرب من المنزل. وذكر بعض الشهود أن القذائف جاءت من الغرب حيث تمركزت القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة المدعومة من الإمارات. نزحت العائلات بعد الهجوم، وتم نقل الفتاتين المصابتين إلى مستشفيات خارج المدينة.</p>	547	189	.187
	<ul style="list-style-type: none"> • جريمة جرب. • انتهاك حرمة الأعيان المدنية والضرورة للحياة (مستشفيات)، 	<p>في 4 نوفمبر 2018، قام الحوثيون بوضع رجل مسلح في الجزء العلوي من المستشفى. وفي 5 نوفمبر، استولى عدد كبير من الحوثيين على المستشفى. وبدأوا استخدام المنشأة وإطلاق النار من سطحها. بعد سيطرة الحوثيين، أصبح المستشفى هدفاً للقوات المسلحة اليمنية</p>	559	193	188

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • واستخدامها لأغراض عسكرية، وتعطيل دورها. 	وللجماعات المسلحة المدعومة من الإمارات. في 6 نوفمبر، طلب الحوثيون من الموظفين إخلاء المستشفى. فتم نقل عشرة مرضى في العناية المركزة إلى صنعاء. أما المرضى المتبقون، ذهبوا إلى المنزل إذ كان وضعهم أقل خطورة.			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • تدمير أعيان مدنية محمية وضرورية للحياة. • استهداف 3 غرف عمليات في مستشفى. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني. 	في 7 نوفمبر 2018، بينما كانت القوات الموالية للحكومة على وشك السيطرة على المنطقة التي يقع فيها المستشفى، أشعل الحوثيون النار في ثلاث غرف عمليات في المستشفى. ثم دخلوا المختبر ودمروا جميع الآلات عبر إطلاق النار عليها. في وقت لاحق، دُمروا الطابق السادس بأكمله ودُمّرت جميع السجلات أيضاً. حرق الغرف وإطلاق النار مسجّل على كاميرات أو الدوائر التلفزيونية المغلقة. وفقاً لمصادر محلية، سيطرت القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها على المستشفى مساء 8 نوفمبر 2018.	560	193	189
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب • تدمير أعيان مدنية محمية وضرورية للحياة. • استهداف 3 غرف عمليات في مستشفى. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني. 	لا يحظر القانون الإنساني الدولي الحصار والحرب الشبيهة بالحصار في حد ذاته، طالما أن الغرض هو تحقيق هدف عسكري ولا تُفرض بغرض تجويع السكان المدنيين. ومع ذلك، قد تنطوي التكتيكات الشبيهة بالحصار على انتهاكات أخرى للقانون الإنساني الدولي كما يتضح في حالة تعز. وتشمل هذه فرض عوائق غير قانونية تحول دون وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني وأدوات الإغاثة، فضلاً عن الهجمات ضد الأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان، مثل المواد الغذائية والأدوية، أو نقلها. أثر	561	193	190

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • قتل وجرح مدنيين. • استخدام ألغام أرضية محظورة وعشوائية. • منع وتقييد فرق الإغاثة الإنسانية. • جرائم حرب. 	<p>أدى استخدام الحوثيين للألغام الأرضية على طول الساحل الغربي لليمن منذ منتصف عام 2017 إلى مقتل وجرح المئات من المدنيين ومنع مجموعات الإغاثة من الوصول إلى المجتمعات الضعيفة. فقد زرع الحوثيون الألغام الأرضية في معظم مديريات الحديدة. وسجّلت مديريتا الدريهمي والتحيتا أكبر عدد من الوفيات المبلغ عنها نتيجة الألغام الأرضية في عام 2018. ونظر فريق الخبراء في 23 حادثاً تسبّب في مقتل 7 رجال مدنيين و7 أطفال وإصابة 15 بالغاً من الذكور، و3 إناث بالغات و18 طفلاً.</p>	570	197	.191
	<ul style="list-style-type: none"> • استهداف مدنيين. • الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية. • جرائم حرب. 	<p>في الأول من أغسطس 2018، في منطقة السوق، في مديرية التحيتا بمحافظة الحديدة، أسفر انفجار لغم أرضي مضاد للمركبات عن مقتل طفل يبلغ من العمر 14 عاماً، وإصابة طفل يبلغ من العمر 17 عاماً كانوا يسافرون في حافلة. كانوا قد فزوا مع أسرهم من التحيتا إلى المنصورية للاحتماء من القتال. انفجر اللغم الأرضي بعد وقت قصير من مرور الحافلة عبر نقطة تفتيش للحوثيين عندما كانت الحافلة لا تزال على الطريق الرئيسي. بعد انفجار اللغم الأرضي، مرّ أحد الحوثيين بدون مساعدة الضحايا. وتم بتر ساق الفتى المصاب.</p>	571	198	192
	<ul style="list-style-type: none"> • استهداف مدنيين. • استخدام سلاح غير مشروع، «ألغام فردية». • جرائم حرب. 	<p>أدى انفجار لغم أرضي مضاد للأفراد إلى مقتل شاب يبلغ من العمر 23 عاماً أثناء قيامه بتفتيش منزله ومزرعته الذين أصيبا في وقت سابق بغارة جوية استهدفت أسلحة الحوثيين المخزّنة في المزرعة بعد أن غادرت العائلة المنزل قبل بضعة أشهر بسبب القتال. في يوم الحادث، ذهب الضحية إلى منزله لأخذ بعض الأمتعة له ولزوجته. عند وصوله</p>	572	198	193

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
		إلى المنزل، داس على لغم أرضي بالقرب من الباب الأممي. في حادثة منفصلة، في 4 فبراير 2019، في مديرية الحالي قُتل 3 أطفال بسبب انفجار لغم أرضي. كان الأطفال الثلاثة يركبون دراجة نارية في طريق عودتهم من البحر إلى منازلهم عندما اصطدموا بلغم أرضي انفجر فيهم.			
	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. • تخويف وتهديد للضحايا والشهود من الإدلاء بشهاداتهم. • حجز حرية الأفراد. • التضيق على وسائل الإعلام لمنعها من تغطية الانتهاكات. • توقيف المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات الدولية وعرقلتهم وتوقيفهم. 	استخدم الحوثيون ممارسات تشبه «الدولة البوليسية» في الحديدة وذلك لمعاينة أدنى معارضة لهم. عبر الشهود المحليون والمصادر الموجودة في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون والتي لديها معلومات عن انتهاكات الحوثيين، بالإجماع تقريباً، عن الخوف من الانتقام عندما اتصل بهم فريق الخبراء. يبدو أنه تم احتجاز أفراد لمجرد تعبيرهم عن تحفظات بشأن سياسات الحوثيين، أو بسبب نشر مواد على وسائل التواصل الاجتماعي تنتقد الحوثيين. بالإضافة إلى ذلك، استمرت المؤسسات الإعلامية في مواجهة القيود والمضايقات من جانب الحوثيين عند تغطية النزاع. علاوة على ذلك، تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية البارزة وممثلو الأمم المتحدة لعراقيل كثيرة، بل وتم توقيفهم بسبب قيامهم بعملهم. والأسباب تتعلق بالحماية، لن يقدم فريق الخبراء تفاصيل عن الحالات التي حقق فيها.	577	199	194
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب • إخفاء قسري. • ابتزاز مالي. • حجز حرية أسر المخفيين. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	إن سمة الاحتجاز السائدة التي اعتمدها سلطات الأمر الواقع تتعلق برفض الحوثيين الاعتراف بالحرمان من الحرية أو إخفاء مصير المحتجزين أو أماكن وجودهم، مما يجعلهم خارج نطاق حماية القانون ويجعلهم عرضة لمزيد من انتهاكات حقوق الإنسان. ومن بين الحالات السبعة عشر التي تم التحقيق فيها، عانى 13 محتجزاً من الاختفاء القسري. حيث رفض الحوثيون الاعتراف باحتجاز أفراد اضطرت أقاربهم لدفع	582	201	195

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		رشوة للمسؤولين الحوثيين للحصول على معلومات عن أفراد الأسرة المحتجزين، وهو خيار غير متاح لأولئك الذين لا يملكون سوى موارد قليلة. وتتفاقم محنة الأقارب عندما يواجهون عقبات في طريقهم للاستفسار عن أفراد أسرهم المحتجزين. في إحدى الحالات، تم إلقاء القبض على أفراد الأسرة من جانب الحوثيين الذين هددوهم بالاحتجاز إذا عادوا للاستفسار عن أحد الأفراد المحتجزين.			
	<ul style="list-style-type: none"> • اعتقال تعسفي لمعارضين انتقدوا الحوثيين في وسائل التواصل. • اعتقال أقارب المعارضين. • انتهاك للحريات العامة والخاصة. • انتهاك للحقوق الأساسية. • جرائم حرب. 	في معظم الحالات، احتُجز أفراد لأنه يُعتقد أنهم يعارضون السلطات الحوثية في الحديدة. في بعض الأحيان، «المعارضة» بسيطة جداً، كأن يتم التعبير عن التحفظات بشأن سياسات الحوثيين ونشر مواد تنتقد الحوثيين على وسائل التواصل الاجتماعي، والإبلاغ عن انتهاك حقوق الإنسان. كما احتجز الحوثيون أقارب أولئك الذين تجرأوا على انتقادهم علانية.	585	202	196
	<ul style="list-style-type: none"> • إخفاء قسري. • ابتزاز مالي «جباية غير مشروعة». • إهدار للضمانات القضائية والقانونية المفترضة في المحاكمة العادلة. • انتهاك للحقوق والحريات الأساسية. • جرائم حرب. 	من بين 17 حالة احتجاز حقق فيها فريق الخبراء في الحديدة، كان 13 محتجزاً ضحية الاختفاءات القسرية، حيث رفض الحوثيون الاعتراف بعملية الاحتجاز، أو الكشف للأقارب عن مصير المحتجزين أو مكان وجودهم، أو اشترطوا منح هذه المعلومات مقابل الأموال. وتوجد شبكة من مراكز الاحتجاز السرية التي تدعم عمليات الاختفاء القسري على أيدي الحوثيين. وبالتالي، أصبح المحتجزون خارج حماية القانون وأصبحوا عُرضة لمزيد من انتهاكات حقوق الإنسان، مثل التعذيب وسوء المعاملة. بالإضافة إلى ذلك، وفي معظم الحالات التي	590	203	197

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
		تم التحقيق فيها، لم يحظ المحتجزون بإجراءات قضائية، في انتهاك صارخ للحق في المحاكمة العادلة. في معظم الحالات، يبدو أنه تم توقيف المحتجزين كونهم مارسوا حرياتهم الأساسية، وعلى الأخص حرية التعبير. وبالتالي، في جميع هذه الحالات، الحرمان من الحرية تعسفي.			
<ul style="list-style-type: none"> • يجزم الفريق أن الحوئي مسؤول عن: <ul style="list-style-type: none"> - إخفاء قسري. - احتجاز تعسفي. - تعذيب وسوء معاملة. - الاعتداء على الكرامة الشخصية. 	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • جرائم ضد الإنسانية. 	واستناداً إلى الأدلة التي تم جمعها واستعراضها، وجد فريق الخبراء أسباباً معقولة للاعتقاد بأن الحوئين مسؤولون عن حالات الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة في الحديدة. كذلك، وجد فريق الخبراء أسباباً معقولة للاعتقاد بأن أفراداً من سلطات الأمر الواقع ارتكبوا أفعالاً قد ترقى إلى جرائم حرب، بما في ذلك المعاملة القاسية والتعذيب والاعتداء على الكرامة الشخصية .	591	203	198

العنف القائم على نوع الجنس

أخذ النساء كرهائن

		وفي الفترة 2018-2019، وثق فريق الخبراء اتجاهًا ناشئًا يتمثل في أخذ النساء والفتيات كرهائن على نحو مستهدف، وهناك حالات تم التحقق منها ارتكبها عدد من الأطراف. قام أفراد في قوات الأمن ومقاتلي الحوئي التابعة لسلطات الأمر الواقع في صنعاء والحديدة باختطاف واحتجاز 7 نساء وفتيات مختلفات لفرات تصل إلى 8 أشهر لإجبار الأقارب على قبول مطالبهم. في إحدى الحالات، فعلوا ذلك لإجبار منشق حوثي على الاستسلام. وفي حالات أخرى، احتجزوا النساء والفتيات بتهمة السفر دون وصي محرم واحتجزوهن			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب • اختطاف واحتجاز النساء والفتيات كرهائن. 		648	223	199

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		كفدية. في حالة أخرى، اختطف جيش الحكومة اليمنية امرأة وابنها الرضيع لإجبار إرهابي مشتبه به على تسليم نفسه للسلطات، ثم تم إجبار المرأة على طلاق الشخص المشتبه به، مع ما يترتب عليها من آثار عميقة عليها. إن اختطاف النساء والفتيات يعرضهن لخطر العنف الجنسي ويجلب دلالات ووصمة عار معينة في اليمن، مما يعرضهن لمزيد من خطر العنف القائم على النوع الجنساني.			
	<ul style="list-style-type: none"> • احتجاز نساء على أساس الانتماء السياسي. • إخفاء قسري للنساء. • إغتصاب على نطاق واسع. • انتهاك الدستور والصكوك الدولية الضامنة لحقوق المرأة في المشاركة السياسية. • جرائم ضد الإنسانية. 	<p>تلق الفريق أيضاً تقارير عن وجود اتجاه ناشئ للسلطات القائمة بحكم الأمر الواقع، حيث احتجزت عدداً كبيراً من النساء على أساس إنتمائهن السياسي أو معارضة ملموسة، وتم استخدام التهم الرسمية المتمثلة في الدعارة، «لإضفاء الشرعية» على هذا الأمر ومنع النساء الأخريات من المشاركة السياسية. تمكنت المجموعة من التحقق من حالة واحدة لامرأة ظلت محتفية لأكثر من 8 أشهر بهذه الطريقة، وكانت لهذه التهم عواقب وخيمة على أسرته. وحقق الفريق في قضية أخرى من هذا القبيل وصفت فيها امرأة تعرضها للاغتصاب في مناسبات متعددة على مدى أشهر بعد محاضرات مؤيدة للحوثيين ومحاضرات عن الدين. ووصفت أن الشيء نفسه حدث مع ناشطات أخريات، وذكرت أن هذه الاعتداءات تحدث داخل شبكة أوسع من المنشآت السرية التي تحدث فيها هذه الممارسات.</p>	653	225	200

تأثير النزاع المسلح على الأطفال

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> قتل وإصابة أطفال نتيجة غارات جوية، وقصف حوثي. جرائم حرب. 	<p>وفي جميع حالات الهجمات التي استهدفت المدنيين، والتي وثقتها فريق الخبراء، كان الأطفال من بين الضحايا. لقد قُتلوا وشُوِّهوا بشكل أساسي نتيجة الغارات الجوية، ونتيجة حوادث القصف والقنص. أفاد الأمين العام أنه في الفترة من 1 أبريل 2013 إلى 31 ديسمبر 2018، قُتل 2 776 طفلاً (1940 فتى و 787 فتاة و 49 طفلاً غير محدد جنسه)، وأصيب 4 732 طفلاً (3490 فتى و 1,242 فتاة)، نتيجة النزاع المسلح في اليمن. علماً أن غالبية ضحايا الأطفال سقطوا بسبب غارات التحالف الجوية، تليها أعمال الحوثيين.</p>	666	229	201
	<ul style="list-style-type: none"> قتل وإصابة أطفال نتيجة غارات جوية، وقصف حوثي. جرائم حرب. الاستخدام العشوائي للأسلحة والألغام الأرضية. انتهاك للقانون الدولي الإنساني 	<p>ومما يثير القلق بوجه خاص النيران غير المباشرة لأسلحة تُحدث أثراً واسعاً والاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتأثيرها المقلق على الأطفال. إن ضعف الأطفال وتركيبتهم تجعلهم أكثر عرضة للوفاة بعد الانفجارات مقارنة بالكبار مما يجعل إعادة تأهيلهم أكثر صعوبة. تشير التقارير إلى أن عدد ضحايا الألغام الأرضية من الأطفال والموتقة في تقرير الأمين العام قد بلغت 728 ضحية - 149 قتيلاً (123 فتى و 26 فتاة) و 579 جريحاً (478 فتى و 101 فتاة) من 2013 إلى 2018. على سبيل المثال بينما كان مقاتلو الحوثي - صالح ينسحبون من عدن ولحج في عام 2015، قاموا بزرع ألغام أرضية في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرتهم في السابق. ففي 24 سبتمبر 2015، في منطقة القبيطة في لحج، داس طفل يبلغ من العمر 13 عاماً على لغم أرضي مضاد للأفراد وانفجر به مباشرة، مما أدى إلى بتر ساقه اليمنى. وقد</p>	669	230	202

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • اعتداء على المدنيين، (قتل وجرح) «جرائم حرب». 	<p>خلص فريق الخبراء إلى أنه في معظم الحالات التي أصيب فيها الأطفال، غيرت الإصابات حياتهم وخضعوا في كثير من الحالات لعمليات جراحية.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • قتل وإصابة أطفال «قنص». • جرائم حرب. 	<p>بالإضافة إلى ذلك، تحقق فريق الخبراء من مقتل أطفال صغار على يد قناصة الحوثيين-صالح في عدن في عام 2015 وعلى يد القناصة الحوثيين في تعز في عام 2019. كما تلقت فريق الخبراء مزاعم أخرى عن قناصة تسببوا في إصابات أطفال في تعز والتي لا تنسب إلى أي طرف معين في النزاع. على سبيل المثال، في 30 يونيو 2017، قُتل طفل يبلغ من العمر 8 سنوات برصاص قناص خارج منزله في شمال غرب مدينة تعز عندما كان هو وأمه قد عادوا لجمع بعض مقتنيات بعد ترحيلهم إلى وسط تعز بعد القتال في منطقتهم.</p>	670	230	203

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • تجنيد واستخدام الأطفال من قبل الحوثيين. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. • انتهاك للقانون الوطني. • جرائم حرب. 	<p>يلاحظ فريق الخبراء أن الممارسة المتبعة المتمثلة في تجنيد الأطفال من قبل جماعة الحوثي المسلحة مستمرة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، من سبتمبر 2014 إلى يونيو 2019، قام الفريق بتوثيق 12 حالة تجنيد أطفال جديدة واستخدامهم، لا تتجاوز أعمارهم 12 عاماً. لقد استخدم الحوثيون الأطفال في القتال وفي نقاط التفيتش ولزرع الأجهزة المتفجرة. تم تجنيد هؤلاء الأطفال في محافظات عدن وعمران وصعدة وصنعاء وتعز في الفترة 2015-2018. ووفقاً للمعلومات الواردة، شارك أربعة على الأقل من هؤلاء الأطفال (من عمر 14 إلى 16 عاماً) في القتال، واستخدم طفل واحد عمره 12 عاماً كحمال.</p>	683	235	204
	<ul style="list-style-type: none"> • تجنيد واستخدام الأطفال من قبل الحوثيين. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. • انتهاك للقانون الوطني. • جرائم حرب. 	<p>ومع ذلك، يبدو أن تجنيد الحوثيين هو أكثر بكثير مما تمكن فريق الخبراء من التحقق منه. وفقاً لما ذكره الأمين العام، من بين 3034 طفلاً تم تجنيدهم خلال الحرب في اليمن، تم تجنيد 1940 (64 بالمائة) من قبل الحوثيين، في مايو 2019، أبلغت سلطات الأمر الواقع فريق الخبراء أن الحد الأدنى للسن الذي حدده القانون للتجنيد العسكري في اليمن هو 18 عاماً. كما ذكرت سلطات الأمر الواقع أنها أعطت تعليمات بعدم تجنيد أطفال تقل أعمارهم عن 18 عاماً.</p>	684	235	205
	<ul style="list-style-type: none"> • تجنيد واستخدام الأطفال من قبل الحوثيين. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني. 	<p>خلال معركة عدن في عام 2015، أفاد شهود عيان أنهم رأوا أطفالاً مجندين مع الحوثيين في عدن وحولها. على سبيل المثال، قال أحد الشهود إن الأطفال كانوا يجرسون نقاط التفيتش في منطقتي الحوطة وزنجبار. وفقاً للمصادر، تم تجنيد بعض هؤلاء الأطفال من نفس</p>	685	236	206

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. • انتهاك للقانون الوطني. • جرائم حرب. • جرائم حرب. 	<p>المناطق في عام 2016، في تعز يقال إن مقاتلي الحوثيين كانوا يقومون بتجنيد الأطفال واستخدامهم في ساحة المعركة. على سبيل المثال، طفل يبلغ من العمر 13 عاماً تم تجنيده في عمران وتم اعتقاله من قبل القوات الموالية للحكومة في تعز.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • تجنيد واستخدام الأطفال من قبل الحوثيين. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. • انتهاك للقانون الوطني. • جرائم حرب. 	<p>في ديسمبر 2017 وخلال عام 2018، استخدم الحوثيون الأطفال خلال المعارك في البيضاء وفي شبوة وفي الضالع. في ديسمبر 2017، انسحب الحوثيون من منطقة بيحان شبوة. وكان الأطفال من بين الضحايا. كما تم اعتقال العشرات من الأطفال. وفي حالة أخرى وثقتها الفريق، ألقى القوات المسلحة اليمنية القبض على أحد الأطفال الحمالين الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً كان يدعم الحوثيين ونقل إلى مأرب. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت السلطات الحكومية تحاول الوصول إلى والدي الطفل.</p>	686	236	207

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • اختطاف وتجنيد واستخدام الأطفال من قبل الحوثيين. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. • انتهاك للقانون الوطني. • جرائم حرب. 	<p>قدم الشهود معلومات إضافية عن أساليب تجنيد الحوثيين وكذلك عن أساليب تلقينهم في المدارس. بينما في حالات معينة، تم اختطاف الأطفال وإجبارهم على الانضمام إلى مقاتلي الحوثي، وفي حالات أخرى لاحظ فريق الخبراء أن الأطفال إما تبعوا أفراد أسرهم المقاتلين أو أفراد مرتبطين بالقوات وذلك بعد برامج التدريب الإيديولوجية. في مناسبات أخرى، انضم الأطفال إلى الحوثيين لدعم أسرهم مالياً. وذكر الشهود أنه في كل حي، هناك أشخاص يجذبون الأطفال ويستدرجونهم للانضمام إلى الجماعة المسلحة في صنعاء، وهؤلاء الأشخاص الذين يجندوا الأطفال هم أعضاء في اللجان الشعبية أو يزعمون أنهم أعضاء في اللجان الشعبية، والتي أبلغت سلطات الأمر الواقع أنها جزء رسمي من الجماعة الحوثية المسلحة.</p>	687	237	208
		<p>هناك طريقة أخرى تستخدم لتجنيد الأطفال هي «تلقين العقائد». ففي المدارس العامة والخاصة، يقوم الضباط بإلقاء محاضرات منتظمة للأطفال حول «الملازم». وأخبرت إحدى الأمهات فريق الخبراء بأن لديها كوابيس حول مستقبل ابنها. لقد اطلع مع أطفال آخرين في صفه بصنعاء على صور أطفال ميتين، تم تقطيعهم، اعتادوا تشجيعهم على القتال. وتلقى فريق الخبراء رواية مباشرة لمعلم سابق تم إلقاء القبض عليه لأنه رفض تعبئة الشباب والتعاون في حملة لتجنيد الأطفال</p>	688	237	209

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • اعتداء على المدنيين، (قتل وجرح) «جرائم حرب». 	<p>في عمران. وفقاً للشاهد، لدى الجماعة الحوثية المسلحة سياسة لتجنيد الأطفال، والتي يتم تنفيذها بطريقة منظمة ومنتظمة.</p>			
<ul style="list-style-type: none"> • خلاصة • استخلص الفريق أن الحوثيين انتهكوا: <ul style="list-style-type: none"> - القانون الدولي الإنساني. - القانون الدولي لحقوق الإنسان. - القانون الوطني. جميعها تحظر التجنيد دون سن 18 سنة. 	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. 	<p>لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن الجماعة الحوثية المسلحة قامت بتجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة، وفي بعض الحالات، استخدموهم للمشاركة في الأعمال العدائية. وتعتبر هذه الأعمال انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني، وقد تؤدي إلى مسؤولية جنائية فردية عن جرائم الحرب. بالإضافة إلى ذلك، انتهك الحوثيون القانون الوطني والقانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحظر تجنيد الأطفال دون سن 18 عاماً.</p>	689	237	210
	<ul style="list-style-type: none"> • جريمة ضد الإنسانية • تعذيب أفضى إلى إعاقة دائمة. • عنف جنسي. 	<p>حسب المعلومات المباشرة، قام مقاتلو الحوثي بتعذيب الأطفال في صنعاء، بما في ذلك الاعتداء الجنسي. وفي مايو 2015 تم القبض على طفل يبلغ من العمر 16 عاماً من قبل الحوثيين واحتجز لمدة عامين في سجن الأمن السياسي في صنعاء. لم يتم توجيه أي تهمة ضد الطفل، وتم استجوابه مراراً، وضربه على خصيتيه وبكابات معدنية، وتعرض للكهرباء. وقد تم الضغط عليه للاعتراف بأن له علاقة مع حزب الإصلاح. ونتيجة التعذيب، بما في ذلك العنف الجنسي خلال الفترة 2015-2017، أصيب الطفل بالشلل، وبعد عدة أشهر من إطلاق سراحه، تعافى جزئياً فقط.</p>	695	240	211

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم ضد الإنسانية. • جرائم حرب. • انتهاك ل: <ul style="list-style-type: none"> - حقوق الطفل المحمية بالاتفاقيات الدولية. - انتهاك للحقوق الأساسية للصيقة. (التعذيب وسوء المعاملة والاعتداء على الكرامة الإنسانية). 	<p>لدى الفريق أسباب معقولة للاعتقاد بأن قوات الحزام الأمني المدعومة من الإمارات العربية المتحدة والجماعة الحوثية المسلحة وسلطات الأمر الواقع قد انتهكت الحق في الحرية والأمن الشخصي، من خلال الاعتقالات التعسفية واحتجاز الأطفال، بما في ذلك انتهاك حقوق الطفل، بالإضافة إلى حقوق المحاكمة العادلة، وكذلك التعذيب وغيره من أصناف سوء المعاملة. من خلال هذه الأفعال، انتهكوا أيضاً الحماية المحددة الممنوحة للأطفال بموجب اتفاقية حقوق الطفل، التي تقيد احتجاز الأطفال كتدبير أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة.</p>			212
<ul style="list-style-type: none"> • تسبب • الحوثي في قتل 10 طلاب بانفجار منشأة عسكرية تتبعهم. 	<ul style="list-style-type: none"> • جريمة حرب. • انتهاك مبادئ القانون الدولي الإنساني. 	<p>لقد شعرت المدارس والطلاب بشكل مباشر بتأثير الاتجاه المتزايد للنزاع المسلح الذي اندلع في المناطق المأهولة بالسكان. قام فريق الخبراء بتوثيق الحوادث التي قتل فيها أطفال وأصيبوا أثناء تواجدهم في المدرسة أو أثناء مغادرتهم مدرستهم. على سبيل المثال، في حادثة واحدة في صنعاء بتاريخ 7 أبريل 2019 انفجرت منشأة عسكرية حوثية تقع بالقرب من مدرسة، وفشل مقاتلو الحوثي من اتخاذ الاحتياطات الممكنة، مما أسفر عن مقتل 10 طلاب على الأقل (8 فتيات وصبيان) وإصابة العشرات. في حالة أخرى في 26 أبريل 2019، في تعز، نتيجة قصف الحوثي للمناطق المأهولة بالسكان، قُتلت طالبة وأصيبت اثنتان أثناء مغادرتهم المدرسة.</p>	716	246	213

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جريمة حرب • استخدام المنشآت التعليمية ومراكز المعاقين لأغراض عسكرية بشكل أدى إلى تضرر الأطفال. 	<p>من بين العديد من الغارات الموثقة على المدارس منذ العام 2015، وجد الفريق أن بعض تلك المدارس أصبحت أهدافاً عسكرية نتيجة لاستخدامها غير الشرعي من قبل أطراف النزاع. على سبيل المثال، في 14 يوليو 2015، ألحقت غارة جوية شنتها قوات التحالف أضراراً بالغة بمدرسة ابتدائية في عدن، يستخدمها الحوثيون منذ أبريل 2015 لأغراض عسكرية. كما أصبحت المرافق التعليمية للأطفال ذوي الإعاقة هدفاً لاستخدامهم العسكري. في 5 يناير 2016، تعرض مركز نور لرعاية وتأهيل المكفوفين، في صنعاء، حيث تم استخدامه من قبل مقاتلي الحوثي - صالح، للضرب والتدمير جراء غارة جوية شنتها قوات التحالف. في 17 سبتمبر 2017، تعرضت مدرسة في قضاء باقم في صعدة للتدمير جراء غارة جوية شنتها قوات التحالف. وكانت المدرسة تستخدم كسجن من قبل الحوثيين.</p>	720	247	214
	<ul style="list-style-type: none"> • اعتقال مدرسين رفضوا نشر التعليمات الحوثية التمييزية بين اليمنيين. • التعبئة الفكرية المتطرفة للشباب وتجنيدهم وتحريضهم على العنف. 	<p>أبلغ المعلمون في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع فريق الخبراء بالتحديات الإضافية. وذكر ما لا يقل عن 3 مدرسين قابلهم الخبراء أنهم قُبض عليهم أو اضطروا إلى الفرار من هذه المناطق لأنهم رفضوا تدريس المناهج الحوثية ومواصلة التعاون في حملة الحوثي المستمرة لتجنيد الأطفال. وأخبر أحد المعلمين الفريق أنه طُلب منه تعبئة الشباب، بما في ذلك زيارة المنازل ومحاضرات خاصة حول التعاليم المتعلقة بالحوثيين. وقال معلم آخر: «أنا مدرس ولن أحرض على العنف أو أشعله». من الواضح أن سلطات الأمر الواقع قد استخدمت</p>	725	249	215

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
		نظام التعليم لتلقين الطلاب، وتجنيدهم في الجماعة المسلحة، من خلال فرض مناهج دراسية إضافية تسهم في القوالب النمطية للأطراف الأخرى في النزاع، وكذلك الدول كطرف ثالث والتي لا تشارك بشكل مباشر في الصراع الداخلي.			

الانتهاكات المتعلقة بالحالة الإنسانية

	<ul style="list-style-type: none"> • جريمة حرب. • استخدام الألغام في الأراضي الزراعية. • الحد من إنتاج الغذاء والرعي. • اتساع رقعة الفقر والمجاعة). 	إن الألغام الأرضية التي يزرعها الحوثيون في الأراضي الزراعية والمراعي تحد من الزراعة وإنتاج الغذاء. وقد وثق فريق الخبراء حالات انفجار الألغام في الأراضي الزراعية وقصف الحوثيين الذي أثر على إنتاج الغذاء.	757	261	216
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • احتلال لمستشفى وتدميره. • استهداف الأعيان المدنية المحمية. 	وشملت الحوادث الأخرى التي حقق فيها فريق الخبراء تلك التي وقعت خلال معركة عدن في عام 2015، حيث حقق فريق الخبراء في العديد من الهجمات التي شنتها جميع أطراف النزاع والتي ضربت خلالها المرافق الطبية وسيارات الإسعاف والكوادر الطبية. تضررت المرافق الطبية أيضاً بسبب القتال في المناطق المجاورة لها. وأدى استخدام المستشفيات لأغراض عسكرية إلى إعاقة الوصول إلى الرعاية الصحية في عدن في عام 2015. في مدينة الحديدة، قام الفريق بالتحقيق في كيفية احتلال مستشفى 22 مايو، وكيف دمره الحوثيون في نوفمبر 2018، وثق فريق الخبراء حوادث وقعت في 2018-2019، مثل التدمير الجزئي لوحدة الأمومة والطفولة، في مدينة الدريهمي، محافظة الحديدة، في	764	263	217

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
		أعقاب غارة جوية شنتها قوات التحالف في 11 أكتوبر 2018. في محافظة صعدة، حقق فريق الخبراء في غارة جوية شنتها قوات التحالف على متجر في المنطقة المجاورة لمستشفى كتاف الريفي، وهو مرفق تدعمه منظمة رعاية الأطفال، في 26 مارس 2019.			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب • حصار بهدف التجويع ومنع الماء والدواء. • منع إيصال المساعدات الإنسانية. • انتهاك لقرارات مجلس الأمن. 	أدى الحصار العسكري المستخدم كأسلوب قتال من قبل الحوثيين حول مدينة تعز منذ أغسطس 2015 والحصار الذي قيل عنه حول حجة منذ نهاية عام 2018 إلى تفاقم الوضع الإنساني، بما في ذلك منع إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كبير.	773	266	218
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب • انتهاك للحق في الحياة. • انتهاك القرارات الملزمة لمجلس الأمن والموجبة لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية. • الحصار الممنهج لغرض التجويع. 	في أغسطس 2015، سيطر مقاتلو الحوثي صالح على المنطقة المحيطة بتعز، وأغلقوا معظم الطرق المؤدية من وإلى المدينة عدة أشهر، مما أعاق إيصال المساعدات الإنسانية والغذاء والإمدادات الطبية للمدنيين في المدينة. وتسبب «النقص الحاد» في الغذاء في «زيادة حادة في أسعار المواد الغذائية»، مما جعل بعض المواد الغذائية الأساسية، مثل الدقيق والأرز، غير ممكن شرائها بالنسبة لمعظم السكان. ومما زاد الطين بلة أن هؤلاء السكان أنفسهم لم يتمكنوا من الوصول إلى إمدادات المساعدات المجانية عندما وصلت المنظمات الإنسانية إلى مناطقهم. ومع استمرار الحصار، استنفدت المخزونات الغذائية داخل المدينة وارتفعت أسعار المواد الغذائية. وبدلاً من ذلك، بدأ الناس	774	267	219

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
		يعتمدون على المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية التي يتم جلبها عبر طريق جبل طالوق، والذي أصبح يُعرف باسم «طريق الموت» أو «طريق الحمير» بسبب رحلة العبور الغادرة. كذلك ارتفعت أسعار الأدوية والسلع الاستهلاكية بسبب زيادة تكلفة نقل البضائع إلى المدينة عبر نقاط التفتيش.			
	<ul style="list-style-type: none"> • حصار للمدنيين. • تجويع «منع الغذاء والماء والدواء». • انتهاك للحق في الحياة. • انتهاك القرارات الملزمة لمجلس الأمن والموجبة لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية. 	<p>خلال شهرين على الأقل قبل اندلاع الأعمال العدائية الناشطة في حجور في يناير 2019، كانت هناك تقارير تفيد بأن الحوثيين قد طوقوا المدينة، وأقاموا نقاط تفتيش عند نقاط الدخول وفرضوا قيودًا مختلفة، مما أدى إلى خلق «حصار». وعندما اندلعت الأعمال العدائية، لم تعد السيارات تدخل حجور. وأفيد أنه تم حظر دخول الماء والغذاء، بالإضافة إلى العديد من العوائق التي تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية. وكان من المستحيل على الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة تقدير عدد النازحين داخلياً في حجة، المعروف أنها المحافظة التي تستضيف أكثر النازحين داخلياً. أبلغ فريق الخبراء أنه تم السماح مرة أخرى للسلع التجارية بدخول حجور بمجرد سيطرة الحوثيين على المدينة، في حين أن الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة الإنسانية كانت لاتزال غير قادرة على الوصول إلى المنطقة بشكل مستمر لاستئناف عملياتها.</p>	775	267	.220
	<ul style="list-style-type: none"> • إعاقة العمليات الإنسانية بما فيها المساعدات والموظفين المعنيين بها. 	<p>إن القيود المفروضة على الوصول - أي الحصار وغيره من التدابير التي اتخذتها قوات التحالف وأوضاع الحصار العسكري التي فرضها كل من</p>	781	269	.221

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	• شكل من أشكال الحصار.	<p>الحوثيين والقوات المسلحة اليمنية - قد أعاقت العمليات الإنسانية، مما حد بشكل كبير من تنقل موظفي الإغاثة أو الإمدادات إلى أو داخل اليمن. بالنظر إلى هذا التأثير، لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن أطراف النزاع، في فرض عمليات الإغلاق هذه، تنتهك التزامهم بالسماح بتسهيل مرور الإغاثة الإنسانية دون أي عوائق للمدنيين المحتاجين وتيسير ذلك. انتهك هذا الالتزام أيضاً قيوداً أخرى، مثل القيود البيروقراطية والتدخلات في العمليات الإنسانية.</p>			
	• إعاقة العمليات الإنسانية.	<p>علاوة على ذلك، كان عدم الوصول إلى مطاحن البحر الأحمر في مدينة الحديدية مشكلة رئيسية من حيث إيصال الأغذية لأنها كانت تحتوي - قبل أن تبدأ الأعمال العدائية في الحديدية - على ربع مخزون البرنامج داخل البلد. أي ما يكفي من القمح لإطعام 3.7 مليون شخص لمدة شهر واحد. مع وصول الأعمال الحربية إلى موقع الطواحين، فقد برنامج الأغذية العالمي الوصول إلى الموقع في سبتمبر 2018 واضطر إلى استخدام مخزونات القمح الأخرى بالإضافة إلى الاستيراد لتغطية الاحتياجات الغذائية للسكان اليمنيين. في حين أن القتال المستمر قدّم تفسيراً منطقياً للعوائق التي تعترض الوصول، إلا أن رفض الحوثيين المستمر إتاحة الوصول إلى الموقع من يناير إلى مايو 2019 في أعقاب اتفاقية ستوكهولم كان يفتقر إلى تبرير واضح. وظل الوصول إلى الموقع بمثابة نقطة دفاع مستمرة للأمم المتحدة، إلى أن تم منح إذن الوصول إلى المطاحن في نهاية المطاف في 5 مايو 2019.</p>	787	272	222

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جريمة حرب. • خطر بيئي مدمر للحياة البحرية ويحدث كارثة بيئية مخيفة. 	<p>أصدر منسق الإغاثة في حالات الطوارئ تحذيرات متكررة بشأن خطر «كارثة بيئية» تطرحها ناقلة النفط ، وهي منشأة عائمة للتخزين والتفريغ على بعد 8 كيلومترات قبالة ساحل ميناء رأس عيسى في البحر الأحمر. هذا المرفق الذي يحتوي على 1.1 مليون برميل من النفط، لم يتم صيانته منذ عام 2015. وفقاً للخبراء، فإن التسرب من سيتضمن أكثر من أربعة أضعاف كمية النفط التي تم إطلاقها في تسرب نفط إكسون فالديز عام 1989. منذ سبتمبر 2018، سعت الأمم المتحدة لإجراء تقييم للناقلة.</p>	810	280	223
	<ul style="list-style-type: none"> • جريمة حرب. • خطر بيئي مدمر للحياة البحرية ويحدث كارثة بيئية. 	<p>وعلى الرغم من احتمال وقوع كارثة بيئية، لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن كيفية التعامل مع ناقلة النفط. يبدو أن المشكلة الرئيسية تتوقف على ما يجب عمله بالنفط، حيث يشير الحوثيون إلى أنه يجب بيعه في الأسواق الدولية ويلوم التحالف الحوثيين لرفضهم تفريغ النفط. بينما يبدو أن كلا الطرفين يريدان أن يكون لهما رأي بشأن ما يجب فعله بالنفط، يبدو أن كلاهما في وضع يسمح لهما بالقاء اللوم على الطرف الآخر في حالة حدوث كارثة بيئية مخيفة.</p>	811	280	224

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		أثر النزاع على الأقليات والمهاجرين			
	<ul style="list-style-type: none"> • جريمة حرب • تعذيب ومساس بالسلامة الجسدية. • تمييز بين المواطنين. • إخفاء قسري. 	<p>في ظل سيطرة سلطات الأمر الواقع على معظم الأجزاء الشمالية من اليمن، قام فريق الخبراء بتوثيق انتهاكات استهدفت البهائيين في اليمن بشكل خاص. وتلقى الفريق مزاعم عن استهداف الحوثيين لأفراد يعرفون عن أنفسهم كملحدين على أساس المعتقد. وقد جمع الفريق ادعاءات أخرى عن وجود أحد أفراد طائفة دينية في الاختفاء القسري ويعاني من التعذيب في أحد مراكز الاحتجاز التابعة للحوثيين. وتم حجب المعلومات المتعلقة بقضيته لأسباب تتعلق بأمنه وأمن مجتمعه.</p>	815	281	225
	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. • الحرمان من الحق في المحاكمة العادلة. 	<p>وثق فريق الخبراء 3 حالات اعتقال واحتجاز تعسفيين بحق أفراد من الطائفة البهائية في صنعاء. قُبض على الأفراد الثلاثة (رجلان وامرأة) خلال نشاط خاص بالطائفة في صنعاء في 10 أغسطس 2016، حيث أُفيد عن حضور حوالي 60 مشاركًا، معظمهم من البهائيين والبعض الآخر وُصفوا على أنهم «أصدقاء الجماعة». وقد اقتحم الفعالية أفراد من القوات الأمنية - جميعهم ملثمون ومسلحون حسب ما أُفيد - حيث أخذوا جميع المشاركين إلى أماكن احتجاز بينها مرفق احتجاز الأمن الوطني وأماكن أخرى مجهولة. في حين أُفرج عن معظم المشاركين، بينهم الأطفال والنساء، في الأيام التي أعقبت عملية</p>	816	281	.226

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		الاعتقال، بقيت مجموعة من 11 شخصاً (بينهم ثلاث نساء) رهن الاحتجاز لمدة شهر تقريباً. وتم اعتقال أحدهم لمدة ثلاثة أشهر ونصف، بينما تم إطلاق سراح آخرين في مراحل مختلفة قبل ذلك. ولم توجه أي تهمة إليهم لكن أُفيد بأنه تم إجبار المحتجزين على التوقيع على ضمانات بأنهم لن يستأنفوا أي أنشطة مجتمعية بعد إطلاق سراحهم. لم يتمكنوا من الوصول إلى محامٍ أو الاتصال بأسرهم خلال فترة الاحتجاز. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم إبلاغهم بأسباب احتجازهم.			
	• حجز حرية.	قام فريق الخبراء بتوثيق حالة رجلين بهائين اعتُقلا واحتُجزا لمدة ثلاثة أيام في مارس 2015 بدون توجيه تهمة إليهما. وعندما سأل أحدهما عن أسباب اعتقاله، أُفيد بأنه تم إجابته: «لأنك بهائي».	817	282	.227
	• قتل وإصابة المهمشين وزيادة زيادة معاناتهم.	إنّ عدم انتماء «المهمشين» إلى النظام القبلي اليمني قد جعلهم أكثر عرضة للخطر خلال النزاع، حيث أن النظام القبلي قد لعب دوراً حيوياً في توزيع المساعدات وتخصيصها على مستوى الجماعات، وخاصة في المواقع حيث عملت فيها المنظمات الإنسانية «عن بعد»، وبالتالي استحال عليها مراقبة التوزيعات مباشرة. وتلقى فريق الخبراء مزاعم تفيد بإزالة عائلات «المهمشين» من عمليات التقييم وقوائم التوزيعات في تعز أو أنها تلقت سلة غذائية أقل من العدد المخصص لها. خلال الأيام الأولى من «حصار» تعز على أيدي مقاتلي الحوثيين - صالح، انتقل العديد من «المهمشين» الذين كانوا يقيمون داخل	825	285	.228

	<ul style="list-style-type: none"> • تعذيب الفئات الضعيفة حتى الموت. • تعذيب جسدي وعنف جنسي أفضى إلى الموت. 	<p>في إحدى الحالات التي وثقها فريق الخبراء، أفيد عن قيام عناصر من الحوثيين بأخذ شاب من «المهمشين» من شوارع تعز، على مقربة من المكان الذي كان يعمل فيه في تنظيف السيارات. تم اتهامه بالعمل لمصلحة «الجانب الآخر»، وأشار إليه باسم «الداعشي». أخفي قسرًا، وتعرض للعنف الجنسي وغيره من أشكال التعذيب، مما أدى إلى إلحاق</p>	828	286	229
وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • إخفاء قسري واحتجاز تعسفي وتعذيب على أساس التمييز. 	<p>ضرر شديد في خصيئته وكليتيه نتيجة الضرب. وأفيد بأنه أطلق سراحه عندما وجده فاعل خير في السجن ودفع مبالغ مالية لإطلاق سراحه. وتوفي في النهاية في المستشفى، نتيجة لإصاباته المستمرة التي تفاقمت بسبب عدم توفر الرعاية الطبية العاجلة. وقد استعرض فريق الخبراء لقطات مصورة للضحية حيث يروي محنته في المستشفى قبل وفاته. وأدى ضعفه الاجتماعي والاقتصادي إلى تفاقم حالته الطبية لأن أسرته لم تكن قادرة على تحمّل تكاليف الرعاية الطبية المطلوبة.</p>			

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جريمة حرب. • خطر بيئي مدمر للحياة البحرية ويحدث كارثة بيئية مخيفة. 	<p>كما حقق فريق الخبراء في قضية رجل من «المهمشين» أفيد أنه توفي نتيجة لحالته الطبية بعد التعذيب. كما أفيد عن قيام الحوثيين بخطف الضحية من منزله في الحويان في 4 أبريل 2017 أمام أسرته وأطفاله ومع أحد أبناء عمه. تم احتجازه في سجن الحويان (سجن صالح) ثم نُقل إلى سجن الأمن السياسي في صنعاء. لم تتمكن أسرته من رؤيته طوال فترة احتجازه. وعلى غرار العديد من الأشخاص الذين يُعتقد أنهم لا يدعمون الحوثيين، فقد اتُّهم أيضًا بأنه «داعشي». كان مريضاً جداً لدى إطلاق سراحه، وتم نقله إلى المستشفى بعد فترة وجيزة، حيث تبين أنه فقد رثته اليسرى. وتوفي نتيجة لحالته الطبية. وقد تحقق فريق الخبراء من اختفائه القسري من غير أن يستطيع التأكد من سبب وفاته تماماً. وورد أن الحوثيين اختطفوا ثمانية أفراد آخرين من العائلة نفسها، وجميعهم من الرجال، في الحويان. ثلاثة منهم لا يزالون محتفين. وأفيد بأنه تم احتجازهم جميعاً بدون توجيه تهم إليهم. وتلقى فريق الخبراء تقارير تفيد بأن الحوادث كانت مرتبطة بالضغط الذي مارسه الحوثيون لتجنيد الرجال بالقوة.</p>	829	286	230
	<ul style="list-style-type: none"> • تجنيد قسري للمهمشين. • جريمة حرب. 	<p>قام فريق الخبراء بتوثيق حالة من محاولات التجنيد القسري من جانب الحوثيين في منطقة الحويان في تعز. تحدث الرجل الذي فرّ مع عائلته بأكملها بحثاً عن الأمان عن الضغط الذي مارسه المقاتلون الحوثيون</p>	830	287	231

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		على مجموعة مؤلفة من 21 عائلة من «المهمشين» الذين يعيشون في الحوبان. وتم الضغط على العائلات كي ينضم رجل أو رجلان منها إلى صفوف الحوثيين. وتلقى فريق الخبراء تقريراً لم يتم التحقق منه عن رجل من «المهمشين» كان يحاول الهرب من التجنيد القسري للحوثيين الذين زعم أنهم حاولوا أيضاً تجنيد مجموعة من المهمشين في منطقة إب في العام 2016.			

تدمير المواقع الدينية والثقافية

	<ul style="list-style-type: none"> • جريمة حرب • اعتداء على الآثار. (اعتداء على أعيان مدنية محمية). 	في بداية الحرب تم قصف المتحف الوطني في تعز، خلال فترة احتلال الحوثيين له، من قبل قوات المقاومة، التي سيطرت عليه في أغسطس 2015. وفي 4 فبراير 2016، قصف الحوثيون المتحف مما تسبب في حدوث أضرار واسعة النطاق.	852	293	232
	<ul style="list-style-type: none"> • نهب آثار. • استخدام الأعيان المدنية المحمية لأغراض عسكرية ومعتقالات سرية. (جرائم حرب). 	وبالمثل، في عدن، سيطر مقاتلو الحوثي - صالح على المتحف العسكري، الذي يعود بناؤه إلى العام 1918، وأنشأوا فيه مستودعاً عسكرياً ومرفق اعتقال سري. بالإضافة إلى نهب المتحف من قبل الحوثيين، ضربت غارة جوية للتحالف المتحفي في 16 يوليو 2015 مما أدى إلى تدمير الجناح الشمالي الشرقي للمتحف.	853	294	233

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • الاعتداء على الممتلكات الثقافية والتاريخية والدينية واستخدامها للأغراض العسكرية. جرائم حرب. 	<p>لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن جميع أطراف النزاع لم تحترم الممتلكات الثقافية على النحو الذي يقتضيه القانون الدولي الإنساني. في حين أن فريق الخبراء لم يتمكن من تحديد ما إذا كان تدمير المسجد من قبل التحالف في منطقة كريتر ينطوي على انتهاك لمبادئ التمييز أو التناسب أو الاحتياطات، يبدو أن المسجد في الحديدة قد دمر من قبل ألوية العمالة في غياب أي ضرورة عسكرية، وبالتالي في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. قد يثير هذا الفعل مسؤولية جنائية فردية عن جريمة الحرب المتمثلة في توجيه هجوم متعمد على مبنى تاريخي مخصص للدين. الحوثيون، في استخدامهم للمتاحف في كل من تعز وعدن للقيام بأنشطة عسكرية، تسببوا في تدميرها الجزئي عبر إزالة حمايتها وتحويلها إلى أهداف عسكرية، وهو ما يرقى إلى انتهاك الالتزام باحترام الممتلكات الثقافية ورعاية خاصة لتجنب الأضرار التي لحقت بها. لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت الضربات التي قامت بها قوات المقاومة والتحالف على المتاحف تمثل للشروط المنصوص عليها في البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي لعام 1954 في شأن التنازل على أساس الضرورة العسكرية الملحة.</p>	854	294	234

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		المساءلة			
	<ul style="list-style-type: none"> تجاهل المساءلة القانونية عن انتهاكات القانون الدولي. 	<p>بعد مراجعة شاملة لنتائج آليات المساءلة المتاحة للعامة أو التي قدمها الأطراف إلى فريق الخبراء، فإن لدى الفريق مخاوف جدية بشأن الافتقار السائد للمساءلة عن انتهاكات القانون الدولي من جانب جميع أطراف النزاع في اليمن، والعديد منها والتي قد تصل إلى حد جرائم الحرب. يبدو أن تركيز اللجنة الوطنية للتحقيق ينصب على ما إذا كانت حوادث معينة قد حدثت بالفعل وعلى إسنادها دون تقديم تفاصيل عن التحليل القانوني الذي سيتيح للمرء استنتاج ما إذا كانت الانتهاكات قد وقعت. لم يتوصل فريق تقييم الحوادث المشتركة علناً إلى استنتاج مفاده أن التحالف يمكن أن يكون مسؤولاً عن أي انتهاكات للقانون الدولي المزعومة (باستثناء الاعترافين الضمنيين باحتمال الفشل في احترام مبدأ الاحتياطات في الهجوم)، على الرغم من الاعتراف - في حالات قليلة - بحدوث الأخطاء البشرية والتقنية. أخيراً، أنكر الحوثيون وجود أي منتهكين للقانون الدولي بين صفوفهم، رغم أن فريق الخبراء لم يتلق أي دليل على وجود آلية تحقق فعلياً في مزاعم الانتهاكات.</p>	899	310	235

تقرير العام 2020

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • انتهاك الحق في الحياة والسلامة الصحية والنفسية وحق التنقل والحصول على الغذاء. • الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية. • انتهاك القانون الدولي الإنساني. 	<p>استمر كل من الحوثيين وقوات التحالف في استخدام الأسلحة ذات النيران غير المباشرة، مثل مدافع الهاون والصواريخ، بما في ذلك في المناطق المكتظة بالسكان. وإن هذه الهجمات العشوائية تقتل وتصيب المدنيين وتلحق الضرر بالبنية التحتية الأساسية، مثل المرافق الصحية. إن ما خلفته الألغام الأرضية التي زرعت بصورة غير قانونية في السنوات السابقة، واضح إلى حد مزعج في استمرار مقتل وإصابة المدنيين مثل الأطفال الذين يلعبون في الحقول، وفي تضاؤل فرص الوصول إلى الأراضي الصالحة للزراعة ومناطق صيد الأسماك.</p>	موجز	2	1.

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. (حصار المدنيين بمنع وإعاقة عمليات الإغاثة الإنسانية). • انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان. • انتهاك القانون الدولي الإنساني. 	<p>إن الحوثيين بشكل خاص يتدخلون في عمليات الإغاثة الإنسانية وإن جميع الأطراف تعيق العمليات الإنسانية. وعلاوة على ذلك فإن أطراف النزاع تخفق في التزاماتها فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية مثل الحق في التعليم والحق في الغذاء والحق في الصحة.</p>	موجز	2	2.

نتائج انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. الهجمات التي تمس المدنيين أو الأعيان المدنية.

	<ul style="list-style-type: none"> • جريمة حرب. • هجوم عشوائي. • انتهاك لمبدأي التمييز والاحتياط. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني 	<p>وفي إحدى الحالات التي حقق فيها فريق الخبراء على سبيل المثال، أصيب 4 أطفال من بينهم اثنان بجروح خطيرة، عندما انفجرت قذيفة أرضية (من المحتمل أن تكون قذيفة هاون) في مكان قريب أثناء لعبهم في الخارج صبيحة يوم 26 يونيو 2019 في قرية غول الديمة الواقعة على بعد حوالي كيلو متر واحد من خط المواجهة بمديرية قعطبة بمحافظة الضالع. ويزعم ان القذيفة أطلقت من هضبة حصن العقيل الواقعة على مسافة ثمانمائة متر شمال القرية الخاضعة لسيطرة الحوثيين.</p>	76	28	3
--	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----	----	---

	<ul style="list-style-type: none"> • جريمة حرب. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني. • تعمد انتهاك مبدأي التمييز والاحتياط. 	<p>في 5 أبريل 2020، أطلق الحوثيون عدة قذائف هاون باتجاه السجن المركزي شمال غرب مدينة تعز. وأدت قذيفة واحدة إلى مقتل 6 نساء - 5 سجينات وحارسة - بالإضافة إلى فتاتين صغيرتين كانتا تزوران أمهاتهن في قسم النساء في السجن وجرحت 6 نزيلات أخريات. وأصيب</p>	77	28	4
وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		<p>رجل كان داخل سيارته بجروح جراء قذيفة أخرى سقطت على الطريق خارج السجن. وفي وقت سابق من الهجوم جرت مناقشات في السجن لوضع اللمسات الأخيرة على إطلاق أكثر من مائة سجين في اليوم التالي، بما في ذلك بعض النساء اللواتي انتهى بهن الأمر قتيلات وجريحات، كجزء من جهود القضاء والمحامين لتخفيف نزلاء السجن وسط مخاوف بشأن جائحة كوفيد19.</p>			
وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • استهداف الأعيان المدنية. (المستشفيات والطواقم الطبية) المتمتعة بحماية خاصة وكذلك العاملين فيها. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني. 	<p>الاعتقال، بقيت مجموعة من 11 شخصاً (بينهم ثلاث نساء) رهن الاحتجاز لمدة شهر تقريباً. وتم اعتقال أحدهم لمدة ثلاثة أشهر ونصف، بينما تم إطلاق سراح آخرين في مراحل مختلفة قبل ذلك. ولم توجه أي تهمة إليهم لكن أفيد بأنه تم إجبار المحتجزين على التوقيع على ضمانات بأنهم لن يستأنفوا أي أنشطة مجتمعية بعد إطلاق سراحهم. لم يتمكنوا من الوصول إلى محام أو الاتصال بأسرهم خلال فترة الاحتجاز. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم إبلاغهم بأسباب احتجازهم.</p>	86	32	5

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
<ul style="list-style-type: none"> بيان حظر استخدام الألغام المضادة للأفراد وكذلك تطويرها أو إنتاجها أو تخزينها أو الاحتفاظ بها، ونقلها والتزام الحكومة اليمنية والمليشيات بتطبيقها. 	<ul style="list-style-type: none"> تأصيل قانوني. 	<p>بموجب اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد) التي صادق عليها اليمن وأقرت سلطات الأمر الواقع بأنها ملتزمة بها، يحظر استخدام الألغام المضادة للأفراد. كما يحظر تطوير هذه الألغام أو إنتاجها أو اقتنائها أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها، وتتعهد كل دولة طرف بتدمير أو ضمان تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد وفقاً للاتفاقية. والدول ملزمة أيضاً بتدمير مخزونات الألغام الأرضية والمزروعة منها، وبذل قصارى جهدها لتحديد المناطق الخاضعة لولايتها أو سيطرتها التي يعرف أو يشتبه في أن الألغام الأرضية مزروعة فيها. وتوفير وضع علامات على المقتربات ومراقبتها وتسييجها لضمان استبعاد المدنيين حتى يتم تدمير الألغام الأرضية.</p>	88	33	.6
	<ul style="list-style-type: none"> جرائم حرب. استخدام الألغام الفردية. انتهاك للقانون الدولي الإنساني. 	<p>تحقق فريق الخبراء من أربع حوادث في محافظات لحج وشبوة والضالع توضح الآثار المروعة للألغام الأرضية. ففي 19 يونيو 2019، قتلت فتاة تبلغ من العمر 15 عاماً كانت ترعى الأغنام في قريتها الخرزجة بمديرية طور الباحة بمحافظة لحج عندما وطأت قدمها على لغم مضاد للأفراد.</p>	91	33	7

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • استخدام الألغام الفردية. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني. 	<p>وفي 8 يناير 2020، داس فتى يبلغ من العمر 12 عاماً، كان يرعى الماشية في قرية الربيع بمديرية قعطبة بمحافظة الضالع، على لغم مضاد للأفراد مما أدى إلى فقد ساقه اليمنى. ويحتاج الصبي إلى رعاية منزلية ولم يعد بإمكانه الذهاب إلى المدرسة أو رعي الماشية. ويأمل والده في أن يحصل ابنه على ساق صناعية تساعد في الحركة. لقد زرع الحوثيون الألغام بين مارس وأكتوبر 2019 عندما سيطروا على المنطقة التي تحيط بالقرية. وعندما استولت القوات المسلحة للحكومة اليمنية على المنطقة في 8 أكتوبر 2019، قامت فرق إزالة الألغام برفع العديد من الألغام، لكن بعضها بقي. ولا يزال النازحون الذين فروا من المنطقة وعادوا عرضة بشكل خاص لأنهم لا يعلمون بوجود الألغام المزروعة في القرى وفي الأراضي الزراعية.</p>	92	34	.8
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • استخدام الألغام الفردية. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني. 	<p>يواجه المشاركون في إزالة الألغام خطراً كبيراً. ففي حادثة واحدة تم التحقق منها من قبل الفريق، توفي مهندس ألغام من اللواء 19 مشاة التابع للحكومة اليمنية متأثراً بجراح نتجت عن انفجار لغم أرضي في 3 يناير 2020. إذ كان يحاول إزالة اللغم الأرضي من جانب الطريق في ناحية وادي ذهبية بمديرية عسيلان في محافظة شبوة.</p>	93	34	.9

	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • استخدام الألغام الفردية. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني. 	<p>وفي محافظة شبوة أيضاً وفي صباح يوم 4 يونيو 2020، لقي طفل يبلغ من العمر 16 عاماً مصرعه وأصيب 5 رجال بجروح إثر انفجار لغم أرضي مضاد للمركبات في منطقة الصفراء بمديرية عسيلان. كان الضحايا في طريقهم من قرية ظلمين إلى مديرية بيحان ولكون الطرق العادية قد أغلقت بسبب الفيضانات الأخيرة، قرر السائق سلك طريق وعرة ما أدى إلى سير المركبة فوق لغم أرضي زعم أن الحوثيين كانوا قد زرعه في عام 2017.</p>	94	34	.10
<ul style="list-style-type: none"> • ارتكاب الحوثيين لجرائم حرب تمثلت في قتل وإصابة المدنيين نتيجة استخدام الألغام الأرضية. 		<p>لدى الفريق أسباباً معقولة تدعو للاعتقاد بأن الحوثيين قد قاموا بزراعة ألغام أرضية، لاسيما تلك المضادة للأفراد، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي، وأن تلك الألغام الأرضية مازالت تتسبب في مقتل وإصابة المدنيين.</p>	96	34	.11

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
---------------	--------------------------	------	--------	---	---

الحرمان التعسفي من الحياة وقتل المدنيين

	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • احتجاز تعسفي. • تعذيب قاسي وسوء معاملة أفضى الى الموت. • اغتصاب أفضى الى الموت. • انتهاك حق الحياة والحريّة والسلامة الشخصية والجسدية. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>حقق فريق الخبراء في حالات الوفاة المزعومة أثناء الاحتجاز بسبب سوء المعاملة من قبل الحوثيين في أماكن الاحتجاز في صنعاء في الفترة من عام 2015 إلى عام 2016، وفي هذا العام تلقى الفريق تقارير موثوقة عن امرأتين توفيتا في زنزانتيهما في مراكز احتجاز خارج صنعاء في عام 2019، بعد الضرب العنيف من قبل الحراس لمقاومة محاولات أخذهن بعيداً لاغتصابهن. كما تلقى مزاعم عن طفل تعرض للتعذيب حتى الموت في أحد مراكز الشرطة في صنعاء.</p>	105	37	.12
--	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-----	----	-----

م	ص	الفقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
13.	42	125	<p>وتلقى فريق الخبراء تقارير تفيد بأن المركز اليمني التنفيذي لمكافحة الألغام المنخرط في عملية نزع الألغام أشار إلى أنه تمت إزالة العديد من الألغام في المناطق الواقعة تحت سيطرة حكومة اليمن في الحديدة، لكن لم يتم إحراز تقدم يذكر في إزالة الألغام في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. وتداولت تقارير مفادها أن السلطات الحوثية لم تسمح لهم بالعمل في مناطق سيطرتهم، وأنهم يعملون بشكل حثيث على منع جهود إزالة الألغام وكذلك عرقلة تحديد أماكن وجود الألغام المزروعة المعروفة. وتم الإبلاغ عن تحويل عمل فريق من المركز اليمني لمكافحة الألغام من جهود إزالة الألغام وإرساله من الحديدة إلى الجوف، وفي 20 مارس 2020، قتل عضو من فريق المركز في الجوف أثناء تفكيك لغم. كما أفادت التقارير أن الحوثيين لم يقدموا خرائط للألغام أو شاركوا في إزالة الألغام في الحديدة، مما يعني أن السلطات نفسها قد لا تعرف مكانها. ويزداد الأمر تعقيداً عندما تكون الألغام متنقلة، على سبيل المثال، جرفتها المياه على الشواطئ أو تشق طريقها من الجبال أو المناطق الريفية.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • جريمة حرب. • انتهاك متعمد للقانون الدولي الإنساني. • انتهاك متعمد لاتفاقية حظر استخدام وتخزين واقتناء الألغام الفردية. 	<ul style="list-style-type: none"> • انفراد الحوثيين بتعمد استخدام الألغام الفردية ومنع إزالتها.
14.	43	128	<p>وقد انتقد برنامج الأغذية العالمي الحوثيين بسبب تدخلهم في المساعدات الإنسانية، وطالبوا الحوثيين بوقف مثل هكذا تدخلات. ومنذ عام 2017 اشتكى برنامج الأغذية العالمي مراراً وتكراراً من تدخل الحوثيين في المساعدات الإنسانية وتحويلها. وفي يونيو 2019، كرر برنامج</p>	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • حصار وتجويع المدنيين بمنع وإعاقة توزيع الإغاثة الإنسانية. 	

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	• انتهاك للقانون الدولي الإنساني.	الأغذية العالمي الحديث عن الصعوبات التي تواجه عملية توزيع المساعدات الإنسانية، ودعا الأطراف إلى السماح لبرنامج الأغذية العالمي بأداء وظيفته، وأكد أن المساعدات المقدمة من الأمم المتحدة يجري تحويلها في المناطق التي يسيطر عليها جماعة أنصار الله على حساب الأطفال والنساء والرجال، ومؤخراً بتاريخ 20 يونيو 2020، قرر برنامج الأغذية العالمي جزئياً تعليق عمليات الإغاثة التي يقوم بها في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون مستشهداً برفض الحوثيين التفاوض على اتفاق بشأن استخدام المقاييس الحيوية وتحديد هوية المستفيدين لمنع تحويل المساعدات عن هؤلاء الأكثر ضعفاً. وتلقى الفريق ادعاءات عن عائلات تطوعت بأبنائها كمقاتلين لدى الحوثيين وتخصيص سلال غذائية لهم تعويضاً عن ذلك.			
	• إثبات ارتكاب الحوثيين لجرائم حرب تمثلت في حصار وتجويع المدنيين بمنع وصول الإغاثة الإنسانية.	خلص فريق الخبراء إلى عدم وجود أي تبرير مشروع لمنع الحوثيين برنامج الأغذية العالمي من الوصول إلى مطاحن البحر الأحمر بين يناير ومايو 2019.	129	43	.15
	• جرائم حرب. • إعاقة ومنع وصول المساعدات الإنسانية. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني.	وهذا العام نظر فريق الخبراء في تقارير حول الإجراءات البطيئة التي يفرضها الحوثيون على الوكالات والمنظمات الإنسانية فيما يتصل بمنح الأذن للأعمال والوصول إليها وإدارتها وعملياتها. وفي حين يحق لأطراف النزاع ممارسة الإشراف على توزيع المساعدات فلا يجب أن تأخرها المتطلبات البيروقراطية دون تبرير أو أن تمنع الوصول إليها. وتلقى فريق	130	43	.16

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		الخبراء أيضا ادعاءات بقيام كل من الحوثيين وحكومة اليمن بوضع شروط على مشاريع توزيع الغذاء وتقييدها بإضافة مستفيدين يعتبرون موالين للجهة المعنية.			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • إعاقة توزيع المساعدات الإغاثية واقتحام مقرات المنظمات الإغاثية ونهبها وتحويلها إلى أغراض عسكرية. • انتهاك القانون الدولي الإنساني. 	<p>وحقق فريق الخبراء في ادعاءات تفيد بأن الحوثيين أعاقوا توزيع المساعدات الإغاثية في الجوف. ففي 1 مارس 2020 اقتحم أعضاء مسلحون يزعم انتماؤهم للقوات الحوثية، عددًا من المنظمات الإغاثية التي اتخذت من مديرية الحزم في الجوف مقرًا لها، ما دفعها إلى إيقاف عملياتها وحولوا مبانيها إلى ثكنات عسكرية ونشروا القناصين على أسطح مباني المقرات. ونهبوا مقرى منطمتين تقدمان، من ضمن جملة أخرى، مساعدات للبنية التحتية المائية والدواء والخدمات الطبية والمأوى ومساعدات في مجالات أخرى. وأشارت منطمتان إلى أن جميع موظفيها نزحوا من الجوف خوفاً على حياتهم بعد هذه الأحداث، وبعد أن أوقفوا العمليات بسبب العجز الذي نتج عن هذه الهجمات. وأفادت إحدى المنظمات أنه بسبب توقف عملياتها، لن تتلقى 1500 أسرة على الأقل في المنطقة أي معونة بعد الآن. وقد تعرضت ثلاث منظمات أخرى على الأقل بحسب تقارير لذات الهجمات والاستخدام من قبل الحوثيين، على سبيل المثال، كمعسكرات للمقاتلين العائدين من الجبهات الأمامية.</p>	133	44	.17

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • إعاقة عمل المنظمات الإنسانية. • اعتقال العاملين في المنظمات الإغاثية. • انتهاك القانون الدولي الإنساني. 	<p>تلقى فريق الخبراء ادعاءات باعتقال واحتجاز عاملين في المجال الإغاثي من قبل الحوثيين، وعلى وجه الخصوص احتجاز أحد العاملين عام 2018 وحسب التقارير تم اعتقاله من قبل قوات الأمن الحوثية على أساس أنه كان يجمع معلومات لطرف آخر من أطراف النزاع.</p>	134	44	.18
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • إعاقة عمل المنظمات الإغاثية الإنسانية. • اعتقال العاملين في المنظمات الإغاثية. • انتهاك القانون الدولي الإنساني. 	<p>أفادت منظمة أخرى بأن مديرتها المالي قد اعتقل في مناسبتين هذا العام أثناء محاولته الحصول على تصاريح تشغيل المشاريع من السلطات الحوثية. وفي نهاية المطاف، قامت المنظمة بتغيير معايير مشاريعها لمنع اعتقال مديرتها المالي وبهدف الحصول على تصاريح تشغيلية. وأبلغت هذه المنظمة نفسها خلال 2018/2017 عن اعتقال اثنين من العاملين لديها، واضطرت إلى التفاوض مع السلطات الحوثية لإطلاق سراحهما وإلى استئجار أفراد أمن مسلحين لدعم إيصال سلتها الغذائية بسبب تهديدات الاعتقال والعنف، وكانت النتيجة تمويل أقل للمعونات الغذائية.</p>	135	44	.19

الاحتجاز التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري

	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • اختفاء قسري. • اختطاف نساء. 	<p>يساور الفريق القلق من استمرار تعرض الأفراد للاختفاء القسري من قبل سلطات الأمر الواقع. إذ حقق الفريق في إحدى وعشرين حالة اختفاء، لتسعة رجال واثنى عشرة امرأة في صنعاء. يبدو أن العديد من هؤلاء</p>	166	53	.20
--	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-----	----	-----

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك الحق في الحرية والتعبير. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>الناس قد استهدفوا بسبب الاعتقاد بمعارضتهم للحوثيين، أو كونهم مدافعين عن حقوق الإنسان وصحفيين، أو لكونهم ينتمون إلى الأقليات الدينية. ففي بعض الحالات امتدت فترة الاختفاء على مدى سنوات. وفي ثلاث حالات على الأقل تم التحقق منها، اختفى الضحايا لأكثر من عامين. على سبيل المثال، اختطفت خالدة الأصبجي البالغة 53 عاما في 11 مايو 2018 مع ابن أخيها البالغ من العمر حينها ثلاث سنوات علي يد أفراد من الأمن السياسي، وبينما أعيد الطفل إلى الأسرة في نفس اليوم، لاتزال خالدة الأصبجي التي تعاني من ظروف صحية مختفية. وأبلغت عائلتها عن الحادثة لمركز الشرطة المحلي في اليوم التالي، وقيل لها أنه في ضوء ظروف الاختطاف، يمكن أن تكون الشرطة أو الأمن السياسي من أخذها. كما قامت العائلة بالبحث في السجون الرسمية في صنعاء لكن اسم الضحية لم يظهر في أي من السجلات، وهناك معلومات تشير إلى أنها محتجزة في أحد السجون السرية في منطقة دار سلم (جنوب صنعاء). وبسبب مناخ الخوف والترهيب السائد، لم تتمكن الأسرة من تكليف ممثل قانوني في القضية إلا في عام 2020 بعد انتقالها إلى منطقة لايسيطر عليها الحوثيون.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية. • تعذيب ممنهج وسوء معاملة وإهانة للكرامة الإنسانية. 	<p>وتحقق فريق الخبراء من أن سلطات الأمر الواقع قامت بأعمال تعذيب، بما في ذلك العنف الجنسي، وغيرها من أشكال سوء المعاملة، في مركز احتجاز مدينة الصالح في تعز، وخاصة في قسم الأمن القومي. وتحقق الفريق من حالات تعرض فيها 14 رجلا وطفلا واحد للتعذيب، بما في</p>	169	54	.21

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • عنف جنسي. • احتجاز تعسفي. • انتهاك الحق في الحرية والتعبير والسلامة الشخصية والجسدية. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان 	<p>ذلك العنف الجنسي في ثماني حالات، في مرفق سجن الصالح. وقد مورس التعذيب لانتزاع اعترافات مكتوبة أو معاقبة المعتقلين، مع توجيه اتهامات بالانتماء إلى جماعات سياسية وعسكرية مختلفة مثل داعش والقاعدة في شبه الجزيرة العربية والمقاومة والتحالف وحكومة اليمن. وكان من بين الذين تعرضوا للتعذيب نشطاء في مجال حقوق الإنسان، ومعلمين، وقانونيين احتجزوا لفترات طويلة من سنتين إلى أربع سنوات. تعود بعض الحالات التي وثقها الفريق إلى عام 2016 عندما تم احتجاز الرجال لأول مرة. وشملت الأساليب الضرب المتكرر المبرح بالعصي والكابلات الكهربائية، والقضبان الحديدية، والصعق بالكهرباء، وإزالة الأظافر؛ وضرب الأعضاء التناسلية بالتهديد بالعقم؛ والعري القسري؛ والحبس الانفرادي.</p>			

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية. • تعذيب وسوء معاملة وإهانة للكرامة الإنسانية بشكل ممنهج. • عنف جنسي. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>وحدثت جلسات الاستجواب التي وقعت فيها عمليات التعذيب ليلاً واستمرت عدة ساعات وتواترت بانتظام على مدى عدة أسابيع. وأبلغ عدة محتجزين الفريق أنهم أجبروا على الاعتراف، ووقعوا على عدة وثائق باستخدام القلم أو بصمات أصابعهم مع عدم معرفة ما كانوا يوقعون عليه. وعادة ما يأتي التوقيع القسري على الوثائق بعد سلسلة من جلسات الاستجواب. وتحدث المحتجزون عن تعرضهم للضرب المبرح المتكرر أثناء جلسات الاستجواب قبل أو أثناء أو بعد طرح الأسئلة أو توجيه الاتهام إليهم. وشمل التعذيب الضرب على الرأس والظهر، بقصد التسبب في إعاقة طويلة الأمد، وعلى الساقين والقدمين والأعضاء التناسلية. صعق المحققون المحتجزين بالكهرباء باستخدام كابلات كهربائية موصولة بأجزاء مختلفة من أجسادهم. بما في ذلك اليدين واللسان والخصيتين والقضيب، وأفاد المحتجزون تعرضهم لفقدان الوعي. وكانت وضعيات الإجهاد وإزالة أظافر الأصابع، والتهديدات بما في ذلك عمليات الإعدام الوهمية أيضاً بعض الأساليب الأخرى المستخدمة في المرفق. وقد استخدم الحبس الانفرادي أثناء فترة الاستجواب.</p>	170	55	.22
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • احتجاز تعسفي. • تعذيب. 	<p>بالنسبة للمحتجزين المعتقلين في مرافق الاحتجاز التي يسيطر عليها الحوثيون، تحقق الفريق، من الممارسة المتكررة لنقل المحتجزين بين مختلف المرافق. وكان المحتجزون يحتجزون عادة في مركز احتجاز مدينة الصالح</p>	172	55	.23

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • عنف جنسي. • تجنيد الأطفال. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. 	<p>قبل نقلهم إلى مركز احتجاز كلية المجتمع في محافظة ذمار. بين يوليو وأغسطس 2019، في الشهر الذي سبق غارة التحالف الجوية على مركز احتجاز كلية المجتمع بدمار نقلت مجموعات من المحتجزين من كلية المجتمع إلى سجن الغبراء شمال ذمار. تم احتجازهم في الغبراء قبل سوقهم إلى عملية تبادل الأسرى. ووصف ثلاثة محتجزون للفريق كيف تم نقلهم من مركز احتجاز مدينة الصالح إلى مركز احتجاز كلية المجتمع بدمار وسجن الغبراء، وتعرضوا للتعذيب أثناء الاستجواب في هذين المرفقين، بما في ذلك العنف الجنسي بالصعق الكهربائي للأعضاء التناسلية في حالتين من هذه الحالات. وقد أفاد المحتجزون في مرافق ذمار بأن حراس السجن الحوثي حاولوا تجنيد الأطفال والبالغين المحتجزين كشرط لإطلاق سراحهم.</p>			
<ul style="list-style-type: none"> • انتشار المعتقلات ومراكز الاحتجاز السرية على نطاق واسع وبشكل ممنهج. 	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • احتجاز تعسفي للنساء والفتيات وتعرضهن للانتهاك. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>خلال عامي 2019 و 2020، واصلت سلطات الأمر الواقع إدارة شبكة من السجون الرسمية بالإضافة إلى مراكز الاحتجاز السرية وغير الرسمية. وتضم هذه الشبكة سلسلة من المنشآت السرية في المباني السكنية السابقة في صنعاء ومحيطها حيث تم احتجاز النساء والفتيات وتعرضهن للانتهاكات. وتشمل المرافق الأخرى سجن صنعاء المركزي، وهبرة، ومعتقل الأمن السياسي.</p>	173	55	.24
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية. • التعذيب والمعاملة السيئة أفضى إلى الإعاقة. 	<p>تعرض المحتجزون في مرافق صنعاء للحبس الانفرادي المطول، ففي إحدى الحالات، احتجز رجل في غرفة صغيرة مظلمة لمدة خمسة أشهر. وفي حالة أخرى احتجزت امرأة في الحمام لمدة سبعة أيام. في 15 حالة على</p>	174	55	.25

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك للكرامة الإنسانية. • العنف الجنسي والاغتصاب للجنسيين. • احتجاز تعسفي. • انتهاك الحق في الحرية والتعبير والسلامة الشخصية والصحة الجسدية والنفسية. • انتهاك حصانة العاملين في السلطة القضائية. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>لأقل، تحقق الفريق من تعرض المحتجزين للتعذيب في بعض الحالات، بما في ذلك العنف الجنسي فضلاً عن المعاملة القاسية واللاإنسانية أثناء الاستجواب وخارجه. واستخدمت مجموعة واسعة من أساليب التعذيب والمعاملة السيئة الجسدية والنفسية، بما في ذلك التعليق لفترات طويلة والصعق بالكهرباء، والحرق، والضرب المبرح بالعصي والهراوات والركل والتعري القسري والاغتصاب، وهذه ممارسة منتشرة في مرافق الاحتجاز السرية التي توجد فيها النساء والفتيات. وفي إحدى الحالات على سبيل المثال، أصيبت ناشطة حقوق إنسان بالعمى في عينها اليمنى وأصبحت صماء جزئياً نتيجة الضرب المبرح تحت التعذيب. وفي حالة أخرى نتيجة الضرب المبرح بما في ذلك بالكابلات الكهربائية، أصبح أحد الناجين غير قادر على المشي ويعاني من آلام مزمنة شديدة تمنعه من استئناف عمله كقاض عسكري. اشتملت أشكال التعذيب النفسي على التهديدات لأفراد الأسرة والتهديد بالاغتصاب والعنف الجنسي، والإعدام الوهمي، والتهديدات بالنقل إلى مرافق الاحتجاز التي سبق أن استهدفتها غارات التحالف الجوية، والحرمان من الوصول إلى المراض والحرمان من النوم ومن الضوء الطبيعي لفترات طويلة من الزمن. لم توفر الرعاية الطبية للمحتجزين، وغالباً ما بقيت الإصابات والأمراض الناتجة عن التعذيب دون علاج، ما ترتب عليه آثار طويلة الأمد على الضحايا. في إحدى الحالات التي حقق فيها الفريق، أقرباء محتجز بينهم طفلين</p>			

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
		شهدوا ومازالوا مصدومين جراء ضرب حراس السجن لأحد أحبائهم أثناء زيارة عائلية.			

العنف القائم على النوع الاجتماعي

	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية. • الاغتصاب والعنف الجنسي بشكل ممنهج. • تعذيب النساء والفتيات. • المعاملة القاسية واللاإنسانية. • تعمد إهانة الكرامة الإنسانية. • انتهاك الحق في الحرية والتعبير والسلامة الشخصية والصحية. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان 	<p>بين 6 ديسمبر 2017 وديسمبر 2019 احتجز أفراد من سلطات الأمر الواقع بما فيها إدارة البحث الجنائي والأمن القومي نساء وفتيات بسبب آرائهن السياسية ومشاركتهن في مظاهرات، وقاموا بتعديبهن وتضمن ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي بالإضافة إلى المعاملة القاسية واللاإنسانية والمذلة، في سلسلة مرافق الاحتجاز السرية داخل صنعاء وفي محيطها. وضمن هذا السياق تحقق فريق الخبراء من أفراد من سلطات الأمر الواقع اغتصبوا 6 نساء وأيضاً عرضت اثنتان من هؤلاء النساء إلى أشكال مختلفة من العنف الجنسي. وعلى امتداد فترة من الزمن اغتصبوا 3 من هؤلاء النساء في أكثر من 20 مناسبة.</p> <p>«احتجزوني بسبب مشاركتي في المظاهرة بعد أن استجوبوني واتهموني زوراً بالترويج للمخدرات والدعارة، دخل رجل إلى الغرفة كانوا ينادونه «ولي الله» أخبرني أنه سيظهر ذنوبي بإجباري على أداء «جهاد النكاح»، عصبوا عيني وقيدوا يدي بالأصفاد ونزعوا ملابسي. في الساعة التالية تناوب هو ورجال آخرون على اغتصابي. حاولت الصراخ لكنهم كمنوني. كان بإمكانني البكاء فقط كان الأمر وحشياً لم يكن لديهم رحمة». امرأة ناجية من اغتصاب.</p>	205	64	.26
--	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-----	----	-----

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية. • تعذيب ومعاملة قاسية للنساء بشكل ممنهج وواسع. • عنف جنسي. • اعتقال تعسفي بشكل ممنهج. • احتجاز تعسفي للنساء والفتيات بشكل واسع. • انتهاك الحق في الحرية والتعبير والسلامة الشخصية والنفسية. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>ارتكب أفراد من سلطات الأمر الواقع هذه الانتهاكات تحت ستار محاربة «الفجور» والدعارة. في تقريره للعام 2019، وجد الفريق أنهم قاموا تعسفياً باعتقال النساء والفتيات من اللواتي قمن بالاعتراض على الحوثيين وكن يعملن في الدفاع عن حقوق النساء ويشاركن في المظاهرات التي كانت تقودها النساء في صنعاء بين ديسمبر 2017 وأبريل 2019. وخلال فترة التحقيق الحالية تلقي فريق الخبراء تقارير موثقة تفيد بأن سلطات الأمر الواقع احتجزت حوالي 279 امرأة وفتاة، بلغ عمر بعضهن 14 سنة، وفقاً لشهود، في خمس مباني سكنية داخل وفي محيط صنعاء كانت قد تحولت إلى مرافق احتجاز سرية. أخذوا النساء مباشرة إلى المرافق أو بعضهم عبر إدارة البحث الجنائي في شارع العدل وفي مرافق للشرطة وسط صنعاء. ثم إبقاء النساء والفتيات في هذه المرافق لمدة بين شهر وتسعة أشهر وبعضهن لفترات أطول بكثير، بحسب تقارير. تم احتجازهن بمعزل عن العالم الخارجي وفي بعض الحالات في الحبس الانفرادي.</p>	206	64	.27
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم ضد الإنسانية. • التعذيب والمعاملة القاسية واللا إنسانية وإهانة الكرامة الإنسانية بشكل ممنهج. • الاغتصاب والعنف الجنسي الممنهج والجماعي. 	<p>عرضت سلطات الأمر الواقع النساء والفتيات في هذه المرافق لروتين الإذلال والتلقيح العقائدي والتعذيب بما في ذلك الاغتصاب. قام مشرفو المنشأة والمحققون والموظفون الذكور الآخرون باغتصاب المحتجزات بشكل متكرر ومنتظم. ووصف المرتكبون والحارسات الزينيات هذا التصرف بأنه «تطهير» وإعادة تأهيل لسلوكهن غير الأخلاقي. وأخبروا جميع الناجيات الست بأن «التطهير» يتم عبر ويبره «جهاد النكاح». وقام</p>	207	64	.28

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • اضطهاد ممنهج. • انتهاك الحق في الحرية والتعبير والسلامة الشخصية والصحية. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>الرجال وهم مسلحون في معظم الأحيان يضربهن بعنف وتهديدهن أحياناً بمساعدة الحارسات النساء. اغتصبهن واحدة تلو الأخرى عن الطريق المهبل والشرح والفم. في بعض الحالات شمل الأغتصاب الجماعي. كان هذا يحدث دائماً في الغرفة التي يتم فيها استجواب المحتجزين أو في الغرف المجاورة. وقد أبلغوا الناجيات أثناء الاغتصابات بـ «الالتهامات» الموجهة إليهن بأنهن متواطئات مع العدو، وأشاروا إلى علو منزلة المغتصب. قال المرتكبون أو الحارسات للناجيات في عدة حالات بأن «التطهير» تم بواسطة ولي الله أو عبر أحد السادة. وفي حالات أخرى قيل كذلك للناجيات إنهن حيوانات ولم يعودوا بشراً، وأنهن أصبحن ممتلكات للجناة؛ وفي حالة واحدة اعتبار الضحية «غنيمة حرب».</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم ضد الإنسانية. • اغتصاب وعنف جنسي ممنهج وجماعي أفضى في حالات إلى الموت. • تعذيب ومعاملة قاسية أفضت في حالات إلى الموت. • إهانة الكرامة الإنسانية. • انتهاك الحق في الحرية والتعبير والسلامة الشخصية والصحية. 	<p>في بعض الأحيان اختار المحققون أو الحارسات مجموعات من النساء والفتيات ليتم اغتصابهن بالتناوب. وقالت ناجيات للفريق إنهن تعرضن للاغتصاب بغض النظر عن مستواه الاجتماعي أو إنتماءاتهن السياسية. ووصفن كيف شاهدن حارسات زينيات وأفراد آخرين يأخذون المحتجزات بعيداً عن الزنازين ثم يعيدوهن بعد ذلك. عاد هؤلاء النساء والفتيات مصابات بصدمات نفسية ومصابات بجروح وأعلن أنه تم تعرضهن للاغتصاب. كانت المحتجزات يسمعن الصراخ والبكاء المكثوم لمحتجزات أخريات في الغرف المجاورة. وتلقى الفريق ادعاءات بوفاة امرأتين وفتاة تبلغ من العمر 15 عاماً، على ما يبدو في زنازاتهن بعد تعرضهن للاغتصاب أو بعد تعرضهن للضرب من قبل الحراس لمقاومة</p>	208	65	.29

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>محاولات أخذهن. وقد حطمت عمليات الاغتصاب إرادة بعض الناجيات مترافقة مع العزلة والإذلال، وأدت بهن إلى اليأس وزادت ميولهن للانتحار. «فكرت في قتل نفسي، لكنني لم أجد في ززانتني ما يساعدني لتحقيق تلك الغاية. عندما هددوا بإطلاق النار علي أو قتلي كنت قد تمنيت لو يقوموا بذلك حتى يعفوني من الألم»، امرأة ناجية من اغتصاب.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم ضد الإنسانية. • تعذيب بطرق وحشية متعددة وإهانة للكرامة الإنسانية بشكل متعمد وممنهج. • عنف جنسي. • اعتقال واحتجاز تعسفي. • انتهاك الحق في الحرية والتعبير والسلامة الشخصية والصحية. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>تم اتهام المحتجزات داخل المرافق زوراً بممارسة البغاء والفجور ودعم التحالف عبر التحريض على ما يسمى بـ «حرب ناعمة» يقوده التحالف، والانتماء إلى أطراف معادية أخرى والتجسس لصالحهم. قام المحققون الرجال بمساعدة حارسات نساء بإخضاع المعتقلات للاستجواب والتعذيب. لقد استخدموا هذا بشكل متعمد لإذلالهن ووصمهن وإكراههن على الاعتراف بالاتهامات الباطلة وشمل ذلك الصعق بالكهرباء والحرق والضرب وتعليقهن لفترات طويلة في أوضاع مؤلمة والتهديد باغتصابهن أو أفراد الأسرة والتعري القسري، وفي حالتين العنف الجنسي عبر الإمساك بالنهود أو الفرج. وعلم الفريق أنه تم التقاط صور وفيديوهات لمحتجزات يعترفن باتهامات أو لوجودهن في مواضع مهينة، وتذكيرهن بأن كل ذلك يمكن أن يتم إرساله إلى عائلاتهن إذا لم يمتثلن لمطالب الحوثيين.</p>	209	65	.30

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم ضد الإنسانية. • معاملة قاسية ومهينة للكرامة الإنسانية. • اغتصاب النساء والفتيات. • إجبار النساء والفتيات (الفئات الضعيفة) على ممارسة الأعمال الشاقة. • انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>أثناء احتجازهن في هذه المرافق أبلغ الناجيات الفريق أن حضورهن كان إلزامياً لـ «برنامج» من المحاضرات وتلقين العقائد حول مسؤولياتهن كنساء وفتيات، وعن تاريخ الحوثيين وعقيدتهم وعن تهديد التحالف. تم حلق رؤوس بعض النساء والفتيات. وصفت محتجزة كيف أجبرت النساء والفتيات في إحدى المنشآت على نقل صناديق فيها ما يشبه الذخائر والعمل لساعات عديدة باليوم لصنع كميات كبيرة من الطعام والذي قال لهن الحراس إنه للجبهة. «أجبرونا على الانخراط فيما أسموه «الدورات الثقافية». علمونا عن المطلوب لطاعة الحوثيين وعن فساد الشباب والنساء وعن حاجتنا للتوبة عن ذنوبنا عبر التطهير بالجهاد من خلال مهبلنا. «امرأة ناجية من اغتصاب»</p>	210	66	.31
<ul style="list-style-type: none"> • بيان كيفية إرغام النساء والفتيات على العمل مع الميليشيات الحوثية، باستخدام التهيب والإصاق التهم الكاذبة واشترط العمل معهم، مقابل إطلاق سراحهن أو إسقاط الاتهامات الكاذبة. 		<p>في بعض الحالات طلب المحققون والحارسات من الناجيات العمل مع الحوثيين مقابل إطلاق سراحهن أو إسقاط الاتهامات (الكاذبة) ضدهن. قالت امرأة حارسة لإحدى الناجيات: «أنت غبية، ألا يمكنك أن تشاهدي كيف حررنا أنفسنا من الإذلال وعملنا معهم وأصبحنا زينبيات».</p>	211	66	.32

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم ضد الإنسانية. • اغتصاب نساء وفتيات. • احتجاز تعسفي. • اختفاء قسري. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني. 	<p>بحسب تقارير، في العامين -2019 2020 تم نقل مجموعة كبيرة من النساء والفتيات من هذه المرافق إلى السجن المركزي بصنعاء وقد وصفن لشهود تعرضهن للاحتجاز والاغتصاب في منشآت سرية في مباني سكنية، وفي مرافق إدارة البحث الجنائي. تحقق فريق الخبراء من ثلاث حالات لنساء احتجزتهن سلطات الأمر الواقع في العام 2018 في أعقاب الاحتجاجات التي قادتها نساء في صنعاء بعد إدانتهم علانية للحوثيين وهن ما زلن محتفيات حتى يوليو 2020. يوجد معلومات تشير إلى أن الثلاث كن محتجزات لدى إدارة البحث الجنائي في هذه المنشآت السرية في صنعاء.</p>	212	66	.33

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم ضد الإنسانية. • اغتصاب وعنف جنسي ممنهج. • اعتقالات تعسفية. • معاملة قاسية ومهينة للكرامة الإنسانية. • تعمد إصاق التهم الكاذبة. • انتهاك الحق في الحرية والتعبير والسلامة الشخصية والصحية. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>يستنتج الفريق بأن أفراد من سلطات الأمر الواقع ارتكبت العنف الجنسي وانتهاكات أخرى بحجة التصدي للدعارة والفجور ويهدف محاربة ما زعموا به علناً على الأقل منذ نوفمبر 2017 «الحرب الناعمة» التي يشنها التحالف الذي يسعى إلى تقويض أخلاق المجتمع اليمني بما في ذلك «إفساد المرأة» اليمنية. وقد علق مدير عام البحث الجنائي العميد سلطان زابن علناً على هذا الأمر، ونفى مزاعم الاحتجاز التعسفي والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات، بحسب تقارير أصدرت إدارة البحث الجنائي في يناير 2020 إحصاءات تظهر أنها احتجزت «45 شبكة دعارة» في صنعاء في العام 2019 فقط، وأشارت الشهادات اللواتي قابلهن الفريق بخصوص الانتهاكات في مرافق الاحتجاز السرية هذه إلى استخدام تهم كاذبة مثل الفجور والبغاء ضد هؤلاء المحتجزات، وكان المعنى يفهم على أنه دعم المعارضين الحوثيين بدا أن سلطات الأمر الواقع استخدمت مثل هذه الاتهامات والاعتقالات والاعتصابات، مع العلم أنها لتجذب وصمة عار شديدة للنساء والفتيات، ويكون لها كذلك تأثير رادع على الضحايا وعائلاتهن، والضغط عليهن لتأكيد سلطة الحوثيين والامتنال لها، ومنع العائلات من الإبلاغ عن الانتهاكات أو متابعة إطلاق سراحهن، وتعريض الناجيات والأسر لخطر الإقصاء الاجتماعي والعنف المجتمعي، والأذى على المدى الطويل، كذلك فإن مثل هذه الذريعة تمكن الجناة ورؤساءهم من نزع الطابع الإنساني عن النساء والفتيات واستخدام الاغتصاب كوسيلة للسيطرة والإكراه.</p>	213	66	.34

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم ضد الإنسانية. • عنف جنسي. • تعذيب ومعاملة قاسية ومهينة للكرامة الإنسانية. • احتجاز تعسفي. • انتهاك الحق في الحرية والتعبير والسلامة الشخصية والتمتع بالصحة الجسدية والنفسية. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>مارس محققو سلطة الأمر الواقع في سجن مدينة الصالح في تعز العنف الجنسي ضد 8 رجال في عدة مناسبات، تضمن ذلك صعق الأعضاء التناسلية الذكورية بالكهرباء مع التهديد بالعقم والضرب وتدلي الأشياء منها، وعادة كان يتم عصب عيون المحتجزين وتكبييل أيديهم ونزع ملابسهم، وقد تم تهديدهم بأن أعضاءهم التناسلية ستضرر أو تعطب بعد ذلك تم تشغيل مولد كهربائي (أو جهاز مشابه)، وتم توصيل كابلات حية على خصيتي المحتجزين أو أعضاءهم الذكرية بشكل متكرر لفترات قصيرة، مع توقف لمدة زمنية تصل إلى ثلاث ساعات يتابعون بعدها استجوابهم.</p>	224	70	.35

تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال القتالية والانتهاكات ذات الصلة.

	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • تجنيد واستخدام الأطفال بطريقة ممنهجة واسعة النطاق. • انتهاك الحق في التعليم والطفولة الآمنة. • استخدام المنشآت التعليمية لأغراض عسكرية. 	<p>وثق الفريق قيام الحوثيين بتجنيد واستخدام 174 طفلاً (أعمارهم من 7 إلى 17 سنة) في الأعمال القتالية في جميع المحافظات الواقعة تحت سيطرتهم بين يونيو 2015 وفبراير 2020 عبر حملات منظمة واستراتيجية واسعة النطاق في المدارس ومراكز الاحتجاز وعبر الاختطاف في المناطق الفقيرة والحضرية، وعن طريق تجنيد الأقران. من بين هؤلاء تحقق الفريق من 11 حالة فردية (أعمارهم بين 13 و16 عاماً) تم توثيق النطاق الواسع والمتفشي لتجنيد الحوثيين للأطفال في تقارير الأمين العام</p>	258	78	.36
--	-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-----	----	-----

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> انتهاك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>التي أفادت بأن الحوثيين مسؤولون عن تجنيد أكبر عدد من الأطفال من بين جميع أطراف النزاع في اليمن (439 في العام 2019، 2013 بين أبريل وديسمبر 2018)، «تخيل صدمة ورعب الموقف لطفل لا يزيد عمره عن 15 عاماً ولم يشهد أي معركة من قبل أن يرى أمامه أكثر من 30 شخصاً قتلوا والبقية مصابين، الآن بمجرد رؤيته لسلاح أو أي شكل من العنف يتغير حاله، هو خائف لدرجة أنه لا يمكنه حتى الخروج من المنزل» شقيق لطفل جندي حوثي سابق.</p>			
<ul style="list-style-type: none"> بيان الطرق المختلفة لتجنيد الحوثيين للأطفال وتوثيق لجرائمهم بحق الطفولة. 		<p>وثق الفريق خمس طرق اعتمدها الحوثيون لتجنيد الأطفال بما في ذلك أطفال تبين أن أعمارهم هي 13 سنة وغيرهم كانت أعمارهم 7 سنوات بحسب تقارير.</p>	259	79	.37
	<ul style="list-style-type: none"> جرائم حرب. استخدام المنشآت التعليمية ووسائل التعليم والمعلمين والمسؤولين عن العملية التعليمية لأغراض عسكرية تتمثل في النشاطات الدعائية لتجنيد الأطفال. انتهاك الحق في التعليم وحقوق الطفل. 	<p>منذ العام 2016 وبالتحديد بعد التخفيضات في رواتب المعلمين في شهر سبتمبر 2017 عملت لجان الحشد الحوثية على مستوى المحافظات مع مسؤولي وزارة التربية والتعليم للضغط على مدراء المدارس والمعلمين والزامهم على دمج عقيدة الحوثيين ونشاطات دعائية للتجنيد في مدارس محافظات صنعاء وريمة وذمار وصعدة وعمران وحجة، مع تعيين معلمين حوثيين متطوعين وتعزيز لجان الحشد سيطرتها على المدارس، جرت أنشطة التجنيد والدعاية بشكل أكثر انتظاماً وشمل ذلك مظاهر الأسلحة والخطابات من قبل الحوثيين بما في ذلك أعضاء لجان التعبئة أو مسؤولي وزارة التربية والتعليم الذين أشاروا إلى «واجب ومسؤولية الطلاب المشاركة</p>	260	79	.38

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>في الحرب»، ومن الواضح أن رسائل التجنيد كانت مبنية على نوع الجنس، مع استهداف الفتيان بشكل حصري وليس الفتيات كمقاتلين مستقبليين على الخطوط الأمامية.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • تجنيد واستخدام الأطفال. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>دفع الفقر والجوع الأطفال للانضمام إلى الحوثيين، أو أبدي أسرهم الموافقة على قتال أبنائهم من بين 11 حالة تحقق منها الفريق انضم 8 أطفال إلى الحوثيين كاستراتيجية للبقاء الاقتصادي، ويقدم المشرفون الحوثيون للأطفال رواتب تتراوح بين 40 و50 ألف ريال يمني، فضلاً عن احتمال امتلاك سلاح وهو رمز للذكورة والبلوغ في المجتمع اليمني. على سبيل المثال تلقى الفريق مزاعم ذات مصداقية لشقيقين انضما لإعالة أسرتهما التي يزيد عدد أفرادها عن 20 فرداً، وطفل آخر كان والده قد رفض في البداية السماح له بالانضمام ثم وافق بعد عامين بسبب الضغوط المالية.</p>	261	79	.39
<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك الحق في التعليم وحقوق الطفل. 	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • اختطاف ممنهج. • تجنيد واستخدام الأطفال. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>في مناطق فقيرة في صنعاء وعواصم المحافظات مثل مدينة ذمار كان الاختطاف وسيلة لتجنيد بعض الأطفال من قبل المشرفين الحوثيين في بعض الحالات ال 11 التي تم التحقق منها تم اختطاف الأطفال بالنسبة لأولئك الذين انضموا بعد الموافقة على العروض المالية اعتبرت عائلاتهم التي لا تعرف مكان وجودهم وأن أطفالهم قد اختطفوا.</p>	262	79	.40

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • بيان لإحدى طرق استدراج الأطفال وتجنيدهم. 	<p>أفادت مصادر متعددة أن الأطفال الذين كانوا مرتبطين بالحوثيين وخاصة أبناء أو أبناء إخوة المشرفين الحوثيين كان يتم تكليفهم بتجنيد أطفال آخرين في سنهم، وفي آثار متعاقبة تطوع الإخوة وأبناء العم الذكور واحداً تلو الآخر للانتقام من موت طفل أو لكسب راتب مشابه.</p>	263	80	.41
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • اعتقال تعسفي للأطفال. • تعذيب ومعاملة سيئة. • إكراه الأطفال على التحاقهم بالتجنيد. • انتهاك الحق في التعليم وحقوق الطفل. 	<p>بحسب تقارير الأطفال المعتقلين في سجن ذمار المركزي وسجن الصالح في تعز وسجن الغبراء وسجن الأمن السياسي في ذمار عرض عليهم الإفراج من المعتقل، مقابل الموافقة على القتال في الخطوط الأمامية، ويزعم أن معتقلين فتيان تعرضوا للتهديد والترهيب والتعذيب وسوء المعاملة وتلقين العقائد على أيدي حراس حوثيين كوسيلة للضغط عليهم للانضمام إلى الحوثيين.</p>	264	80	.42
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية. • استدراج واختطاف ممنهج للأطفال لغرض تجنيدهم. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>يشارك الأطفال بعدما يتم تجنيدهم في برنامج تدريب منظم للغاية لمدة 3 أشهر يتم من خلاله نقلهم غالباً إلى محافظات أخرى أو تدريبهم في المدارس المحلية والأماكن العامة، ومع تقدمهم في مستويات متعددة من التدريبات العقائدية والعسكرية، لم يسمح للفتيان التواصل مع عائلاتهم، أفادت مصادر متعددة أنه بعد التدريبات عاد الأولاد إلى منازلهم بخصائص عاطفية وجسدية مختلفة بشكل ملحوظ مع تصميم على القتال على الرغم من مناشدات بعض العائلات لأولاد البقاء في المنزل.</p>	265	80	.43

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • تجنيد واستخدام الأطفال. • انتهاك الحق في التعليم وحقوق الطفل. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>وثق الفريق أن 135 طفل (من أصل 174 حالة تم التحقيق فيها)، حيث تم استخدامهم كمقاتلين ونشرهم على الخطوط الأمامية في تسع محافظات على الأقل كان 65 من هؤلاء تقل أعمارهم عن 15 عاماً في ذلك الوقت، وبحسب تقارير لم يتم إخبار الأولاد بالمكان الذي سيتم أخذهم إليه للقتال أو أنهم كانوا على وشك المشاركة في الأعمال القتالية كانت أدوار الفتيان متنقلة بين الدعم والقتال والعودة، على سبيل المثال كان يوجد طفل يتم استخدامه عادة كحارس أمن في منزل مسؤول حوثي رفيع المستوى، وكان في بعض الأحيان يتم إرساله إلى الخطوط الأمامية عند الحاجة إلى تعزيزات.</p>	266	80	.44
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • تجنيد واستخدام الأطفال. • انتهاك الحق في التعليم وحقوق الطفل. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>كان استخدام الأولاد في القتال يعكس معدلات عالية من الضحايا الأطفال، وشمل ذلك الموت وفقدان الأطراف أثناء الأعمال القتالية بسبب الذخائر غير المتفجرة أو غارات التحالف الجوية، بحسب تقارير تم استخدام 66 من بين 135 فتى كمقاتلين وقد ماتوا أو أصيبوا. كان الخط الأمامي للحدود السعودية اليمنية الأكثر دموية لهؤلاء الأطفال. «كان يوجد أربع خيارات لتعرف مكان وجوده إما أن يعود مقتولاً أو أن يصاب أو أن تقبض عليه الحكومة الشرعية أو الهروب. كان هذا وضعنا وكانت تلك خياراتنا الأربعة الوحيدة» أخ جندي حوثي طفل.</p>	267	80	.45
	<ul style="list-style-type: none"> • بيان كيفية استغلال الحوثيين وفاة الأطفال لتهميش مشاعر أقرانهم من 	<p>أثرت وفاة الأطفال على عائلات بأكملها، على سبيل المثال تلقى الفريق تقارير بأن إحدى الأسر فقدت كل جيلها الأصغر من الذكور، وبحسب تقارير إن وفاة الأولاد دفعت الأقارب اليافعين للتطوع للانتقام للمقتولين</p>	268	81	.46

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • الأطفال تمهيداً لاستدراجهم للقتال بحجة الانتقام. • إثبات استمرار ارتكابهم جرائم حرب. 	<p>وتم تشجيع هكذا تطوع لمقاتلين جدد في وسائل التواصل الاجتماعي التابعة للحوثيين، وعبر بث جنازات الأولاد وفي ملصقات الاستشهاد بثت القناة الحوثية عبر اليوتيوب المسيرة مباشر بانتظام لقطات فيديو لجنازات مقاتلين فتيان مع الإشادة بالأطفال على أنهم شهداء أوفياء «لواجبهم في القتال»، مع تسجيل لأقارب الأطفال المتوفين بمن فيهم صببة آخرين يعربون عن نيتهم المتابعة على خطى الفتیان من خلال تمجيد استشهاد الأطفال، وقد استخدم الحوثيون الأطفال حتى بعد وفاتهم لتجنيد أطفال آخرين.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • تجنيد واستخدام الأطفال. • عنف جنسي ضد الأطفال. • انتهاك الحق في التعليم وحقوق الطفل. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>لا يتم الإبلاغ بالشكل الكافي عن العنف الجنسي ضد الصبيان الذين جندهم الحوثيون بسبب وصمة العار والمخاوف من الانتقام وغيرها من العوامل. تحقق الفريق من قضية واحدة بهذا الشأن، وتلقى مزاعم موثوقة بشأن قضيتين، حدث العنف الجنسي في الأيام الأولى من تجنيد الفتیان، وارتكبه مشرفون حوثيون شاركوا شخصياً في التجنيد أو التدريب الأولي للأطفال في صنعاء وصعدة وعمران.</p>	269	82	.47
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • تجنيد واستخدام الفتيات • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>تلقي الفريق تقارير موثوقة عن التجنيد واستخدام 34 فتاة (أعمارهن بين 13 و17 سنة)، من قبل الحوثيين في 6 محافظات صعدة وحجة وصنعاء وذمار وعمران وتعز.</p>	271	82	.48

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • تجنيد واستخدام الأطفال. • انتهاك الحق في التعليم وحقوق الطفل. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>وثق الفريق أن 135 طفل (من أصل 174 حالة تم التحقيق فيها)، حيث تم استخدامهم كمقاتلين ونشرهم على الخطوط الأمامية في تسع محافظات على الأقل كان 65 من هؤلاء تقل أعمارهم عن 15 عاماً في ذلك الوقت، وبحسب تقارير لم يتم إخبار الأولاد بالمكان الذي سيتم أخذهم إليه للقتال أو أنهم كانوا على وشك المشاركة في الأعمال القتالية كانت أدوار الفتيان متنقلة بين الدعم والقتال والعودة، على سبيل المثال كان يوجد طفل يتم استخدامه عادة كحارس أمن في منزل مسؤول حوثي رفيع المستوى، وكان في بعض الأحيان يتم إرساله إلى الخطوط الأمامية عند الحاجة إلى تعزيزات.</p>	266	80	.44
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • تجنيد واستخدام الأطفال. • انتهاك الحق في التعليم وحقوق الطفل. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>كان استخدام الأولاد في القتال يعكس معدلات عالية من الضحايا الأطفال، وشمل ذلك الموت وفقدان الأطراف أثناء الأعمال القتالية بسبب الذخائر غير المتفجرة أو غارات التحالف الجوية، بحسب تقارير تم استخدام 66 من بين 135 فتى كمقاتلين وقد ماتوا أو أصيبوا. كان الخط الأمامي للحدود السعودية اليمنية الأكثر دموية لهؤلاء الأطفال. « كان يوجد أربع خيارات لنعرف مكان وجوده إما أن يعود مقتولاً أو أن يصاب أو أن تقبض عليه الحكومة الشرعية أو الهروب. كان هذا وضعنا وكانت تلك خياراتنا الأربعة الوحيدة» أخ جندي حوثي طفل.</p>	267	80	.45

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • الأطفال تمهيداً لاستدراجهم للقتال بحجة الانتقام. • إثبات استمرار ارتكابهم جرائم حرب. 	<p>وتم تشجيع هكذا تطوع لمقاتلين جدد في وسائل التواصل الاجتماعي التابعة للحوثيين، وعبر بث جنازات الأولاد وفي ملصقات الاستشهاد بثت القناة الحوثية عبر اليوتيوب المسيرة مباشر بانتظام لقطات فيديو لجنازات مقاتلين فتيان مع الإشادة بالأطفال على أنهم شهداء أوفياء «لواجبهم في القتال»، مع تسجيل لأقارب الأطفال المتوفين بمن فيهم صببة آخرين يعربون عن نيتهم المتابعة على خطى الفتيان من خلال تمجيد استشهاد الأطفال، وقد استخدم الحوثيون الأطفال حتى بعد وفاتهم لتجنيد أطفال آخرين.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • تجنيد واستخدام الأطفال. • عنف جنسي ضد الأطفال. • انتهاك الحق في التعليم وحقوق الطفل. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>لا يتم الإبلاغ بالشكل الكافي عن العنف الجنسي ضد الصبيان الذين جندهم الحوثيون بسبب وصمة العار والمخاوف من الانتقام وغيرها من العوامل. تحقق الفريق من قضية واحدة بهذا الشأن، وتلقى مزاعم موثوقة بشأن قضيتين، حدث العنف الجنسي في الأيام الأولى من تجنيد الفتيان، وارتكبه مشرفون حوثيون شاركوا شخصياً في التجنيد أو التدريب الأولي للأطفال في صنعاء وصعدة وعمران.</p>	269	82	.47
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • تجنيد واستخدام الفتيات • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>تلقي الفريق تقارير موثوقة عن التجنيد واستخدام 34 فتاة (أعمارهن بين 13 و17 سنة)، من قبل الحوثيين في 6 محافظات صعدة وحجة وصنعاء وذمار وعمران وتعز.</p>	271	82	.48

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
• بيان طرق استغلال الفتيات ودورهن في استدراج الأطفال لتجنيدهم	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • تجنيد واستخدام الأطفال والفتيات. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>تم استخدام الفتيات في أدوار دعم (تجسس وتجنيد أطفال آخرين) وأدوار شبه عسكرية (حارسات ومسعفات وعضوات في الزينبيات) تتوافق هذه المزايم مع حالات مماثلة أبلغ عنها الأمين العام، بما في ذلك 16 فتاة مجندات من قبل الحوثيين في العام 2018 و 43 فتاة في العام 2019.</p>	272	82	.49
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • الأطفال والفتيات بشكل ممنهج وعلى نطاق واسع. • استخدام الأعيان المدنية لأغراض عسكرية لتجنيد الأطفال والفتيات. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>على عكس التجنيد الحوثيي واسع النطاق والعام للفتيان، ظهر نمط واضح في استهداف الإناث مع استخدام الإناث غالباً في التجنيد وأحياناً مجندين حوثيين ذكور مع استهداف نوعين من الفتيات القادמות من عائلات تابعة للحوثيين (يتم تجنيدهن من قبل أفراد عائلتهن)، واللائي يعانين من أوضاع اقتصادية واجتماعية هشة، ومع ذلك وكما كان الحال مع الفتيان تم استخدام المدارس ومراكز الاحتجاز كمحطات لتجنيد الفتيات.</p>	273	82	.50
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • تجنيد واستخدام الفتيات بشكل ممنهج. • انتهاك الحق في التعليم وحقوق الطفل. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>اتجه الحوثيون لتجنيد الفتيات ضمن أنظمة سرية، تضم النساء والفتيات من كل الأعمار والمرتبطات بالحوثيين، غالباً ما تم تحديد واستهداف بنات وبنات إخوة وأخوات وبنات عم المشرفين الحوثيين والعضوات في الزينبيات للتجنيد من قبل أفراد الأسرة المباشرين أو من قبل المدرسات أو الفتيات المرتبطات فعلياً بالحوثيين، في 9 من أصل 34 حالة موثوقة، كانت الفتيات على صلة بمشرف أو إحدى عضوات الزينبيات بحسب</p>	274	82	.51

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • الأطفال تمهيداً لاستدراجهم للقتال بحجة الانتقام. • إثبات استمرار ارتكابهم جرائم حرب. 	<p>تقارير أجرت نساء مرتبطات بالحوثيين محادثات تجنيد في منازل بعضهن البعض من أجل الوصول إلى جماهير من النساء بما في ذلك الفتيات.</p>			
<ul style="list-style-type: none"> • استغلال الأوضاع الاقتصادية والفقر والحاجة والسيطرة الاجتماعية لتجنيد الفتيات. 	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • التجنيد القسري للفتيات. • انتهاك الحق في التعليم وحقوق الطفل. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>كان التجنيد يبدو قسرياً للفتيات الفقيرات وتضمن حوافز مالية أو تهديدات، وقد وافقت عليه الفتيات كاستراتيجية للبقاء، كما تم استهداف الفتيات اللواتي يعتبرن محرومات ضمن المجتمع اليمني كالفتيات من الأسر التي تعولها سيدات دون أقارب ذكور أكبر سناً للعب دور المعيل أو «الحامي»، على وجه التحديد وكما هو الحال مع الفتيان تراكم الاحتياجات الاقتصادية الماسة للأسر على مدى سنوات من النزاع جعل الفتيات عرضة لعروض الكسب المالي.</p>	275	82	.52
<ul style="list-style-type: none"> • إثبات التجنيد القسري والاستغلال الجنسي مقابل الإفراج. 	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • تجنيد واستخدام الفتيات. • احتجاز تعسفي. • انتهاك الحق في التعليم وحقوق الطفل. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>وجد الفريق أن سلطات السجن الحوثية حاولت تجنيد الفتيات اللواتي كن محتجزات في مراكز احتجاز النساء مقابل الإفراج عنهن، وشجعت الحارسات السجينات من كل الأعمار للانضمام إلى قوات الزينبيات للمشاركة في «الجهاد»، والزواج من حوثيين عسكريين أو الذهاب إلى الجبهات الأمامية بصفة ممرضات، وتلقى الفريق تقارير عن 4 فتيات (أعمارهن من 15 إلى 17)، تم تجنيدهن من قبل الحوثيين مقابل إطلاق سراحهن من مراكز احتجاز النساء ومرافق الاحتجاز السرية في صنعاء، كذلك تم إخضاع الفتيات المحتجزات لبرامج تلقين العقائد والتدريب على العقيدة الحوثية ومسؤولياتهن كفتيات وعن «تهديد التحالف».</p>	276	83	.53

	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • تجنيد واستخدام الفتيات. 	<p>مثل الفتيان يتم استخدام تعليم الفتيات لتحريض الطلاب على العنف وتجنيد الطالبات كما حصل بحسب تقارير في 13 مدرسة ابتدائية وثانوية</p>	277	83	.54
وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • استخدام المرافق المدنية والتعليمية لأغراض عسكرية (تحريض على العنف وتجنيد الطالبات). • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>مختلطة وللبينات في 5 محافظات (صعدة وحجة ومدينة صنعاء وذمار وعمران)، على سبيل المثال في إحدى مدارس البنات يزعم أنه تم تجنيد 7 طالبات قبل تخرجهن على الرغم من أن المدرسة يقودها مدير مستقل.</p>			

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
<ul style="list-style-type: none"> • بيان الاستخدامات المختلفة للفتيات ودورهن في تجنيد الأطفال والتجسس والحراسة والإسعاف في الخطوط الأمامية لجبهات القتال. 	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • تجنيد واستخدام الفتيات والأطفال. • الترويح القسري للقاصرات. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>تم استخدام الفتيات لتعزيز سيطرة الحوثيين على المجالات النسائية في المجتمع، وتجنيد الأطفال في المستقبل ومساعدة المقاتلين الذكور عبر مختلف الأدوار الناعمة وشبه العسكرية. عملت الفتيات كجهات تجنيد (معلمات) لأطفال آخرين وفي التجسس والحراسة والإسعاف على الخطوط الأمامية. وفي بعض الحالات كعضوات في الزينبيات. بدت هذه الأدوار سلسلة، مما سمح للفتيات بلعب أدوار متعددة في وقت واحد؛ على سبيل المثال الجمع بين الحراسة والتجنيد والتجسس. وتلقت الفتيات اللواتي لديهن أدوار أكثر رسمية مثل التعليم أو الحراسة أو التمريض تدريباً لمدة شهر على الأسلحة والإسعافات الأولية والتدريبات العسكرية، وعلى عقيدة الحوثيين بعنوان طرق المسيرة القرآنية. لم يكن من المتوقع أن تؤدي الفتيات أدواراً قتالية. لكن مهارات التسليح كانت تعتبر ضرورية تضمن بعض التدريبات السفر إلى عواصم بعض المحافظات، وكانت شاقة بدنياً. بحسب تقارير، يوجد فتاة تبلغ من العمر 16 عاماً، كانت قد تزوجت قسراً من رجل أكبر منها بـ 30 عاماً وكانت حاملاً في شهرها الثالث في ذلك الحين وأجهضت أثناء تدريبها.</p>	278	83	.55
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • تجنيد واستخدام الفتيات. 	<p>تم استخدام الفتيات للتجنيد أو التعليم وكن يتكلمن علناً في المدارس والجامعات والساحات العامة، وفي المنازل الخاصة لنشر المعتقدات الحوثية وتشجيع المزيد من التجنيد. وتم ترقية بعض هؤلاء الفتيات في النهاية</p>	279	83	.56

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • استخدام الأغراض المدنية والتعليمية خاصة لحشد وتجنيد الأطفال والفتيات. • إنتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>كمساعدات زينية لأفراد الأسرة، والنساء الأكبر سنًا أو لمشرفات الزينية؛ ثم يقمن بتجنيد وتدريب الفتيات الأصغر سنًا، وقد شاركن في اعتقال النساء البالغات.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • تجنيد واستخدام الفتيات. • حرمان الفتيات من الحق في التعليم. • إنتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>تم نشر خمس فتيات على الأقل في محافظتين كحارسات في مجموعة متنوعة من المباني العامة وفي المناسبات الخاصة، بما في ذلك حفلات الزفاف الجماعية لأبناء القتلى بحسب التقارير، بينما بقيت معظم الفتيات بالقرب من المنزل، ثمّة تقارير بأن فتاة تم إرسالها إلى خط المواجهة كمسعفة للمقاتلين الحوثيين الجرحى لكنها لم تشارك في القتال. تم استخدام ما لا يقل عن أربع فتيات كجواسيس داخل مجتمعاتهن المحلية، حيث تم تكليفهن بمراقبة المحادثات الخاصة داخل منازل الجيران وتقديم تقارير فردية لمسؤوليهم بشأن آراء وأنشطة الآخرين السياسية.</p>	280	84	57

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • تجنيد واستخدام الفتيات. • العنف الجنسي. • التزويج القسري • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>وبحسب تقارير، نُجّت 11 فتاة من أصل 34 من العنف الجنسي والزواج القسري والمبكر الذي نتج عن أو أدى إلى تجنيدهن. والفتيات معرضات لخطر الصدمات الطويلة الأمد والإصابات الجسدية والتمييز. في حين لم يتمكن الفريق من التحقق من هذه الحالات بشكل فردي بسبب مخاطر الحماية، فإن الانتهاكات المتزامنة لتجنيد الفتيات والعنف الجنسي والزواج القسري و/أو الزواج المبكر يذكر بمعاناة كبيرة وأضرار يتعذر إصلاحها ناجمة عن الانتهاكات المتعددة.</p>	281	84	.58
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • استخدام المنشآت المدنية التعليمية لأغراض عسكرية. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>وثق الفريق كيف أن بعض المدارس كانت تستخدم لأغراض عسكرية، وفي بعض الحالات أصبحت أهدافاً عسكرية نتيجة لهكذا استخدام من قبل بعض أطراف النزاع.</p>	283	84	.59

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • استخدام المنشآت المدنية التعليمية لأغراض عسكرية. • الحرمان من الحق في التعليم. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>وقد تلقى فريق الخبراء ادعاءات بالاستخدام العسكري لأربع مدارس من قبل الحوثيين لأغراض عسكرية بما في ذلك استخدام مدرسة لتدريب الأطفال المجندين في صعدة وثلاثة أخريات لتخزين وتصنيع الأسلحة في صنعاء.</p>	84	284	.60
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • تجنيد واستخدام الأطفال والفتيات. • استخدام المنشآت التعليمية لأغراض عسكرية. • استخدام التعليم بطريقة ممنهجة وواسعة النطاق لتجنيد الأطفال والفتيات. • الحرمان من الحق في التعليم. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>ومما يرتبط مباشرة بتجنيد الحوثيين للصبيان والفتيات وجد الفريق بأنه منذ مايو 2015 وحتى يونيو 2020، قام المشرفون الحوثيون ومسؤولو وزارة التعليم و«متطوعون» من الكادر التعليمي، باستخدام التعليم والتلاعب به بطريقة استراتيجية وشاملة كجزء من جهود تجنيد الأطفال في 34 مدرسة في 6 محافظات تقع تحت سيطرتهم، وبحسب هذه التقارير أدت هذه الاستراتيجية إلى تجنيد 49 صبياً و9 فتيات.</p>	285	85	.61

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • تجنيد واستخدام الطلاب. • استخدام المنشآت التعليمية لأغراض عسكرية. • استخدام التعليم بطريقة ممنهجة وشاملة لتجنيد الأطفال. • الحرمان من الحق في التعليم. • انتهاك القانون الوطني (قانون الخدمة المدنية). • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>وأبلغت مصادر متعددة الفريق بأن هذه الاستراتيجية اكتسبت زخماً خاصة بعد سبتمبر 2017. وتوقفت الحكومة اليمنية عن دفع رواتب ما يقدر بنحو 108 ألف معلم في تسع محافظات، كانت تحت سيطرة الحوثيين آنذاك، مما دفع المعلمين المؤهلين إلى ترك المدارس بحثاً عن دخل آخر. وقد ترك هذا النزوح فجوة سدها تعيين الحوثيين للمعلمين ومديري المدارس «المتطوعين»، الذين عززوا جهود الحوثيين لتلقي الطلاب وتجنيدهم من المدارس. ولإعطاء فكرة عن حجم ونطاق التغييرات في التوظيف التعليمي، تلقى الفريق وثائق رسمية تفيد بأنه بحلول عام 2020، في مديرية بإحدى المحافظات، تم استبدال ما يقارب من 20 من جميع المعلمين بـ «متطوعين» حوثيين.</p>	286	85	.62
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • تجنيد واستخدام الأطفال. • استخدام المنشآت التعليمية لأغراض عسكرية. • استخدام التعليم بطريقة ممنهجة لتجنيد الأطفال والتحرير على العنف. • الحرمان من الحق في التعليم. 	<p>استناداً لروايات المعلمين والتربويين، وجد الفريق طريقة عمل ومنهجية مشتركة للتحرير الحوثي على العنف وأنشطة تجنيد الأطفال والدعاية في المدارس. كانت لجان التعبئة والحشد الحوثية تستهدف المدارس على وجه التحديد بسبب جمهورها الكبير من الأطفال، الذين اعتبروا أكثر تقبلاً للفكر الحوثي وللتجنيد مستقبلاً. وشملت الأنشطة في المدارس عرض الأسلحة، وإلزامهم الاستماع لخطب وكلمات عبر الراديو والفيديو بليقها قادة حوثيون والطلاب/ المعلمون المرتبطون بالفعل مع الحوثيين والذين شجعوا الطلاب على «الذهاب إلى الخطوط الأمامية» والدورات</p>	287	85	.63

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>الإلزامية، حول الفكر الطائفي وإلغاء الدورات العادية واستبدالها بأنشطة فكرية ومطالبة الطلاب بقراءة شعار الحوثيين: «الله أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام»، وفي بعض الحالات، التدريب العسكري لتجنيد الأطفال في ساحات المدارس. وقد تم تضخيم هذه الممارسات لجمهور أوسع على وسائل التواصل الاجتماعي، من خلال مشاركة الصور والدعوة إلى المزيد من المجندين على الفيس بوك وفي رسائل الواتساب الجماعية. وكانت الاستراتيجية فعالة، حيث قام معلمون ومسؤولون من وزارة التربية والتعليم من خمس محافظات أجرى الفريق مقابلات معهم بتجنيد صبيان وفتيات، على الرغم من جهود التربويين للحفاظ على حياد المدارس.</p>			
وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • تجنيد واستخدام الأطفال. • استخدام المنشآت التعليمية لأغراض عسكرية. • الاحتجاز التعسفي وإلحاق الأذى البدني والنفسي بالكادر التربوي وإجبارهم على النزوح القسري. • انتهاك الحق في الحرية والأمن الشخصي وحرية التعبير للتربويين. • الحرمان من الحق في التعليم. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>وجد الفريق أن الحوثيين عززوا هذه الاستراتيجية باستهداف المعلمين والتربويين الذين يعارضون مثل هذه الأنشطة في المدارس. وتلقى الفريق روايات عن 55 من التربويين الذين تعرضوا للتهديدات والهجمات والفصل غير القانوني والعقوبات المالية والإدارية والنزوح القسري في أعقاب التهديدات. وتحقق الفريق من حالي احتجاز وإساءة معاملة لمدير مدرسة وابن مدير آخر يبلغ من العمر 14 عاماً. وتلقى تقارير عن احتجاز 26 معلماً آخرين تعرضوا للعنف نتيجة لرفضهم تجنيد الطلاب.</p>	288	86	.64

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • تجنيد واستخدام الأطفال. • ممارسة مسؤولي السلطة المحلية ووزارة التربية بطريقة ممنهجة وواسعة النطاق الإكراه والضغط على الكادر التعليمي لحشد وتجنيد الأطفال. • انتهاك الحق في الحرية والأمن الشخصي وحرية التعبير للتربويين. • الحرمان الممنهج من الحق في التعليم. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>أفادت مصادر متعددة بأن المشرفين الحوثيين ولجان التعبئة، تعمل استراتيجياً مع المسؤولين المحليين ومسؤولي وزارة التربية على مستوى المحافظات، للضغط على مديري المدارس والمعلمين لإدراج الدعاية الفكرية لتجنيد الأطفال في مدارس صنعاء وريمة وذمار وصعدة وعمران وحجة وتعز. في البداية جاء ذلك في شكل تقديم مكافآت مالية وسياسية للمعلمين الذين وافقوا. ومن بين الذين رفضوا، حدد الفريق ممارسة بدأت بتهديدات لفظية «ناعمة» تم توجيهها شخصياً وعن طريق الهاتف أو الرسائل النصية من المشرفين الحوثيين. ثم تحول هذا التهيب إلى إنذارات شفوية صريحة وتهديدات بفصل التربوي أو منع تعيينه ثانية أو احتجازه. وحتى عندما لا يتم اتخاذ إجراءات بشأن التهديدات، فإنها خلقت ثقافة الخوف والصمت بين التربويين.</p>	289	86	.65
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • تجنيد واستخدام الأطفال. • العنف والفصل التعسفي الجماعي والعقوبات المالية والإدارية ضد المعلمين. 	<p>وفي مواجهة المقاومة المستمرة للمعلمين، تصاعدت التهديدات إلى الفصل التعسفي والعقوبة المالية أو الإدارية للمعلمين الذين حافظوا على استقلالهم عن توجيهات المشرفين أو مديري المدارس المتطوعين أو موظفي وزارة التربية أو المساعدة في تجنيد الطلاب أو قاوموا علناً هذه التوجيهات. ووثق الفريق تهديدات ضد 12 مدرساً، و6 حالات فصل تعسفي، وأربع حالات تم فيها تخفيض مرتبات المعلمين بسبب هذه</p>	290	86	.66

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك الحق في الحرية والأمن الشخصي وحرية التعبير للتربيين. • الحرمان من الحق في التعليم. • انتهاك قانون الخدمة المدنية. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>المقاومة. كما وردت مزاعم عن فصل تعسفي جماعي لأكثر من 100 معلم في محافظة ريمة في عام 2016، وشطب أكثر من 700 معلم من قوائم الخدمة المدنية الوطنية بزعم عدم الولاء أو رفض تنفيذ هذه التوجيهات.</p>			
وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • تجنيد واستخدام الأطفال. • استخدام المنشآت التعليمية والكادر التربوي لأغراض عسكرية والتحريض على العنف. • إحقاق الأذى البدني والمعنوي الجسيم ضد التربويين. • الفصل التعسفي والعقوبات المالية والإدارية ضد التربويين. • النزوح القسري. • انتهاك الحق في الحرية والأمن الشخصي وحرية التعبير. • انتهاك الحق في التعليم. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>أما التربويون الذين فروا من منازلهم تحت التهديد فقد فعلوا ذلك سراً، وفي بعض الحالات، تم تسميتهم علناً على قنوات تلفزيونية تابعة للحوثيين وعلى اليوتيوب على أنهم «خونة» أو «مطلوبون». وعندما لم تسكت المكافآت والتهديدات والفصل التعسفي والعقوبات المالية/الإدارية والنزوح القسري معارضة المعلمين، كان هناك تصعيداً للعنف الجسدي ضد التربويين حسب ما وثق الفريق. وكان العنف مرتبطاً برفض الضحايا تجنيد الطلاب أو معارضتهم لتوجيهات الحوثيين التي تحرض على العنف في المدارس.</p>	291	86	.67

م	ص	الفقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
معاملة مجموعات معينة					
.68	87	292	وتحقق الفريق من حالة مدير مدرسة، وفي حالة ثانية ابن مدير مدرسة آخر (عمره 14 سنة)، اختفى كلاهما ثم تم احتجازهما وتعذيبهما بما في ذلك الاستجواب حيال الأنشطة التعليمية لمدير المدرسة. كما حاول حراس السجن تجنيد فتى بعمر 14 سنة بينما كان محتجزاً بحسب تقارير. كذلك تم إجبار بعض المعلمين على توقيع اعترافات تفيد بأنهم لن يتدخلوا من جديد في النشاطات الحوثية في مدارسهم، بما في ذلك تجنيد الأطفال.	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • تجنيد واستخدام الأطفال. • اختفاء قسري وتعذيب ضد المعلمين وأقاربهم. • استخدام المدارس لأغراض عسكرية. • انتهاك الحق في التعليم. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<ul style="list-style-type: none"> • انفراد الحوثيين بتعمد استخدام الألغام الفردية ومنع ازلتها.
.69	87	293	وتظهر روايات التربويين التي حصل عليها الفريق الصلات والروابط المعقدة بين التعليم وتجنيد الأطفال في الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون، حيث تكون مخاطر تجنيد الأطفال أو العقاب العنيف على المعارضة له قائمة في كل مكان بالنسبة للطلاب والمعلمين على حد سواء.	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • انتهاك الحق في التعبير والحرية والأمن الشخصي للتربويين. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<ul style="list-style-type: none"> • إثبات استغلال الحوثيين للمعلمين والمنشآت التعليمية واستخدام العنف ضدهم وضد الطلاب لغرض تجنيدهم. والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
.70	87	295	كذلك وجد الفريق أن الحوثيين انتهكوا حقوق التربويين في الحرية والأمن الشخصي، فضلاً عن حقهم في حرية التعبير.	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • انتهاك الحق في التعبير والحرية والأمن الشخصي للتربويين. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • نشر ثقافة العنف والكرهية. • انتهاك الحق في حرية التعبير والمعتقد. • انتهاك الحق في التنقل والأمن الشخصي. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>يقدر عدد السكان اليهود في اليمن بنحو أقل من خمسين شخصاً يعيشون في الأساس في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين في محافظتي عمران وصنعاء، ولقد استمر الحوثيون في تطوير خطاب ديني معادي للسامية، وبالإضافة إلى الشعار الحوثي الذي يتضمن الجملة «اللعنة على اليهود»، استعرض الفريق العديد من الخطب التي ألقاها القائد الأعلى للحوثيين عبد الملك بدر الدين الحوثي أثناء العامين 2019 و 2020 والتي أثارنا العنف ضد اليهود، على سبيل المثال وفي إحدى تلك الخطب أعلن في الحادي والعشرين من مايو 2020 «إن اليهود يتحركون نحو ضمان عدم تمتع الأمة بالرؤية الصحيحة»، ويذكر أن الأقلية اليهودية تواجه قيوداً صارمة يفرضها الحوثيون وخاصة على حرية تنقلهم في ظل التهديدات المستمرة لحياتهم وأمنهم.</p>	305	90	.71
	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك الحق في حرية التعبير والمعتقد. • احتجاز تعسفي على أساس التمييز. • انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>لا توجد أرقام رسمية متاحة عن عدد المسيحيين في اليمن. ومع تزايد أعداد المهاجرين المسيحيين الإثيوبيين والإريتريين الذين يعبرون اليمن فإن العدد الإجمالي للمسيحيين في البلاد عرضة للتغير بيد أن الطائفة المسيحية في اليمن تعيش في خوف من الاضطهاد من قبل أطراف النزاع، وهي ملزمة بإخفاء معتقدها الديني في جميع أنحاء البلاد، وقد تزايد الخوف من المضايقات منذ اندلاع الحرب بسبب تطرف المواقف الدينية من قبل أطراف معينة في النزاع وخاصة الحوثيين.</p>	306	90	.72

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • اعتقال تعسفي. • تعذيب. • الحرمان من الحق في المحاكمة العادلة. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. 	<p>وقد سبق لفريق الخبراء الإشارة إلى أوضاع الأقلية الدينية البهائية في صنعاء واستهدافهم من قبل سلطات الأمر الواقع، وخاصة إبراز موضوع اعتقالهم التعسفي وتعريضهم للتعذيب والحرمان من الإجراءات القانونية المعمول بها أثناء إجراءات المحاكمة، وقد خلص الفريق إلى أن أعضاء في الطائفة البهائية قد تم احتجازهم بسبب عقيدتهم الدينية، طالب فريق الخبراء مرة أخرى بالإفراج الفوري عن جميع الأشخاص الذين تم احتجازهم بطريقة مخالفة للقانون الإنساني الدولي بما في ذلك أعضاء الطائفة البهائية.</p>	307	91	.73
	<ul style="list-style-type: none"> • تأكيد أن الاحتجاز وجميع الإجراءات اتخذت على أساس من التمييز. 	<p>أكد فريق الخبراء بأن الاحتجاز والإجراءات ضد أفراد من البهائيين من قبل الحوثيين هي سبب عقيدتهم على الرغم من إنكار سلطات الأمر الواقع لوجود البهائيين كأقلية دينية في اليمن، وبتاريخ 17 سبتمبر 2019 وبمخصص إجراءات الاستئناف المتعلقة بقضية حامد حيدرة طلب النائب العام للمحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء بأن تأمر المحكمة ب«الترحيل الفوري للخارج وحظر دخول كل من يحمل الديانة البهائية على الأراضي اليمنية»، وفي 22 مارس 2020 أيدت المحكمة الجزائية المتخصصة/ شعبة الاستئناف الحكم الابتدائي الصادر عن المحكمة الابتدائية ضد حامد حيدرة بما في ذلك حكم الإعدام الصادر بحقه، وبتاريخ 25 مارس 2020 أصدر رئيس المجلس السياسي الأعلى للحوثيين مهدي المشاط عفواً بحق حامد حيدرة وطلب من السلطات المعنية إطلاق سراحه وسراح كافة السجناء البهائيين. وفي 20 مايو</p>	308	91	.74

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • تجنيد واستخدام الأطفال. • انتهاك الحق في التعليم وحقوق الطفل. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>2020 أصدرت المبادرة اليمنية للدفاع عن حقوق البهائيين بياناً يدين الفشل في تطبيق طلب الإفراج، ويزعم البيان أن المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء قد وضعت شروطاً إضافية لتنفيذ قرار الإفراج بما في ذلك دفع «كفالات تجارية»، وقد أطلق سراح حامد بن حيدرة في 30 يوليو 2020 مع خمسة بهائيين آخرين كانوا محتجزين في مرفق الأمن والمخابرات في صنعاء شريطة مغادرتهم لليمن مباشرة، بحسب تقارير وبعد أربعة أسابيع من الإفراج واصلت محكمة محلية إجراءاتها في قضية 24 بهائياً، وقد راجع فريق الخبراء بعض الوثائق التي تشير إلى أن الحوثيين صادروا ممتلكات أعضاء الطائفة البهائية بالإضافة إلى مصادرة الممتلكات المؤسسية للبهائيين.</p>			
<ul style="list-style-type: none"> • إثبات استهداف المحامين وتهييد واحتجاز المحامين. 		<p>تلقي الفريق تقارير جديدة بالثقة مفادها أن المحامين كانوا مستهدفين وتلقوا تهديدات بسبب دفاعهم عن حقوق المعتقلين البهائيين، ووثق الفريق احتجاز واحد من المحامين في 2020 من قبل الحوثيين.</p>	309	91	.75
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • انتهاك الحق في الحرية والتعبير للصحفيين وأصحاب الرأي. • الملاحقة والتهديد بالاحتجاز. 	<p>بالإضافة إلى الاحتجاز والانتهاكات ذات العلاقة، وثق الفريق الحالات التي ارتكبت فيها سلطات الأمر الواقع المزيد من الانتهاكات التي استهدفت آراء الصحفيين المعارضين وعملهم فيما يبدو أنه يهدف لتعزيز سلطتها في الأراضي الخاضعة لسيطرتها، على سبيل المثال في شهر فبراير</p>	319	94	.76

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	• انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.	2020 حصلت ملاحقة في الشارع لإحدى الصحفيات والتي تبلغ من العمر 30 عاماً في شوارع صنعاء، وتم تهديدها شفهيًا من قبل مسلحين كانوا يرتدون ملابس مدنية، هددوها بالتوقف عن الكتابة ضد الحوثيين وقوات الزينبيات إذا أرادت أن لا يتم احتجازها، ومنذ ذلك الوقت قررت وقف أي عمل صحفي بما في ذلك النشاط على وسائل التواصل الاجتماعي. «في أغلب الأوقات كنت أكتب تحت اسم زائف كإجراء أمني، وذلك حتى أتمكن من نشر أغلب أعمالي، وكنت أتوقع أن يتم احتجازي في أي وقت» صحفي محتجز سابقاً.			
	• جرائم حرب. • انتهاك الحق في الحرية والتعبير والسلامة الشخصية للصحفيين وأصحاب الرأي. • اعتقال تعسفي لمدة طويلة والحرمان من الحق في إجراءات المحاكمة العادلة. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.	وتم أيضاً اعتقال صحفي آخر من المنتقدين للحوثيين في شوارع صنعاء عام 2019 من قبل مجموعة كبيرة من الرجال المسلحين الذين كانوا يرتدون ملابس مدنية، واحتجز في مرفق الأمن السياسي في صنعاء لمدة عام، دون أن يتم إبلاغه بأي اتهامات موجهة إليه، ولم يسمح بالزيارات العائلية إلا بعد تدخل النائب العام أي بعد أربعة أشهر من احتجازه، وطلبت النيابة الجنائية الإفراج عنه إذا لم توجه إليه أي تهمة، وتم الإفراج عنه لعدم توافر أدلة بعد شهرين من صدور أمر من النيابة بحسب تقارير.	320	95	.77
	• جرائم حرب.	على سبيل المثال حقق الفريق في قضية أحد المحامين السابقين للسجناء من الطائفة البهائية. اختفى هذا المحامي في مارس 2020،	327	96	.78

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك الحق في الحرية والتعبير والسلامة الشخصية للمدافعين عن حقوق الإنسان. • اعتقال تعسفي مع الحرمان من الحق في إجراءات المحاكمة العادلة. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>وبعد شهر ونصف فقط، أبلغت أسرته أنه معتقل من قبل الحوثيين في مرفق الأمن السياسي في صنعاء. يزعم أن عمله في الدفاع عن حقوق البهائيين كان السبب وراء اعتقاله التعسفي. وعلى الرغم من الطلب المقدم من النيابة الجزائية المتخصصة فلم ينظر النائب العام في قضية الضحية ولم يتهم بأي جريمة. وكانت نقابة المحامين اليمنيين نشطة جداً في الدعوة لإطلاق سراحه حيث أطلق سراحه في نهاية يوليو 2020.</p>			

الانتهاكات المتعلقة بنظام إدارة العدل

	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • استخدام العدالة الجنائية كأداة قمع للمعارضين. • الاعتداء على الحق في الملكية الخاصة. • الحرمان من الحق في الحصول على محاكمة عادلة. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>وثق الفريق العديد من القضايا التي أصبحت فيها المحكمة الجزائية المتخصصة، على وجه الخصوص في صنعاء، كأداة لقمع المعارضة لتحقيق أهداف سياسية وترهيب المعارضين السياسيين وتنمية رأس المال السياسي لاستخدامه في المفاوضات. ومما يثير القلق أن أحكام الإعدام تكاد تكون مضاعفة من جانب المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء منذ 2018. وعلى الرغم من أن أيّاً من أحكام الإعدام التي حقق فيها الفريق لم تنفذ حتى الآن، فقد أصدر القضاة في العديد من الحالات أوامر بمصادرة ممتلكات المتهمين وأصولهم (باستخدام السلطة بموجب القانون الجنائي اليمني)، وتم تنفيذ هذه الأوامر وفي جميع الحالات التي حقق فيها الفريق، وتجاهلت المحكمة</p>	341	100	.79
--	---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-----	-----	-----

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		الجزائية المتخصصة في صنعاء على نحو ثابت الحقوق الأساسية للمتهمين في الحصول على محاكمة عادلة.			
• بيان نشاط المحكمة الجزائية المتخصصة في النظر في القضايا السياسية.		يبدو أن المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء هي الهيئة القضائية الأكثر نشاطاً في اليمن، نظراً إلى أن نظام العدالة يبدو مشلولاً في العديد من مناطق الدولة. وبينما لا تتوفر إمكانية الوصول للسجلات الرسمية، فقد ورد أن المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء تنظر حالياً فيما لا يقل عن 20 قضية سياسية رئيسية لـ 308 متهمين. ولتوضيح النشاط الحالي للمحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء فقد ركز الفريق على عدة قضايا رمزية وهي: قضية أعضاء البرلمان الخمسة والثلاثين وقضية الصحفيين العشرة والقضية الخاصة بـ 36 أكاديمياً تابعين لحكومة اليمن وقضية أسماء العميسي.	342	100	.80
• تأكيد الدوافع السياسية للمحاكمة وفقدانها للشرعية والمهنية في إصدار الأحكام ومحاولة إضفاء الشرعية للاستيلاء على الممتلكات الخاصة.		بتاريخ 4 مارس 2020، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء حكماً غيابياً بحق 35 عضواً برلمانياً بتهمة «اتخاذ إجراءات تهدد استقرار الجمهورية اليمنية، ووحدة وأمنها». ويبدو أن الاتهامات كانت ذات دوافع سياسية حيث كانت موجهة إلى 138 نائباً برلمانياً ساندوا الحكومة المعترف بها دولياً وشاركوا في الجلسة البرلمانية في سيئون بتاريخ 11 أبريل 2019. وعلاوة على ذلك، استخدمت هذه الإدانات لإضفاء شرعية للاستيلاء على أصول وممتلكات المدعى عليهم. وأكد النواب الذين تحدث معهم فريق الخبراء أنهم لم يتلقوا أي شكل من أشكال التواصل	343	100	.81

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		الرسمي بشأن الإجراءات القانونية ضدهم، وأنهم لم يعلموا بالقرار إلا من وسائل التواصل الاجتماعي. ولم يتم هؤلاء البرلمانيون بتعيين ممثل قانوني للمثول نيابة عنهم حيث أنهم لا يعترفون بشرعية المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء.			
		<p>وبتاريخ 11 أبريل 2020 أدين عشرة صحفيون كانوا قد اعتقلوا تعسفياً منذ عام 2015 بتهم تتعلق بالأمن القومي ناشئة عن منشوراتهم وتصريحاتهم. وحكم على أربعة صحفيين بالإعدام، وهم عبدالخالق عمران وأكرم الوليدي وحارث حميد وتوفيق المنصوري. وبتاريخ 20 أبريل طلبوا رسمياً من ممثلهم القانوني استئناف القرار، وعلى الرغم من تقديم طلبات الاستئناف فلا يوجد حتى اللحظة أي مؤشر على تاريخ محتمل لجلسة استئناف. وحكم على ستة صحفيين، وهم هشام طرموم وهشام اليوسفي وعصام بلغيث وهيثم الشهاب وحسن عناب وصالح القاضي، بالسجن لفترات قضوها فعلياً بالسجن، مع وضعهم تحت الرقابة لمدة ثلاث سنوات مع تعيين من يكفلهم، كان من الواجب إطلاق سراحهم على الفور. وحتى تاريخ 14 سبتمبر 2020، وعلى الرغم من فرار الإفراج، لم يتم إطلاق سراح سوى واحد من هؤلاء الستة، وهو صلاح القاضي، وتمثل هذه القضية الطريقة التي تعرض بها الصحفيون لأنماط وسلسلة متواصلة من الانتهاكات بدافع إسكات أصواتهم.</p>	344	101	.82
وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)				
	<ul style="list-style-type: none"> • جرائم حرب. • انتهاك الحق في الحرية والتعبير والأمن الشخصي. • الحرمان من الحق في المحاكمة العادلة. • فرض عقوبة الإعدام بطريقة مخالفة للقانون الدولي والوطني. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 				

		<ul style="list-style-type: none"> • وإحدى القضايا التي تابعها فريق الخبراء هي قضية الأكاديميين الـ 36 والذين اتهموا من جملة أمور أخرى، بالعضوية في الجناح العسكري لحزب الإصلاح والمشاركة في الاغتيالات وتفجير القنابل والخضوع لتدريبات • جرائم حرب. 	345	101	.83
وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك الحق في الحرية والتعبير والحق في الملكية والأمن الشخصي. • الحرمان من الحق في المحاكمة العادلة. • فرض عقوبة الإعدام بطريقة مخالفة للقانون الدولي والوطني. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>عسكرية في مأرب وتتبع تحركات قوات الحوثيين. وبتاريخ 7 يوليو 2019 تم إدانة 30 شخصاً من هذه المجموعة والحكم عليهم بالإعدام. قدم المتهمون طلبات استئناف ضد إدانتهم على الرغم من عدم تحديد موعد لجلسة الاستئناف حتى اللحظة. وقد تم الاستيلاء على ممتلكاتهم، رغم عدم وجود أي أمر رسمي بالمصادرة. أما الأكاديميون الستة الآخرون فقد ثبت أنهم غير مذنبين، وبالتالي أفرج عنهم ولكن بشرط عدم التصريح بمعلومات عن قضيتهم وتعيين كفيل.</p>			
وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • إنتهاك الحق في المحاكمة العادلة. • الاعتقال التعسفي. • فرض عقوبة الإعدام بطريقة مخالفة للقانون الدولي والوطني. • انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. 	<p>ولم يكن للمتهمين الذين اعتقلوا بتهم جنائية سوى القليل من الاتصال بممثلهم. وفي حالة المحتجزين الثلاثين المحكوم عليهم بالإعدام (سابقاً أشير إليها بقضية المحتجزين الـ 36)، من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء فلم يتمكن المحامي الذي يمثلهم من زيارتهم حتى بعد تقديم استئناف للقرار. وفي قضية الصحفيين العشرة، أصدر الصحفيون الأربعة المحكوم عليهم بالإعدام تعليمات رسمية إلى المحامي بالاستئناف ضد القرار عن طريق وكالة خاصة تمت صياغتها وتوقيعها تحت سلطة مدير السجن لعدم إمكانية الاتصال بمحاميتهم على الرغم من قيام المحامي بتقديم طلب رسمي لزيارتهم. وقد ذكر أحد الممثلين القانونيين في صنعاء بأن «على الرغم من توافر تصريح النائب العام فإن الزيارات للموكلين مازالت مرفوضة من جانب سلطات السجن».</p>	351	103	.84

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
• إثبات انتهاك الحق في الحصول على محاكمة عادلة.		وحيثما يسمح بالوصول، فإن البيئة التي تجري فيها اللقاءات تعوق الاتصال السري والآمن. وغالباً ما يكون حراس السجن متواجدين وقريبين من أي شخص. وإن ضيق الوقت المسموح به يقوض بشدة تحضير حجج الدفاع. فعلى سبيل المثال، في حالة أسماء العميسي فإن النصيحة القانونية الوحيدة التي كان يمكن للمحامي تقديمها قبل جلسة الاستئناف للمدعي عليها، والذي لم يكن له حق الاطلاع على ملفها، بأن تبقى صامتة تماماً خلال الجلسة. وتم إبلاغ مكتب فريق الخبراء بأن المحامين، في معظم الأحيان يفتنمون فرصة تبادل بضع كلمات مع موكلهم أثناء جلسات الاستماع في المحاكم. وأدت التدابير التي اتخذت مؤخراً بهدف احتواء كوفيد19 إلى التقليل من الاتصال المسموح به بين المدعي عليهم ومحاميهم.	352	103	.85
• بيان أسباب انعدام الحق في المشول أمام محكمة محايدة ومستقلة في اليمن وهي: 1. التدخل السياسي في عملية تعيين القضاة والنواب العاميين. 2. الفساد المنتشر في أجهزة القضاء. 3. انتهاك متعمد لحق الحصول على إجراءات المحاكمة العادلة.		لا يستطيع المدعي عليهم ولا محاميهم على حد سواء الاطلاع على ملفات القضايا، مما يزيد من تقويض إعداد أي دفاع. وأثناء إجراءات المحاكمة، تنحصر الأدلة التي قدمتها النيابة العامة في البيانات المكتوبة. ولا توجد فرصة للمتهم لكي يتفحص الشهود أو أن يقدم أدلة تفنيد. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب التدخل السياسي، في عملية تعيين القضاة والنواب العاميين، والفساد فإن المشول أمام محكمة محايدة ومستقلة في اليمن لا يمكن ضمانه.	353	103	.86

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاك الحق في الحصول على محاكمة عادلة. • انتهاك الحق في الحرية والتعبير. • والأمن الشخصي. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. 	<p>إن الممارسة التي تفضي إلى فرض قيود على الأشخاص حتى بعد تبرئتهم قد لوحظت في عدة قضايا. وفي قضية المحتجزين الـ 30 التي تمت الإشارة إليها أعلاه، أفرج عن الستة الذين صدرت براءتهم بشرط عدم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بقضيتهم. وهناك صحفي تمت تبرئته، وأطلق سراحه بتاريخ 5 مايو 2020، فرضت عليه المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء قيود تتضمن الإقامة الجبرية المحددة في صنعاء، وتعليق أي نشاط إعلامي وعدم الكشف عن المعلومات الخاصة بقضيته. وقد فرضت قيود مشابهة على الصحفي الوحيد الذي أفرج عنه في قضية الصحفيين العشرة المشار إليها أعلاه.</p>	354	103	.87

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> • التخويف والهجوم الممنهج على القضاة والنواب العاميين. • الاعتقال التعسفي للقضاة و الإتهام الجسيم لمبدأ الحصانة القضائية. • الاختفاء القسري والتعذيب للقضاة. • الحرمان من الحق في المحاكمة العادلة. • انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. 	<p>ونتيجة للتخويف والهجمات، فر القضاة غير التابعين لسلطات الأمر الواقع من المحاكم المعينين بها، ونقلوا إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وإن تعيين القضاة المواليين لسلطات الأمر الواقع والرقابة على القرارات القضائية التي يتخذها المشرفون الذين تعينهم سلطات الأمر الواقع في جميع المكاتب العامة، بما في ذلك السلطة القضائية، قد يساعد في توضيح الانخفاض النسبي في حالات الهجمات الأخيرة ضد القضاة في المناطق الخاضعة لسيطرتهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حقق الفريق في قضية قاضي اعتقلته سلطات الأمر الواقع عام 2017، واتهمته بالكشف عن مواقع عسكرية لجهات معادية. ولم توجه إليه قط تهماً رسمية ولم يحاكم أمام محكمة. وقد اختفى لمدة ستة أشهر تقريباً حتى رآه أسرته في شريط فيديو تم بثه على قناة المسيرة. حيث بدا أنه يعترف. ووفقاً لمحتجزين سابقين كانوا محتجزين معه، تعرض للتعذيب وانتزاع اعترافه. ولا يزال محتجزاً في تعز، وقد أثارت الرابطة الدولية للقضاة قضيته مع المبعوث الخاص للأمم العام للأمم المتحدة.</p>	358	105	.88

خاتمة

يختتم مركز الجنوب اليمني للدراسات سلسلة قراءاته للحرب اليمنية وأطرافها المحلية والإقليمية، في ضوء تقارير مجموعة الخبراء التابعين لمجلس حقوق الانسان، وقد اعتمدت هذه السلسلة بأجزائها الثلاثة على أهم ما تضمنته القرارات والتقارير بشأن اليمن والحرب التي تدور فيها منذ نحو 8 سنوات، في أعقاب الانقلاب الذي قامت به جماعة الحوثيين في سبتمبر 2014.

وقد حرص معدو هذه السلسلة على تضمين رؤية المجتمع الدولي - ممثلاً بالأمم المتحدة ومجلس الأمن والخبراء المعنيين بالشأن اليمني، وإيرادها والاعتماد عليها بدرجة رئيسية في دراسة ورصد ما يجري في اليمن، وما تقوم به الأطراف المحلية والإقليمية والدولية إزاء الأوضاع والتطورات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية داخل اليمن. سواء أكانت أدوار إيجابية بغرض مساعدة اليمن ودعم عملية الانتقال السياسي ودفع أطرافه للحوار والتوافق، أو كانت أدواراً سلبية تتضمن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وتدخلات في الشأن اليمني الداخلي، وإثارة المزيد من الصراعات والحروب، وعدم التعاون مع المجتمع الدولي - الأمم المتحدة ومجلس الأمن في تطبيق القرارات والتوصيات والبيانات ذات الصلة بموضوع اليمن.

وفي هذه الخاتمة يتوجه المركز بالشكر الجزيل لكل المساهمين في هذا العمل، ومن كانت جهودهم المستمرة والمتواصلة لفترة طويلة، أساس النجاح ومحور الإنجاز الذي تكفل بصدور السلسلة، وخروجها إلى النور، لتكون في متناول القراء والمهتمين والمختصين والمتابعين والمراقبين للشأن اليمني في الداخل والخارج.

مركز الجنوب
اليمني للدراسات



الكتاب الأسود

دراسة ترصد دور الأطراف المحلية والإقليمية في الحرب اليمنية
من وجهة نظر : مجلس الأمن الدولي ومجلس حقوق الإنسان

الجزء الثالث

انتهاكات الأطراف المحلية في الحرب اليمنية
في ضوء تقارير خبراء مجلس حقوق الإنسان
2015-2020



southofyemen



south_OFgemen

www.southofyemen.org